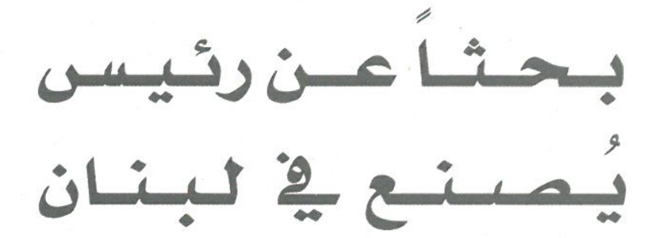


بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان









مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

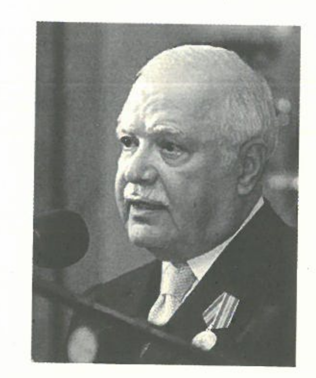
بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان

الطبعة الاولى: أيار (مايو) ٢٠١١
First Edition: May 2011
ISBN: 978-9953-0-2021-1

الغلاف: رؤساء لبنان منذ العام ١٩٢٦

الناشر: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
ifcl@if-cl.org www.if-cl.org
تلفون: 961(3)667663 961(1)490561
فاكس: 961(1)490566

الموزع: دار النهار للنشر
www.darannahar.com darannahar@darannahar.com
تلفون: 961(1)747620 961(1)747621
فاكس: 961(1)747623



تقديم
بقلم دولة الرئيس عصام فارس

يسرني أنْ أقدم للمواطن اللبناني، ولجميع المعنيين بالنظام السياسي والإداري في لبنان والمشرق العربي، هذا الكتاب القيّم الصادر عن «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية». وإني أنتهز هذه المناسبة لأشكر القيمين على المركز والمشرفين على أعماله وكل الذين ساهموا في الحوارات والدراسات والتعليقات التي أدت الى إصدار هذا الإنجاز العلمي الهام.

كان قصدي ولم يزل من وراء دعم «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» تعزيز مساحة الحوار الفاعل بين اللبنانيين وتمتين الوحدة الوطنية والإضاءة على القضايا المصيرية والمؤثرة على لبنان، وتقوية مقومات الدولة اللبنانية بمظاهرها المختلفة. وإضافة الى ذلك مواكبة التطور المذهل في الحضارة العالمية المعاصرة والتعلم منها، والإفادة من إنجازاتها، كي يتطور لبنان بسرعة وتتجذر الديموقراطية فيه، ويزدهر علمياً واقتصادياً واجتماعياً.

لبنان الذي نحب والذي نعطيه كل ما نعطيه من جهد وزخم هو جزء لا يتجزأ من محيطه العربي، وهو في تفاعلٍ مستمر مع ما يحدث في هذا المحيط من خلال رسالته العلمية، السلمية، رسالة الحرّية والإعمار. وإذا تميز اللبناني في محيطه العربي فهو

بسبب حبّه للحرية، واحترامه للآخر، وقبوله التنوع في مجتمعه، والمغامرة سعياً وراء العيش الكريم، وتقديره للعلم وللمهن المنبثقة عنه، وسعيه المستمر للإبداع والتطور والنجاح.

وعندما يتكلم دستورنا عن رئيس الجمهورية بأنه «رئيس الدولة ورمز الوحدة الوطنية» نحمّل الرئيس مسؤولية كينونة لبنان ورسالته. والرمز هو ما يحمل في شخصه وفي عمله القيم التي نتغنى بها، وهو يرفعها ويعمل على حمايتها في حياتنا اليومية وفي علاقاتنا مع الأشقاء ومع الأمم.

ومن الطبيعي جداً أن يعالجَ «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» موضوع رئاسة الجمهورية، والاسئلة التي يثيرها الباحثون في معالجة هذا الموضوع كثيرة، وقد ناقشها المشاركون بروح علمية موضوعية في الحلقات الدراسية التي عقدوها والتي تشكل فصول هذا الكتاب.

إن موضوع رئاسة الجمهورية في لبنان موضوع محوري في السياسة اللبنانية إن بالنسبة لانتخاب الرئيس، وإن بالنسبة لمواقف الاطراف الداخلية منه وسياسة الدول الإقليمية والدولية. وإن عالج الكتاب جانباً من الجوانب المتعددة المتعلقة برئاسة الجمهورية فالذي يهمكم ويهم اللبنانيين هو الرئاسة ككل، وهذا ما يهمني التشديد عليه، فالرئاسة هي رمز الوحدة الوطنية، هي الرئاسة المسؤولة عن تطبيق الرسالة التي فرضها علينا تاريخنا المتراكم.

وعندما يتم البحث في ملف رئاسة الجمهورية اللبنانية أو ملف رئاسة مجلس الوزراء وغيرها من مواقع الحكم، لا بد وأن تأخذ المقاربة بعين الإعتبار التغيرات العربية التي تشهدها المنطقة وتلقي بظلالها على الوضع اللبناني في شكلٍ مباشر وغير مباشر. من هنا أهمية استمرار النقاش حول القضايا اللبنانية الرئيسية والملفات الحيوية في إطار تعزيز الحوار الداخلي حول تحصين لبنان وتمتين وحدته وإيجاد ركائز داخلية للإستقرار في ظل ظروف متغيرة وعاصفة.

عندما نعالج ملف الرئاسة لا بدّ أن نأخذ بعين الإعتبار التقليد الرئاسي الذي ترسخ منذ ايام الانتداب الفرنسي، والتعديلات التي ادخلت على الرئاسة كما على

سائر الرئاسات والمجالس بعد الاحداث اللبنانية الدامية، وواقع الرئاسة وممارستها لدورها انطلاقاً من تلك التعديلات. هناك لا شك فروقات بين الواقع والنصوص، وهناك تطورات خطيرة في المنطقة تنعكس على الرئاسات وانظمة الحكم فيها، ويُطرح أيضاً دور الرئاسة في الانماء وفي التصور المستقبلي للوطن. وهذه كلها موضوعات تستحق البحث الجدي بهدف تقوية المؤسسات الدستورية اللبنانية وتفعيل دورها في تطوير لبنان.

لقد شددتم في هذا الكتاب على ما تسمونه «صناعة» الرئاسة، وعلى وسائل التخفيف من الأدوار الخارجية في انتخابات رئاسة الجمهورية، وهي لا تنفصل عن الرئاسة وعن دورها ومعانيها.

وقد يكون من المفيد انطلاقاً من اهتماماتي بالشأن العام ومن خبرتي في السياسة، وفي الوزارة، ان اشدد على وحدانية رئيس الجمهورية. ولا بد من تعزيز رئاسة الجمهورية كمؤسسة بكل ما يحتاجه عملها الكبير. مع العلم أن كل من الرئاسات الثلاث تحتاج الى ان ترتقي لتصبح مؤسسات فتتعمق ادوارها وتتضاعف فعاليتها، وقد تكون هذه المؤسسات موجودة بشكل ما، في شكل محدود وذات توصيف غامض، ولكن وجودها في الرئاسة الاولى اكثر محدودية واكثر غموضاً.

صحيح ان الكتاب يعالج «صناعة» الرئاسة: كيف ينتخب، من يؤثر على عملية الانتخاب، ما هي الادوار الداخلية، والاقليمية، والدولية، ولماذا هذه الادوار؟ وهذه كلها وسائل هامة ولكنها وسائل تتحجم مفاعيلها بعدما ينتخب الرئيس. تعلمون جيداً ان مصطلح «صناعة الرئيس»، مترجم عن الانكليزية (The Making of the President) وهو مفهوم غربي والى حد كبير اميركي. ورغم انه يعبر بشكل عملي عن عملية اختيار الرئيس وكل ما يحيط بها، فهو غير مألوف عربياً وقد يتوقف القارىء عنده عندما يقرأه لاول مرة، لكنه مفهوم مفيد ويصبح مألوف بعد التمعن في الكتاب وفي الابحاث الجدية التي عالجت هذه الناحية.

يهمني اخيراً ان اكرر شكري للقيمين على المركز وللباحثين الذين عملوا بجدية واخلاص في تبيان حقائق مفيدة للرئاسة ولدورها المستقبلي في قيادة لبنان

الى المستقبل الذي تطمح له الاجيال الشبابية الصاعدة. ولا يسعني عند نهاية هذه المقدمة الا ان الفت نظر القيمين على المركز إلى ضرورة تكثيف البحث في القضية التي تشغل اليوم العالم العربي وهي قضية التغيرات المتسارعة ويقظة الشعوب العربية بعد سبات عميق، والتي تطرح أسئلة كثيرة وتفقر امامها الاجوبة فتظهر وكأنها عاصفة قوة جامحة تفتش عن هدف، عن قضية، عن حقوق، عن حريات لم تزل كلها في ضبابية الولادة. وهذا هو التحدي الكبير الذي تواجهه النخب المفكرة في لبنان ولا بد للمؤسسات العلمية اللبنانية ان تبحثه بالحرية اللازمة وبالجدية التي يستحق. وفقكم الله بمسعاكم خدمة للبنان ولمحيطه العربي.

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو حصيلة أعمال مؤتمر «صانعو رؤساء لبنان» الذي شكل باكورة نشاطات ومؤتمرات «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» وافتتح في ٢٦ حزيران ٢٠٠٧.

سعى المركز من خلال هذا المؤتمر إلى النفاذ عميقاً إلى العوامل الخارجية والداخلية التي تساهم في وصول رؤساء الجمهورية اللبنانية إلى سُدّة الرئاسة الأولى، واستعراض كلّ التجارب الرئاسية التي عرفها لبنان وفي شكلٍ خاص بعد الإستقلال ابتداءً من العام ١٩٤٣، في محاولةٍ للإسهام في تنمية قدرة اللبنانيين الذاتية والمستقلة على اختيار رئيسهم وتوسيع هامش حرية القرار اللبناني في هذا الإستحقاق الرئيسي. وقد عُقد المؤتمر قبل أشهرٍ قليلة من موعد الإستحقاق الرئاسي الذي كان يُفترض أنْ يتمَّ قبل أواخر شهر تشرينَ الثاني ٢٠٠٧، وذلك في ظلِّ الأزمة السياسية الحادة التي كانت تعصف بلبنان منذ العام ٢٠٠٥، والتي أدت تداعياتها إلى فراغ رئاسي ابتداءً من ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧، ومن ثم انتخاب العماد ميشال سليمان في ٢٥ آيار ٢٠٠٨ رئيساً للجمهورية نتيجةً لتوافق محلي ودولي وإقليمي، وذلك على إثر أحداث ٥ – ٧ آيار ٢٠٠٨ وتوقيع فريقي النزاع في لبنان اتفاق الدوحة.

وهذا الكتاب هو في الأساس تقريرٌ شامل عن أعمال مؤتمر «صانعو رؤساء لبنان»، لكن نظراً للتطورات والإشكاليات التي برزت في موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية منذ انعقاده، ارتأى المركز تحويل التقرير إلى كتابٍ شامل وموسّع يواكب كل التغيرات

والتطورات في ملف الرئاسة ووضعه في المكتبات بمتناول القراء. وقد تم إدخال تعديلات مهمة على المقترحات التي قدمها المركز في التقرير الأساسي لتطوير آلية انتخاب الرئيس. وتقدّم هذه المقترحات آلية دستورية جديدة سليمة وعملية لتفادي الشلل والتعطيل والفراغ في انتخابات رئاسة الجمهورية، بهدف خلق ديناميكية داخلية لصنع الرئيس والحد من التدخلات الخارجية في الإنتخابات الرئاسية، والإبتعاد عن صراع المحاور وتحقيقِ الإستقرار وتعزيزِ الوحدة الوطنية واحترامِ الدستور.

ويضم ايضاً هذا الكتاب في جديده فصلاً مخصصاً وموسعاً للمراحل والتحركات المحلية والعربية والدولية التي سبقت ورافقت انتخاب الرئيس الحالي العماد ميشال سليمان، وضعه الكاتب والصحافي في جريدة «الأخبار» الأستاذ نقولا ناصيف.

وإضافةً إلى ذلك، يضم هذا الكتاب المداخلات الكاملة للمشاركين في المؤتمر والذين مثلوا نخبةً من رجال الفكر والسياسة والإعلام في لبنان، ويحتوي على خلاصة لاستنتاجات المشاركين والورقة الخلفية للمؤتمر وملاحق ووثائق ذات صلة.

وأود أن أوجه شكري الجزيل لعائلات رؤساء الجمهورية و«المركز العربي للمعلومات» في صحيفة «السفير» الذين زودونا بالصور الموضوعة على الغلاف. كذلك أشكر الأستاذين كريم بقرادوني ورشاد سلامه لقراءتهما التقرير التنفيذي وابداء الملاحظات القيمة. كما ينبغي التنويه بجهود الباحثة في المركز الآنسة سيرين صغيرة التي أعدّت هذا الكتاب وسبق لها أن أسهمت في التحضير للمؤتمر. وأخيراً تنبغي الإشارة إلى ان مداخلات المشتركين الواردة في هذا الكتاب تعبر فقط عن وجهة نظر أصحابها وليس بالضرورة عن اقتناعات «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» وآرائه.

عبدالله بوحبيب
مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

المحتويات

التقرير التنفيذي

تمهيد(*)

يعتبر اختيار الشعب للمسؤولين من البديهيات الوطنية في اي بلد مستقل وديموقراطي في العالم. اما التدخل الخارجي لاختيار المسؤولين الرئيسيين في لبنان فقد تحول الى ما يشبه البديهية الدولية. فقبيل أي انتخابات رئاسية في لبنان، بات من المألوف ان يتنافس العرّافون في علم السياسة على اطلاق تنبؤاتهم حول الحظوظ الرئاسية من خلال رصدهم لمواقف الدول الاجنبية والعربية المؤثرة في لبنان وخياراتها. فهذا المرشح لا حظ له في النجاح لان احدى الدول النافذة وضعت عليه فيتو، وذاك المرشح له حظ في النجاح لأن الدولة الاكثر نفوذاً تؤيده. اما الاوفر حظاً في دخول القصر الرئاسي فإنه المرشح الذي يضمن تأييد أكبر عدد من الدول ذات الوزن والتأثير على العملية الانتخابية بالاضافة الى عدم وجود ڤيتو عليه من أي دولة معنية وذات وزن في الشؤون اللبنانية.

لقد كانت فكرة صناعة الرئيس اللبناني في الخارج مقبولة الى درجة انه في نهاية الثلاثينات، أي بعد عقدين من الزمن من اعلان لبنان الكبير، تحول النقاش من بحث

* أعدّ «التمهيد» مستشار المركز الدكتور رغيد الصلح.

حول دور القوى الاجنبية في اختيار حكام لبنان، الى مناقشة جنسية رئيس الجمهورية اللبناني! وسار غابرييل بيو، المفوض السامي الفرنسي في لبنان وسوريا خلال تلك الفترة في هذه الطريق الى آخره، اذ اطلق اقتراحا بأن يتحول لبنان من جمهورية الى امارة، والى ان ينتقل الحكم فيه من رئيس لبناني الى امير اجنبي وسويدي على وجه التحديد، وان تستبدل طائفة الرئيس من المارونية الى البروتستانتية، وبذلك يجري اختيار امير سويدي وبروتستانتي لكي يحكم لبنان(*). يجدر بالذكر ان هذه الفكرة، على ما فيها من غرابة، اخذ بها، ولو جزئيا، بعد اربع سنوات من اطلاقها اذ عينت السلطات الفرنسية رئيسا للدولة اللبنانية لم يكن اميرا سويديا بل لبنانيا ولكنه كان بروتستانتيا. الا ان هذا التدبير لم يعزز موقع الرئاسة اللبنانية ولم يضف مصداقية على ظاهرة التدخل الاجنبي في صناعة الرئيس اللبناني.

حتى ندرك عمق هذه الظاهرة، علينا ان نتذكر انه من بين ١٩ رئيساً للجمهورية، ابتداء من انتخاب الرئيس شارل دباس عام ١٩٢٦ ووصولا الى انتخاب الرئيس ميشال سليمان عام ٢٠٠٨، تم انتخاب اربعة منهم فقط، الرؤساء كميل شمعون وشارل حلو وسليمان فرنجية وميشال سليمان، من دون ان تكون هناك قوات غير لبنانية على الاراضي اللبنانية. هذا المعطى كان له اثر مهم على الخيارات الرئاسية في لبنان. فلم يكن من السهل على البرلمانيين اللبنانيين ان يتجاهلوا أهمية الوجود العسكري الاجنبي فوق الاراضي اللبنانية. ألم تعتقل هذه القوات رئيس الجمهورية وحكومته العام ١٩٤٣ عندما ألغى البرلمان اللبناني بصورة احادية بقايا الانتداب الفرنسي على لبنان؟

التدخل العسكري المباشر، على اهميته، لم يكن هو وحده اداة التأثير على الانتخابات الرئاسية. ذلك انه على رغم وجود القوات الاميركية في لبنان عام ١٩٥٨، فان واشنطن لم تتمكن من اختيار رئيس للبنان. لقد اكتفت الادارة الاميركية كما قال روبرت مورفي، الموفد الاميركي الذي جاء بيروت آنذاك للمساهمة في انهاء الصراع المسلح، بدور «القابلة» التي سهلت ولادة الرئيس الجديد. اما ترشيح اللواء فؤاد شهاب

* Puaux,G. Deux annees au Levant: Souvenirs de Syrie et du Liban 1839-1940. (Paris 1952. Plon) Pp. 56, 60-65,225-6).

للرئاسة فيقول مورفي انه جاء من شمعون على رغم انتقاداته القوية له(*)، ولقي هذا الترشيح ترحيبا بل وحماساً من الرئيس المصري عبد الناصر.

لولا هذا الموقف الاخير لما كان من المستطاع انتخاب اللواء شهاب رئيساً للجمهورية. فالزعيم المصري، اضطلع بما كان يملك من وزن عربي ومن تأثير على قسم وازن من الشارع اللبناني، بدور كبير وحاسم في تعبيد الطريق امام وصول اللواء شهاب الى قصر الرئاسة، هذا مع العلم انه لم يكن في لبنان جندي مصري واحد(**). ادوات التدخل اذن، هي متنوعة ومعقدة، ولكنها على أهميتها وتنوعها لا تلغي دور العامل المحلي. فبالعودة الى السابقة نفسها اي الانتخابات الرئاسية عام ١٩٥٨، يشدد كثيرون على ان فؤاد شهاب لم يكن منتوجاً اميركياً - مصرياً كما يقول بعض باحثي العلاقات الدولية. كان شهاب ايضا نتاجاً لبنانياً بحكم ما تحلى به من حكمة ووطنية ومناقبية عالية، هذا فضلا عن المشروعية التاريخية التي كانت لعائلته التي مارست الحكم في جبل لبنان خلال معظم عقود القرنين الثامن والتاسع عشر.

بعد مرور تسعين عاماً على ولادة الدولة اللبنانية، فان المطالبة بوقف التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية ما زالت تعتبر نوعاً من الدعوات «غير الواقعية» التي تستثير التندر بدلاً من التأييد والتعاطف! وكثيراً ما تحسب هذه المطالبات، هي في حد ذاتها، من باب التدخلات الخارجية. في هذا السياق تندرج احياناً المطالبات الموجهة الى دول او دولة معينة بالكف عن التدخل في الشؤون اللبنانية. ويعتقد هنا ان الغرض الحقيقي من هذه المطالبات ليس حماية القرار الوطني اللبناني، وانما افساح المجال امام طرف اجنبي آخر منافس او معاد لهذه الدولة او الدول للمشاركة او لبسط هيمنة احادية على الاوضاع لبنان.

في الحالات كافة، ومهما كانت المبررات ومهما بلغت وطأة ارث التدخل الخارجي على واقع السياسة اللبنانية، فقد اعتبر «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية»،

* Murphy, Robert. Diplomat Among Warriors (London: Collins, 1964)p. 496.

** Ibid

انه لا بد من مراجعة هذه الظاهرة. فهناك تناقض لا يردم بين مقتضيات السيادة الوطنية، من جهة، وبين ذلك النوع من التدخل الذي مارسته القوى الاجنبية في لبنان. واعتبر المركز ان هذه الظاهرة تشكل تحدياً للبنانيين بمقدار ما ساهمت في التأثير على تاريخه الحديث، فأثرت بصورة ملموسة على اختيار رئيس الجمهورية، أي قطب الرحى في السياسة اللبنانية.

واذ تتكرر هذه التجارب، لا تعود مراجعتها ترفاً، بل واجباً ملحاً. واذ تأسس مركز «عصام فارس للشؤون اللبنانية» بينما كان لبنان يعاني ازمة رئاسية، فقد كان من الطبيعي ان يضع مسألة «تنمية الصناعة اللبنانية لرئيس الجمهورية» في مقدمة اهتماماته، وان يعقد مؤتمراً خصص لمراجعة تجارب الانتخابات الرئاسية في لبنان بقصد الخروج منها بالدروس المناسبة. وكان من الطبيعي ايضاً ان يتداول المؤتمرين في مسألة تعزيز دور اللبنانيين في انتخاب رئيسهم. وسواء في المؤتمر اياه الذي انعقد في حزيران – تموز ٢٠٠٧، او في انشطة متعددة نظمها المركز، فتناولت مسألة الرئاسة اللبنانية بصورة مباشرة او غير مباشرة وطرحت اسئلة متعددة منها ما يلي:

اولا، كيف نقيّم نتائج التدخل الخارجي في الانتخابات الرئاسية في لبنان؟

ثانيا، هل يمكن وضع حد للتدخل الاجنبي في الانتخابات الرئاسية، او على الاقل التخفيف منه؟

ثالثا، هل يمكن التخفيف من التدخل الخارجي في الانتخابات الرئاسية من دون التخفيف من التدخل في المجالات السياسية الاخرى؟

التجارب التي مر بها لبنان تدل على ان التدخل الخارجي الشديد الوطأة في الانتخابات الرئاسية كانت له، بصورة عامة، نتائج سلبية. لقد شحذ المعارضة المحلية للرئاسة واكسب هذه المعارضة لباساً وطنياً مشحوناً بالعواطف والمشاعر الصاخبة. ففي ظل هذا التدخل، لم يعد عمل المعارضة يقتصر على مراقبة اداء الحكومات والعمل على تصويب سياساتها ومواقفها، بل اقحمت مناهضة الرئيس والرئاسة في صلب عملية تخليص الوطن من الهيمنة الأجنبية. هذا البعد اضفى على التنافس السياسي

المحدود بين الحكومة والمعارضة طابعا دراميا عمق الشرخ بينهما وفتح الباب، احيانا، امام المواجهات المسلحة والدامية، وسهل الانتقال من العمل السياسي والديمقراطي الى سلوك العنف. واذ اتخذ الصراع بين الرئاسة والمعارضة هذا المنحى فقد كانت له تأثيرات سلبية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن وضع حد نهائي لهذا التدخل الأجنبي في المستقبل القريب قد يكون صعبا، فلبنان مجتمع مفتوح في محيط أغلقت الانظمة مجتمعات بلدانه. واكثر اللبنانيين يدرك مزايا هذا النوع من المجتمعات وليسوا على استعداد للتخلي عن مجتمعهم. هنا على المواطنين وعلى دعاة الاصلاح ان يوازنوا بدقة بين مزايا المجتمع المفتوح ومضاره. ان التمسك بالمجتمع المفتوح يسهل على الفاعلين الخارجيين التدخل في شؤون البلد واكتساب المواقع فيه والتأثير من خلالها على الحياة السياسية بما يتوافق مع مصالحهم ويتضارب في كثير، بل في أكثر الاحيان كما تقول سوابق التاريخ، مع مصالح اللبنانيين. في المقابل، من مزايا المجتمع المفتوح أنه يفسح المجال امام تسليط الاضواء على التدخل الخارجي وتقييم حدوده وآثاره، ويسمح للسلطات الوطنية وللمواطنين في ادراك مكامنه واهدافه، والتفكير بالوسائل والطرق الهادفة الى الحد منه والتخفيف من آثاره الضارة.

وفي المجتمعات المفتوحة يمكن تتبع الطرق التي تسلكها القوى الخارجية في التدخل بحيث يدرك اللبنانيون أنه ليس من السهل التخفيف من وطأة هذا التدخل في مجال دون آخر. ويجدر بالذكر هنا أن القوى الخارجية التي تتدخل في السياسة المحلية تركز على التدخل في المفاصل الحساسة والمؤثرة في الدولة اللبنانية. وقد ركزت تاريخياً على الرئاسة لأنها كانت الموقع الاكثر اهمية والابعد تأثيرا في الحياة العامة. بيد ان هذا التركيز لم يحدث بصورة حصرية. فحينما كانت الاطراف الخارجية تجد انه من الانسب ممارسة التدخل عبر مواقع ورئاسات ومناصب اخرى في الدولة، لم تكن تتردد في سلوك تلك الطرق البديلة. هكذا اتجه سفراء الدول الغربية الى مقاطعة الرئاسة اللبنانية خلال السنوات الاخيرة من عهد الرئيس اميل لحود، وآثروا التعامل مع الدولة اللبنانية عبر رئاسة الحكومة. وقد اصبحت اليوم رئاسة الحكومة مسرحا للتدخل الخارجي.

جاءت هذه الخطوة الأخيرة في مرحلة اتصفت بتراجع دور الرئاسة اللبنانية وخسارتها صلاحيات اساسية. إلا انه لا يزال للرئاسة، على الرغم مما خسرته من صلاحيات، أهمية كبرى في هيكل الحكم اللبناني. لا يزال الرئيس حارساً للوحدة الوطنية اللبنانية ومؤتمناً على الدستور وعلى العيش المشترك. ولا يزال الدفاع عن موقع الرئاسة وتخفيف الضغوط الخارجية التي تمارس عليه مطلوباً لان الضغط على الرئاسة وسلبها دورها ومصداقيتها له مضاعفات على سائر مؤسسات الدولة اللبنانية. ولا يزال التخفيف من حدة هذه الضغوط مستطاعاً، شرط ان تُجمع النخبة السياسية اللبنانية على اهمية هذا الهدف وعلى السعي الى تحقيقه.

ان تحقيق هذه الغاية هو، كما قلنا اعلاه، في متناول النخبة اللبنانية، وتحقيقه يتطلب التفكير بحلول خلاقة وجريئة تعزز مصداقية الرئاسة، وتمتن صلتها باللبنانيين وتؤكد دورهم في صناعة الرئيس. ومن اجل ان يكون الرؤساء المقبلون من «المنتجات اللبنانية»، فاننا نقترح ادخال تعديلات جذرية على عملية انتخاب الرئيس كما يتبيّن ادناه في فصل «المقترحات».

استنتاجات المشتركين

لقد سجل المشتركون ملاحظات هامة يمكن تلخيصها بعنوانين رئيسيين: المعطيات العامة المؤثرة على لبنان والتدخل الخارجي في انتخابات الرئاسة اللبنانية.

المعطيات العامة المؤثرة على لبنان

أشار مشاركون إلى الظروف العامة والثابتة المحيطة بلبنان والتي ساهمت في تكوينه ولا تزال مستمرة حتى تاريخنا الراهن فكان من أهمها ما يلي:

١- العالم تحكمه تراتبية دولية. وبما أن كافة الدول في العالم بما فيها الدول الكبرى، هي عرضة للتأثيرات والتدخلات الخارجية، فإنه من الطبيعي-

سواء كان الأمر مرغوباً أم لا — أن لا تكون سيادة الدول كاملة ومطلقة، وأن تتدخل قوى خارجية في شؤون دول أخرى خاصة إذا كانت هذه الدول صغيرة الحجم والقوة مثل لبنان الواقع جغرافياً في محيط دول اقوى واكبر منه، ودائمة الخلاف فيما بينها.

ولقد شحذت العولمة هذا النهج في العلاقات الدولية اذ أضعفت فكرة سيادة الدولة القومية مقابل تزكية فاعلين جدد على المسرح الدولي (الشركات المتعددة الجنسية، التكتلات الاقليمية الخ...) بدأوا ينزعون عن الدولة القومية احتكارها شرعية النطق باسم الشعوب وتدبير امورها، وتذرعوا بالحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كذلك تراجعت فكرة سيادة الدولة القومية امام تزكية الدول الكبرى فكرة «الحق في التدخل الإنساني» كمسوغ مشروع وأممي لاختراق سياج الاستقلال الذي بناه النظام الدولي حول الدولة -الأمة.

٢- إن لبنان موجود في منطقة ذات سيولة سياسية وأمنية عالية أوضاعها متغيرة باستمرار. ومثل هذه المناطق (الشرق الأوسط، البلقان، القرن الإفريقي إلخ...) تتحول، وخاصة بلدانها الصغيرة، إلى «ساحة معارك وقاعدة للإضطرابات الدولية الكبرى بحيث تتقاطع وتتصارع فيها جملة مشاريع». ومن البديهي أن يكون لكل من هذه المشاريع فاعل يسعى إلى تنفيذ مشروعه. ولن يكون غريباً أن يتدخل هذا الفاعل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة إذا وجد أن هذا التدخل يحقق أهدافه.

٣- لبنان بدا لسنوات في تاريخه وكأنه دولة عازلة(Buffer state) - وهي غير الدولة الحيادية — بين الجيران الأقوياء. هذا الوضع يفرض نفسه عادة بقوة على مثل هذه الدول وعلى شعوبها وعلى الخيارات التي تعتمدها. انه قد يسمح لها بتعزيز حريتها (سويسرا بعد نضال طويل مثلا)، وقد يدفع بها في اتجاه مضاد كليا (بولونيا عبر تاريخها الطويل مثلا).

٤- لبنان مجتمع تعددي فيه انقسامات فئوية قديمة. هذه الإنقسامات تسهل في حد ذاتها التدخل الخارجي كما يدلنا تاريخ لبنان وتاريخ المجتمعات

المشابهة (مثلا يوغوسلافيا قبل الحرب العالمية الثانية ولغاية تقسيمها وكذلك البوسنة حالياً). وحدث في فترات كثيرة من تاريخ لبنان ان طلبت جهة ما في لبنان مساعدة اجنبية للتغلب على منافسيها في الداخل.

التدخل الخارجي وانتخابات الرئاسة

المعطيات التي اشرنا اليها افسحت المجال أمام التدخل الخارجي كما أكد معظم المشتركين في المؤتمر. ولكن تاريخ الدولة اللبنانية وعلاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية يدلان على فوارق مهمة منذ الاستقلال في مستوى التدخل وأدواته وآثاره كان من أبرزها ما يلي:

١- التدخل الخارجي لم يتوقف منذ نشأة الدولة اللبنانية ولا حتى بعد تحقيق الإستقلال، فلبنان «مجتمع مفتوح يطبق نظامي الليبرالية السياسية والاقتصاد الحر في منطقة أدارت ظهرها لكل من هذين النظامين». هذا الواقع شجع تدخل الأطراف الخارجية في الأوضاع السياسية اللبنانية وسهله.

٢- وما تؤكده تجربة الجمهورية اللبنانية الثانية (١٩٤٣-١٩٩٠) أيضا أن هناك فرقاً كبيراً بين مراحل اتصفت بوجود الجيوش والقوات غير اللبنانية فوق أرض لبنان، ومراحل أخرى خلت تماماً من هذه الظاهرة. فوجود تلك الجيوش والقوات كان يسمح للاعبين الخارجيين بالتدخل في الإنتخابات الرئاسية وأحيانا في اختيار الرؤساء. وفي غياب تلك الظاهرة، كان الدور اللبناني في انتخاب الرؤساء هو الأكبر والأرجح.

٣- التدخل في حده الأقصى وصل إلى حد اختيار رئيس للبنانيين وبالنيابة عنهم، ومن دون مراعاة، بالضرورة، لواقع القوى المحلية ولدورها ولحجمها في المؤسسات الدستورية، وكذلك لاتجاهات الرأي العام. وفي هذا النوع من التدخل، كان من المعتاد أن يهمل المتدخلون التدقيق في مواصفات المرشح الذي وقع عليه الاختيار ومدى مطابقة هذه المواصفات لحاجات المنصب الرئاسي ولدور الرئيس الذي يحدده الدستور. وارتبط هذا النهج

بسيطرة قوة واحدة خارجية على الدولة اللبنانية، وبترجيح مصالح هذه القوة على مصالح اللبنانيين وحتى على المصالح المشتركة — اذا وجدت — بين تلك القوة ولبنان.

٤- التدخل في حدود أدنى اتجه إلى محاولة ضمان مجيء رئيس جمهورية صديق لهذا الطرف الخارجي أو ذاك، أو عرقلة وصول مرشح معاد له إلى المنصب الرئاسي. واقترن هذا النهج بحالة تعددت فيها القوى الخارجية المؤثرة على الحياة السياسية اللبنانية وتنوعت مصالحها وتباينت سياساتها وأولوياتها.

٥- تعدد القوى المؤثرة على انتخاب الرئيس اللبناني صاحبه تنوع في نمط العلاقة بينها. فبعضها سلك طريق التفاهم والتحالف، والبعض الآخر طريق التنافس والتصارع. ولكل من هذه الأنماط آثاره ونتائجه. في الحالات كافة، فإنه من المرجح أن تنافس هذه القوى أفسح مجالا أوسع للأطراف اللبنانين المعنية للاضطلاع بدور فاعل في اختيار رئيسهم.

٦- رغم هذه التدخلات او بسببها، جرى العدد الاكبر من الانتخابات الرئاسية في زمن الاستقلال، من العام ١٩٤٣ الى العام ١٩٧٠، بالاجماع او بشبه اجماع بحيث ينسحب المرشح الذي ينال الاقل عدداً لصالح المرشح الاكثري الذي يتحول الى مرشح اجماع تلتقي الدول الخارجية على الاعتراف به. فحين تجري انتخابات فيها شيء من التنافس، وكان ابرزها انتخاب الرئيس سليمان فرنجية في مواجهة الياس سركيس بفارق صوت واحد، فهذا دليل قاطع على نظام الحريات المعمول به في النظام اللبناني.

المقترحات

تزامن موسم الإنتخابات الرئاسية في تاريخ الجمهورية اللبنانية في معظم الأحيان مع نشوب أزمات سياسية، رافقها أحياناً العنف والتدخل الخارجي عسكرياً وسياسياً، مباشراً وغير مباشر.

يتخوف اللبنانيون من تكرار الأزمات في المستقبل، ويسعون الى تفاديها، وتحويل مناسبة الانتخابات الرئاسية الى مجال للتعبير عن الإرادة الوطنية الحرة، وفرصة لانتخاب رئيس يستند إلى دعم داخلي واسع، ويلتزم مصلحة اللبنانيين ويترجم خياراتهم الى سياسات ملموسة.

ولأنَّ لبنان واللبنانيين قد عانوا كثيراً من التداعيات السلبية الكبرى للشغور الرئاسي الذي حصل بعد فشل مجلس النواب في عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٧ بانتخاب رئيس للجمهورية.

يقترح «**مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية**» آلية جديدة لانتخاب الرئيس تضمن الى حدّ بعيد، عدم الوقوع في فراغ رئاسي مرة اخرى، وتحدّ من التفسيرات المتناقضة للنصوص ولآلية انتخاب الرئيسً في الدستور الحالي [المادة ٤٩] خاصة ما يتعلق منها بالنصاب القانوني لجلسة الانتخاب، وتخفف تالياً من النفوذ غير اللبناني في عملية انتخاب الرئيس. وتأخذ الآلية الجديدة بالإعتبار الصيغة اللبنانية القائمة على «فدرالية» الطوائف وتحافظ في الوقت نفسه على حرية اللبنانيين في اختيار رئيسهم.

آلية جديدة لانتخاب الرئيس

١- تباشر عملية الانتخاب منذ اليوم الاول لمهلة زمنية مداها مئة يوم تسبق نهاية ولاية رئيس الجمهورية.

٢- يدعو رئيس مجلس النواب اعضاء المجلس، الى دورة خاصة مدتها اربعون يوماً، لانتخاب الرئيس الجديد، فتنعقد جلسات المجلس بمعدل ثلاث جلسات في الاسبوع كحد ادنى، على ان يكون النصاب القانوني في كل جلسة ثلثي العدد الاصلي لاعضاء المجلس النيابي.

٣- يفوز برئاسة الجمهورية المرشح الذي ينال ثلثي اصوات النواب وما فوق، اي اصوات ٨٦ نائباً من العدد الأصلي لنواب المجلس والبالغ حاليا ١٢٨.

٤- في حال فشل مجلس النواب في انتخاب رئيسٍ جديدٍ للجمهورية وفقاً للآلية والمهلة المحددتين اعلاه، يُعتبر هذا الفشل سبباً دستورياً ليقوم مجلس الوزراء، وبواسطة وزير الداخلية، بدعوة الناخبين في كلِّ الأراضي اللبنانية إلى انتخابِ رئيسٍ للجمهورية بالإقتراعِ الشعبيّ غير المباشر(*)، وذلك يوم الأحد الذي يَلي فترة الثلاثين يوماً لانتهاء المهلة المحددة للمجلس لانتخاب الرئيس.

٥- يجري الإنتخاب بموجب لوائح الشطب في كلِّ الدوائر الإنتخابية على أن تُحضَّر اللوائح بصورتها النهائية في مطلع مهلة المائة يوم المحدَّدة لانتخاب الرئيس.

٦- ينحصرُ التنافس في الإنتخابات الرئاسية بالمرشحَين اللذين نالا أعلى عدد من الأصوات النيابية في جلسة يعقدها مجلس النواب خصيصاً لاختيارهما، في الأيام الخمسة التي تلي انتهاء المهلة المحددة للمجلس لانتخاب الرئيس، ويكون النصاب القانوني في هذه الجلسة أكثرية عادية، أي النصف زائداً واحداً. وفي حال تعادل الاصوات بين مرشحين، يعتبر الأكبر سناً مؤهلاً.

٧- يعتمد قانون الإنتخابات النيابية الساري المفعول في الإنتخابات الرئاسية غير المباشرة لجهة تحديد الدوائر الإنتخابية وعدد النواب في كل دائرة.

---

* ينتخبُ الشعب الاميركي رئيسه من خلال آلية غير مباشرة تسمح بمشاركة شعبية للشرائح الاجتماعيّة المتعددة وتحترم التنوّع الاجتماعي والتقسيم الجغرافي. فتحصل عملية الانتخابات في كل الولايات المتحدة في يوم واحد، لكن الاقتراع واحتساب الأصوات يتمان على أساس كل ولاية على حدة. ولكل ولاية عدد من «الأصوات الإنتخابيّة» يساوي عدد نوابها زائد اثنين، هما الشيخان الذين يمثلان الولاية في مجلس الشيوخ. وعندما يفوز أحد المرشحين بأكبر عدد من أصوات المقترعين في ولايةٍ ما، يحصل على كل «الأصوات الإنتخابيّة» لهذه الولاية، بغض النظر عن النتيجة التي حازها المرشحون الآخرون.

ويفوز في الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة من ينال أكثريّة النصف زائداً واحداً من مجموع «الأصوات الانتخابيّة» لكل الولايات. وقد يحدث أن يفوز في الانتخابات الرئاسيّة من لا ينال غالبية الأصوات الشعبيّة في الولايات المتحدة، لأنه يكون قد حاز أغلبية «الأصوات الإنتخابيّة» العائدة لمجموع الولايات. وعلى سبيل المثال، فاز جورج بوش الابن في انتخابات العام ٢٠٠٠ بالرئاسة على الرغم من أن آل غور تفوّق على بوش بحوالي ثلاثة ملايين صوت، من مجموع أصوات المقترعين في كل الولايات.

٨- لكلٍّ دائرةٍ عدد من «الأصوات الإنتخابية» مماثل لعدد المقاعد النيابية فيها. يفوز بالأصوات الإنتخابية في كل دائرة المرشح الذي ينال الأكثرية الشعبية العادية فيها. على سبيل المثال لا الحصر، يتمثل قضاء زحلة في المجلس النيابي، حسب قانون الانتخابات الحالي، بسبعة نواب وبالتالي يكون لهذه الدائرة سبعة «أصوات انتخابية». الفائز بغالبية عادية (النصف زائداً واحداً) من المقترعين يحصل على كل الأصوات السبعة في دائرة زحلة.

٩- يفوز في الإنتخابات الشعبية غير المباشرة لرئاسة الجمهورية المرشح الذي ينال أكثرية ال ٦٥ صوتاً وما فوق من أصل ١٢٨ صوتاً تمثل مجموع أصوات الدوائر الإنتخابية في كل لبنان، والتي يتنافس عليها المرشحان الرئاسيان. وفي حال تعادل الأصوات يفوز المرشح الأكبر سناً برئاسة الجمهورية.

١٠- تعلن الهيئة المشرفة على الإنتخابات النتيجة الرسمية (وزير الداخلية حسب القانون الحالي) ويقوم الرئيس الجديد بأداء القسم الدستوري امام مجلس النواب، في جلسة تُعقد في اليوم الأخير من الولاية الرئاسية المنقضية.

١١- يحُقّ لأيٍّ من المرشحين التقدم بطعن أمام المجلس الدستوري بنتائج أيّ من الدوائر الانتخابية، على أن يتم ذلك خلال عشرة أيام لانتهاء العملية الإنتخابية.

١٢- للمجلس الدستوري مدة عشرة ايام على الأكثر للبتّ في الطعون، وإلاّ اعتبرت النتيجة نافذة.

الفوائد المرتجاة من الآلية الجديدة

إنَّ اعتماد الآلية الجديدة لانتخاب رئيس الجمهورية في مجلس النواب بأكثرية الثلثين أو من خلال الإقتراع الشعبي غير المباشر يحقق الفوائد والمزايا الآتية:

أولاً: على الصعيد الداخلي وفي حال انتخاب الرئيس في مجلس النواب

١- تعزيز الوحدة الوطنية وتفادي إشكالية أن يؤدي انتخاب الرئيس بأكثرية بسيطة (النصف زائد واحد مثلاً) إلى اضعاف القاعدة النيابية والسياسية التي يستند اليها الرئيس الجديد.

٢- الإنسجام مع روحية الميثاق والدستور بحيث يشكل انتخاب رئيس جديد بأكثرية نيابية صريحة ضمانات أكبر لاحترام دور الرئاسة في السهر على الدستور والحفاظ على استقلال لبنان وسلامة أراضيه، وتفعيل صلاحية السلطات الدستورية والمؤسسات والادارات الرسمية التي تنتظم في اطارها بنية الدولة ونظامها السياسي.

٣- تعزيز الإستقرار السياسي المستند إلى أكثرية برلمانية واضحة ومن ثم تسهيل تشكيل الحكومات والمساهمة في تحويل الحكومات من إدارات تصريف أعمال إلى مجالس وزارية تعد لمستقبل لبنان وتضع وتنفذ استراتيجيات اصلاحية ونهوضية بعيدة المدى.

ثانياً: على الصعيد الداخلي، وفي حال الانتخاب الرئيس بالإقتراع الشعبي غير المباشر

١- تشكيل آلية حاسمة نهائية لانتخاب رئيس الجمهورية وتفادي حالات الفراغ والشلل وتعطّل المؤسسات التي تؤدي إلى الفوضى الشاملة.

٢- تحمّل الشعب اللبناني مسؤولياته عن انتخاب رئيس البلاد وتوسيع القاعدة الديموقراطيّة لهذه العمليّة، وصولاً الى رؤية شعبية واعية للدولة والوطن، شاملة لكل أنحاء لبنان.

٣- تحقيق دعم شعبي ومعنوي، ذي بعدٍ سياسي، لدور الرئيس بصفته الدستوريّة، كرأس للدولة ورمز لوحدتها، بالتوازي مع التمسك بالنظام البرلماني والحفاظ عليه.

٤- تشكيل ضمانة لعدم طغيان أكثرية عددية طائفية أو مذهبية أو حزبية أو مناطقية على سائر اللبنانيين لو انتخب الرئيس بالإقتراع الشعبي المباشر

٨- لكلٍ دائرةٍ عدد من «الأصوات الإنتخابية» مماثل لعدد المقاعد النيابية فيها. يفوز بالأصوات الإنتخابية في كل دائرة المرشح الذي ينال الأكثرية الشعبية العادية فيها. على سبيل المثال لا الحصر، يتمثل قضاء زحلة في المجلس النيابي، حسب قانون الانتخابات الحالي، بسبعة نواب وبالتالي يكون لهذه الدائرة سبعة «أصوات انتخابية». الفائز بغالبية عادية (النصف زائداً واحداً) من المقترعين يحصل على كل الأصوات السبعة في دائرة زحلة.

٩- يفوز في الإنتخابات الشعبية غير المباشرة لرئاسة الجمهورية المرشح الذي ينال أكثرية ال ٦٥ صوتاً وما فوق من أصل ١٢٨ صوتاً تمثل مجموع أصوات الدوائر الإنتخابية في كل لبنان، والتي يتنافس عليها المرشحان الرئاسيان. وفي حال تعادل الأصوات يفوز المرشح الأكبر سناً برئاسة الجمهورية.

١٠- تعلن الهيئة المشرفة على الإنتخابات النتيجة الرسمية (وزير الداخلية حسب القانون الحالي) ويقوم الرئيس الجديد بأداء القسم الدستوري امام مجلس النواب، في جلسة تُعقد في اليوم الأخير من الولاية الرئاسية المنقضية.

١١- يحُقّ لأيٍّ من المرشحين التقدم بطعن أمام المجلس الدستوري بنتائج أيّ من الدوائر الانتخابية، على أن يتم ذلك خلال عشرة أيام لانتهاء العملية الإنتخابية.

١٢- للمجلس الدستوري مدة عشرة ايام على الأكثر للبتّ في الطعون، وإلاّ اعتبرت النتيجة نافذة.

الفوائد المرتجاة من الآلية الجديدة

إنّ اعتماد الآلية الجديدة لانتخاب رئيس الجمهورية في مجلس النواب بأكثرية الثلثين أو من خلال الإقتراع الشعبي غير المباشر يحقق الفوائد والمزايا الآتية:

أولاً: على الصعيد الداخلي وفي حال انتخاب الرئيس في مجلس النواب

١- تعزيز الوحدة الوطنية وتفادي إشكالية أن يؤدي انتخاب الرئيس بأكثرية بسيطة (النصف زائد واحد مثلاً) إلى اضعاف القاعدة النيابية والسياسية التي يستند اليها الرئيس الجديد.

٢- الإنسجام مع روحية الميثاق والدستور بحيث يشكل انتخاب رئيس جديد بأكثرية نيابية صريحة ضمانات أكبر لاحترام دور الرئاسة في السهر على الدستور والحفاظ على استقلال لبنان وسلامة أراضيه، وتفعيل صلاحية السلطات الدستورية والمؤسسات والادارات الرسمية التي تنتظم في اطارها بنية الدولة ونظامها السياسي.

٣- تعزيز الإستقرار السياسي المستند إلى أكثرية برلمانية واضحة ومن ثم تسهيل تشكيل الحكومات والمساهمة في تحويل الحكومات من إدارات تصريف أعمال إلى مجالس وزارية تعد لمستقبل لبنان وتضع وتنفذ استراتيجيات اصلاحية ونهوضية بعيدة المدى.

ثانياً: على الصعيد الداخلي، وفي حال الانتخاب الرئيس بالإقتراع الشعبي غير المباشر

١- تشكيل آلية حاسمة نهائية لانتخاب رئيس الجمهورية وتفادي حالات الفراغ والشلل وتعطّل المؤسسات التي تؤدي إلى الفوضى الشاملة.

٢- تحمّل الشعب اللبناني مسؤولياته عن انتخاب رئيس البلاد وتوسيع القاعدة الديموقراطيّة لهذه العمليّة، وصولاً الى رؤية شعبية واعية للدولة والوطن، شاملة لكل أنحاء لبنان.

٣- تحقيق دعم شعبي ومعنوّي، ذي بعدٍ سياسي، لدور الرئيس بصفته الدستوريّة، كرأس للدولة ورمز لوحدتها، بالتوازي مع التمسك بالنظام البرلماني والحفاظ عليه.

٤- تشكيل ضمانة لعدم طغيان أكثرية عددية طائفية أو مذهبية أو حزبية أو مناطقية على سائر اللبنانيين لو انتخب الرئيس بالإقتراع الشعبي المباشر

وبالأكثرية البسيطة. لذلك تسهم صيغة الإنتخاب الشعبي غير المباشر من خلال الوزن الإنتخابي لكل دائرة، في توسيع هامش الإختيار الديموقراطي للرئيس وفي الوقت عينه تعبّر عن الخيارات الحقيقية للشعب اللبناني.

٥- التخفيف من التسويات السياسية والشخصية التي غالباً ما تحصل في مجلس النواب بين الكتل البرلمانية والحزبية والشخصيات النيابية.

ثالثاً: على صعيد المؤثّرات الخارجيّة في الإنتخابات الرئاسيّة

١- تشكّيل حماية للبنان من مفاعيل المؤثرات السياسيّة الخارجيّة، وحماية للمرشحين الرئاسيين من نفوذ القوى الخارجية، إقليميّة أو دوليّةً، ما يعني مزيداً من استقلاليّة المرشحين، وتجنّبهم غواية التبعيّة لمشيئة خارجيّة.

٢- تعزيز حظوظ المرشحين لرئاسة الجمهوريّة الذين ينتهجون سياسة مرنة ومتوازنة على المستوى الداخلي، ويتحلّون بمواقف جريئة وحكيمة على صعيد السياسة الخارجيّة تعبّر عن الحرص على دور لبنان ومصالحه العليا في خضّم التجاذبات بين المشاريع والمحاور السياسيّة، وتأمين الحماية للسيادة اللبنانيّة، على أعلى مستوى مستطاع، في مواجهة سطوة الدول المؤثرة منحازة بداهة الى مصالحها الخاصّة.

٣- تمتع الرئيس المنتخب وفقاً للآلية المقترحة، بحريّة الخيارات السياسيّة التي تزيد من مناعته، ومساعدته بالتوافق مع الحكومة والمجلس النيابي، على صياغة السياسات الإستراتيجيّة التي تخدُم المصالح الوطنيّة الكبرى، بمعزلٍ عن المحاور الخارجيّة، قريبها وبعيدها.

٤- دفع الخارج إلى احترام السيادة اللبنانيّة ممثلة بالسلطات الدستوريّة وبالقوى السياسيّة كإطار ناظم للمشيئة الديموقراطيّة، نظراً لحال الطمأنة الداخلية والخارجية التي يشكلها توافق الدولة اللبنانيّة على مستوى الرئاسة والسلطات الدستورية الأخرى على رسم السياسات الإستراتيجيّة، وبالتالي الحد من

خشية القوى الدولية والإقليمية من تحول لبنان الى قاعدة تستعملها القوى المنافسة لها، الامر الذي يحد من دوافع تدخلها في الشؤون اللبنانية.

٥- إن الإيجابيات اللبنانية الداخلية لجهة تعزيز استقلالية القرار اللبناني في انتخاب رئيس الجمهورية وتأكيد الحريّة والسيادة، لا تعني خروج لبنان عن إنتمائه العربي، ولا عن كونه جزءاً من الصراع العربي — الإسرائيلي، مؤتمناً كما سائر الدول العربيّة، على الحق العربيّ عامة، والفلسطيني خاصة. ولا تعني الفوائد اللبنانية المرتجاة العزلة أو الإنعزال، ولا صدام لبنان مع النظام الدولي، ولا تلغي حقّه في أن يكون له رأيه في استقامة هذا النظام الذي كان للبنان فيه دوره التأسيسي.

أي رئيس لأي جمهورية؟

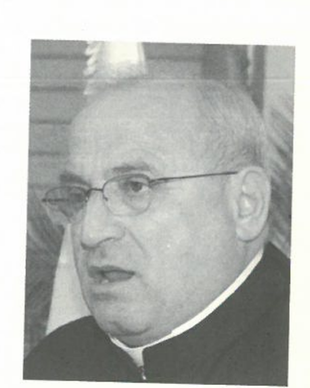
الأب سركيس طبر: أي رئيس لأي جمهورية ولأي شعب؟

بهيج طبارة: رئيس توافقي لجمهورية الطائف

مخايل الضاهر: أي جمهورية وأي رئيس لها؟

كريم بقرادوني: رئيس إصلاحي لجمهورية مدنية

حسين الحاج حسن: احترام نصاب الثلثين في جلسة الانتخاب



الأب سركيس طبر

رئيس دير مار انطونيوس في بعبدا والمعهد الانطوني. حائز على دكتوراه في التاريخ من معهد العلوم الشرقية في روما عام ١٩٨٠. استاذ في الجامعة اللبنانية والجامعة الانطونية وحاضر سابقاً في جامعة الروح القدس (الكسليك). ترأس الحركة الثقافية (انطلياس) وأرشيف مجمع نشر الايمان (البروبغندا فيدي) في الفاتيكان. له عدة مؤلفات باللغة الايطالية والفرنسية والعربية.

أي رئيس لأي جمهورية ولأي شعب؟

إنَّه لشرفٌ كبير، ومسؤوليةٌ وطنية كبرى، أن يحتضن المعهدُ الأنطوني الحدث - بعبدا هذه الندوة الحوارية الأولى حول «أي رئيس لأي جمهورية؟»، الجادة في استنطاق جريء للواقع اللبناني المتأزم سياسياً واجتماعياً وطائفياً والمدعو، خلال مدة وجيزة، لاختيار رئيس جمهورية للبنان، لأن في هذه المواجهة الحوارية يتكامل اللبنانيون، بوعيهم وشجاعتهم لإدراك حقيقتِهم المشتركة، يتجاوزون المحنة ويتسامون على تجارب السقوط. وإذ يفعلون ذلك بقلوبهم المنفتحة فإنهم يخطّون أسسَ جمهورية متينة يقوم على دعائمها إنسانٌ لبنانيٌ جديد لا ينحني أمام عواصف العنف والحقد الهوجاء. ولنا الثقةُ والمتمنّى بأن نبلغ من هذه الندوة ما نبغيه لوطننا لبنان من وحدة وطنية أصيلة، حرية وديمقراطية وسيادة ناجزة واستقلالٍ فعليّ نبنيه دائماً ونصونه من غير توقف.

«أي رئيس لأي جمهورية»؟ عنوان يحمل في استفهامِه أكثر من سؤال ويحتمل في مفهومه أكثر من إجابة على الرغم من حصر التساؤل بين رئيس وجمهورية والتغافل عن إستفهام ثالث اقترحه مكمّلاً لعنوان الحلقة وهو «لأي شعب» ؟

لا أريد الكلام على رئيس عتيدٍ وتجربتنا مع الرؤساء معروفةً منذ ما قبل الإستقلال حتى يومنا هذا، ولا أريد الكلام على جمهورية وقد استنفدنا مقوماتها في تطاول مستمر

على قيمها، بل أريد أن اركز على شعب امتهن الخوف والرحيل. الخوف من الآخر داخل الوطن وهو الشريكُ الأساسُ في يوميات حياتنا، والرّحيل في اتجاه الآخر، خارج الوطن، في دُونيةٍ تُفقِدُنا بعضاً من كرامتنا وتبعيةٍ تسلب بعضاً من ارادتنا. نخاف من التحاور والتواصل والتلاقي ونتقن الحروبَ حتى إلى الوراء، ما هم. نلتجئ إلى ذاكرتنا نستخرج منها ديناصور الحرب نستنسخه واقعاً مريراً ونقامر بكل شيء بما نملك وبما لا نملك، ونترك لأولادنا تسديد الديون والفواتير.

ايّ جيل نحن صرفنا الماضي والحاضر على حروبنا وها بعضنا يسرق المستقبلَ من امامنا، يحضّره وقوداً لحرب الآخرين على ارضنا. وما نعيشه منذ أكثر من شهر خير دليل على ما نحن عليه من سوء حال فتفشى الإرهاب بأبشع صوره، جريمة منظمة أصولية متحجّرة تعيش على الدم والدمار، غريبة المنشأ همُّها ضرب الأمن والإستقرار وتغيير هوية لبنان.

لن أطيل الكلام عليكم فالكلام لكم والمتحاورون جهابذة في القانون والسياسة لعلهم يفتحون لنا ثغرة في جدار اليأس نعبر منها إلى أمل نرجوه مدماكاً لرئاسة قوية ولجمهورية متينة تحضن شعباً يستحق الحياة.

هنيئاً للبنان بهذه المؤسسة الفتية «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» وشكراً على تنظيم هذه الحلقة الجريئة باكورة حضوره الفكري والوطني.

وأهلاً وسهلاً بكم في المعهد الأنطوني نسير معاً ولو في جلجلة واقعية، إلى قيامة لبنان الرسالة والمعنى مضمخاً ترابه بدماء شهداء جيشه البواسل، موجوعاً بالمصابين على كل المستويات ولكن منتفضاً لا يستكين مهما غلت التضحيات.



معالي الدكتور بهيج طبارة

نائب عن بيروت من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٩، محام ونائب رئيس عمدة مؤسسات الرعاية الإجتماعية – دار الأيتام الإسلامية. شغل وزارة العدل مراراً منذ ١٩٩٢ ووزارة الإقتصاد والتجارة عام ١٩٧٣ وحاضر في جامعة القديس يوسف والجامعة اللبنانية. حائز دكتوراه في الحقوق من جامعة غرينوبل في فرنسا.

رئيس توافقي لجمهورية الطائف

«أي رئيس لأي جمهورية؟» هو عنوان هذه الحلقة والسؤالُ المطروح للمناقشة في هذا المؤتمر. إلا أنه في ظل الأوضاع البالغة الخطورة التي نعيشها، حيث التطرف في الخطاب السياسي يُغذّي الشحن الطائفي والمذهبي ويزيد الشرخَ بين اللبنانيين، يُلغي لغة العقل ويكاد يُقفل آفاق الحلول – في ظل مثل هذه الأوضاع، ألا يحق لنا، أولاً، أن نتساءل: أي جمهورية سوف نجد امامنا يوم يحين موعد انتخاب رئيس جديد؟ وفي حال استمرار الوتيرة على ما هي عليه: أيُّ وطنٍ سوف يبقى لنا؟

ليس القصدُ من هذه المقدمة إضفاءَ مسحة جديدة من التشاؤم تزيد مما في قلوبنا جميعاً من قلق على مصير الوطن الصغير، ولا هو محاولةٌ لتحميل فريق دون آخر من السياسيين مسؤوليةَ ما يجري اليوم أو مسؤوليةَ ما أخشى أن يحصل غداً، بقدر ما هو دعوة ملحة للتنبه الى المخاطر التي تُحدق بنا من أجل تجاوز حساسياتنا أياً كانت، وتجاوز حساباتنا الصغيرة، والوقوفِ معاً أمام هذه المخاطر والتصدي لها قبل فوات الأوان.

لقد قام لبنان منذ فترة غير طويلة من كبوةٍ كادت أن تودي به، وهو ما زال يعاني من نتائجها المدمّرة. خرج لبنان من محنة دامت ستة عشر سنة بتوافق أُقر في الطائف بمساعدةٍ عربية ومباركةٍ دولية، وأصبحت أكثرُ بنود هذا الإتفاق جزءاً من دستورنا. واليوم عندما نتساءل، كما في هذه الندوة، عن هوية الجمهورية التي نريد، وعن الرئيس

الذي نريده لهذه الجمهورية، فإن الجواب لا يمكن، في رأيي، إلا أن يكون واحداً: هي جمهورية «الطائف»، الجمهورية التي رسمت معالمها وثيقة الوفاق الوطني التي اقرها اللقاء النيابي في المملكة العربية السعودية في ٢٢/١٠/١٩٨٩ وصدَّقها مجلس النواب في القليعات بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩، والتي ادخلت احكامها على الدستور اللبناني بالقانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠.

الطائف منطلق تحديد هوية الجمهورية

إن «دستور الطائف» يبقى هو المرجع في تحديد هوية الجمهورية التي نريد، ما دام اللبنانيون لم يتوافقوا على تعديل احكامه، وهم ليسو في وارد تعديله - في المستقبل المنظور على الأقل. لست في حاجة هنا إلى تأكيد ما ورد في مقدمة الدستور التي اضيفت إليه في العام ١٩٩٠، والتي إعتبر المجلس الدستوري، في أكثرَ من قرار صادر عنه، ان المبادئ الواردة فيها جزء لا يتجزأ من الدستور ذاته.

لست في حاجة إلى تأكيد ما نصت عليه هذه المقدمة لجهة أن لبنان وطنٌ نهائي لجميع أبنائه، واحدٌ أرضاً وشعباً ومؤسسات، سيدٌ حرٌ مستقل، ولا لجهة أن لبنان عربي الهوية والإنتماء؛ وإنه جمهوريةٌ ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وعلى المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والموجبات؛ وأن نظامه قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

كل هذه المبادئ ينبغي أن تكون من المسلَّمات التي لا نقاشَ فيها أو جدل. إلا اني أود أن أتوقف عند أمرين إثنين، هما في جوهر وثيقة الوفاق الوطني، يبدو انهما لم يحظيا حتى الآن بما يستحقانه من عناية وإهتمام.

إلغاء الطائفية السياسية والعيش المشترك

الأول، يتعلق بإلغاء الطائفية السياسية الذي وضعته وثيقة الطائف كهدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية. وتدليلاً على الأهمية التي يعلقها

إتفاق الطائف على إلغاء الطائفية السياسية، فقد أتى على ذكر كيفية تحقيق هذا الهدف في أكثر من موضع:

١- في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العامة والعسكرية والأمنية، باستثناء وظائف الفئة الأولى، تُلغى قاعدة التمثيل الطائفي وتُستبدل باعتماد الكفاءة والإختصاص؛

٢- وفي بطاقة الهوية يلغى ذكر الطائفة والمذهب؛

٣- وبالنسبة لقانون الإنتخاب، تُوزَّع المقاعد بين الطوائف بنسب معينة وذلك إلى أن يضع مجلس النواب قانونَ انتخاب خارج القيد الطائفي؛

٤- وأخيراً، يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية للنظر في القضايا المصيرية وذلك مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني، لا طائفي.

أما الآلية التي لحظها إتفاق الطائف لتحقيق هذا الهدف، والتي اعتمدتها المادة ٩٥ من الدستور، فتقضي بتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم إلى جانب رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية مهمتها دراسة الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء. وجدير بالتذكير أن وثيقة الطائف حذت في هذا المجال حَذْوَ البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الاولى بعد الإستقلال (أي منذ أكثر من ٤٥ سنة) إذ جاء فيه: «إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله». إلا أنه بدل أن نسعى إلى تجاوز الحالة الطائفية، تقهقرنا إلا ما هو أدهى وأشدّ، إلى ما لم يكن في بال واضعي إتفاق الطائف - قصدت الحالة المذهبية التي تشكل لنا جميعاً، ولي بالتأكيد، مصدر قلق إضافي.

أما الأمر الثاني، الذي ركَّزت عليه وثيقة الوفاق الوطني، والذي يبدو أيضاً اننا ماضون في تجاهله، فهو العيش المشترك الذي نصت وثيقة الوفاق الوطني على أن لا شرعية لأي سلطة تناقضه، وأن لا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، وأن لا تجزئة ولا تقسيم. ويعود العيش المشترك ليبرز في أكثر من موضع من الوثيقة.

١- قانون الإنتخاب ينبغي أن «يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين».

٢- التقسيم الإداري ينبغي إعادة النظر فيه «بما يؤمن الإنصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك».

٣- تعزيز القضاء وتدعيم استقلاله من أجل «تأمين توافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلَّمات العيش المشترك».

أذكر أن الرئيس رفيق الحريري كان، كلما زلَّ لسان أحدٍ أمامه بلفظة «التعايش»، يبادر إلى التصحيح بأن التعايش هو أمر مفروضٌ عليك، في حين أن العيش المشترك هو فعل إرادة، ونحن في لبنان نعيش معاً بفعل إرادة كل واحد منا.

أكثرية الثلثين شرطٌ اساسي في الدورة الاولى

فما أجدرنا اليوم أن نستلهم في أفعالنا، وليس في القول فقط، موقف الرئيس الشهيد! وهكذا، متى اتفقنا على هوية الجمهورية التي نريد، فإن رئيس الجمهورية العتيد وهو - بحسب الدستور - رمز وحدة الوطن، الساهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه وفقاً لأحكام الدستور، لا بد أن يكون ملتزماً مبادئ الوفاق الوطني، مقتنعاً بها وعاملاً على تحقيقها.

رئيس الدولة هو «رمز وحدة الوطن». هو رئيس كل اللبنانيين وليس رئيس فئة من اللبنانيين ضد فئات أخرى. وقد اناط به الدستور مهمة الحفاظ على احكامه، وصونَ استقلال لبنان ووحدته، فهو، بالتالي، ينبغي أن يُجسِّد في شخصه فكرة العيش المشترك التي تُشكِّل حجر الزاوية في وثيقة الوفاق الوطني. لذلك فقد أحاط الدستور عملية انتخاب رئيس الجمهورية بمجموعة من الشروط التي تهدف إلى أن يكون مجسداً لأماني أغلبية محترمة من الشعب، لا أن يكون وليد أقلية من النواب. فاشترطت المادة ٤٩ من الدستور حصول المرشح للرئاسة في الدورة الأولى على أكثرية موصوفة هي أكثرية الثلثين من مجموع النواب الذين يتألف منهم مجلس النواب. كذلك

اشترطت بألا تقل الغالبية التي يجب أن يحصل عليها الرئيس المنتخب، بعد الدورة الأولى، عن الغالبية المطلقة من مجلس النواب، وذلك مهما تكررت الدورات، ومهما اقتضى الأمر من وقت.

أي رئيس إذاً؟ ألا يحق لنا أن نحلم برئيس توافقي تتوفر فيه المواصفات التي ذكرت، يعيد لرئاسة الجمهورية موقعها وبريقها، ويكون انتخابُه مؤشراً على طيٍّ صفحة من الخلافات العبثية البغيضة، وعلى قيامةٍ جديدة لوطنٍ مجَّدناه بالشعر والعاطفة، إلا اننا لم نعرف قيمته الحقيقية بعد؟



معالي الشيخ مخايل الضاهر

محام في الاستئناف. وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة من عام ١٩٩٢ الى ١٩٩٥ ورئيس عدة لجان نيابية ومنها الادارة والعدل. انتخب نائبا عن عكار مرات عديدة منذ عام ١٩٧٢ حتى ٢٠٠٥. حائز دكتوراه في القانون من جامعة القديس يوسف في بيروت.

أي جمهورية وأي رئيس لها؟

اعتذر لأني لن أتقيد بالعنوان: أيُّ رئيس لأي جمهورية؟ وقد رأيت من الأصح أن نضعَ أولاً أسس الجمهورية المرتجاة ومعالمها، وبعدها نحدد مواصفات الرئيس الملائم لها فيضحى العنوان: أي جمهورية وأي رئيس لها؟

الجمهورية اللبنانية تثبتت ركائزها في الدستور في العام ١٩٢٦ إلا أن تعديلات حصلت تباعاً، ولا سيما في العامين ١٩٢٧ و١٩٤٣. غير أن حروباً داخلية وحوارات وإقتراحات ومشاريع ميثاقية لبنانية، عربية ودولية، تتالت اثر المطالبة بالمشاركة في القرار السياسي، افضت إلى الإجتماع النيابي في مدينة الطائف ١٩٨٩ وصدور وثيقة الوفاق الوطني التي تحمل عدة تعديلات أساسية، ادخلت في صلب الدستور في العام ١٩٩٠. هكذا تركزت الجمهورية على أسس جديدة كان الهدف الأول منها ترسيخ مبدأ المشاركة لفئات الشعب كافة في القرار السياسي وتعزيز صيغة العيش المشترك والوحدة الوطنية بالإضافة إلى كل المسلمات والمبادئ التي تضمنتها مقدمة الدستور. عهدان بعد الطائف، كل منهما من تسع سنوات، طبعا الفترة الممتدة من الطائف حتى اليوم، كانت فيها الجمهورية متعثرة بعض الشيء نظراً لظروف قاسية مرت فيها البلاد، مما جعل الفوضى تدب في بعض الممارسات السياسية والتفسيرات الدستورية.

كان لا بد من هذه المقدمة للوصول إلى السؤال المطروح في هذه الندوة: أي جمهورية؟ ما هي الجمهورية التي تحقق طموحاتنا؟

مبادىء لجمهورية متطورة

يقتضي التشديد على أن الجمهورية، أي جمهورية، لا بد إلا أن تنطلق من الثوابت التي يؤكدها الدستور بكل احكامه ومبادئه، ومن المسلمات الوطنية التي تكرسها الأعراف. انطلاقاً من هذه الثابتة، لا بد لجمهورية متطورة من أن تأخذ بعين الإعتبار الامور الأساسية التالية:

أولاً: وجوب إجراء بعض التعديلات الدستورية

أذكر منها على سبيل المثال:

١- إدخال ضمانات في صلب الدستور لإستقلالية السلطة القضائية.

٢- تعديل سن الإقترع من ٢١ إلى ١٨.

٣- توسيع صلاحيات المجلس الدستوري.

٤- إيجاد نص في الدستور يكرس العرف بوجود نائب رئيس للحكومة، له صلاحيات معينة، لا تمس ميثاق العيش المشترك.

٥- إعادة التوازن بين السلطتين التشريعية والإجرائية.

٦- توضيح بعض الالتباسات في الكثير من المواد الدستورية، لتصبح غير قابلة لأي تفسيرات متناقضة.

ثانياً: تحسين الممارسة السياسية

١- الجمهورية ديمقراطية بامتياز، وهي لا يمكن أن تكون فعلاً كذلك ما لم يعط الشعب، مصدر كل السلطات، الحرية الكاملة في اختيار ممثليه وفقاً لإرادته وقناعته. هذا ما سوف يوفره قانون جديد للإنتخابات لا بد من اقراره بأقصى سرعة ممكنة.

٢- وضع قانون جديد للاحزاب والنقابات والجمعيات تراعى فيه صيغة العيش المشترك، يعكس حقاً التعددية التي تتميز بها القاعدة الشعبية، فتأتي قراراتها محققة للمشاركة الفعلية لكل شرائح المجتمع.

٣- وضع مبدأ فصل السلطات موضع التنفيذ الفعلي والدقيق ووضع حد نهائي لكل ما سمي سابقاً دويكا أو ترويكا.

٤- إحترام صارم للحريات العامة ووضع حد للملفات وللملاحقات الكيدية والانتقائية وبصورة خاصة ضد الاعلاميين وإحالتهم أمام مراجع غير مختصة خلافاً لما نص عليه قانون المطبوعات.

٥- من أولى خصائص الجمهورية المرتقبة، الشفافية المطلقة، أي لا فساد ولا مفسدين، وتكريس استقلالية أجهزة الرقابة بشكل حاسم، لكشف كل الصفقات والسمسرات والرشوات والهدر، وبصورة خاصة، كشف الفاسدين والمستفيدين مهما علا شأنهم.

ثالثاً: الجمهورية القادرة

لا يمكن أن يستمر لبنان مكشوفاً أمنياً كما كان في العقود السابقة.

لا بد من تعزيز الجيش عديداً وعتاداً، وفق خطة إستراتيجية دفاعية تمكنه من التصدي لكل الاعتداءات والخروقات الاسرائيلية الجوية والبحرية والبرية، وأن تكون لديه كل الأسلحة المناسبة من طائرات حربية وصواريخ وسواها من أسلحة الدفاع المتطورة والفاعلة، هذا أضعف الإيمان.

لا يجوز أن تكون في لبنان، بعد اليوم، بؤر أمنية تضحى ملاذاً لكل خارج على القانون، أو لكل إرهابي، كما رأينا في مخيم نهر البارد. ممنوع التساهل بعد اليوم في هذا الموضوع، وقد دفعنا ثمنه غالياً جداً من دم شهدائنا في الجيش اللبناني الباسل، الذي نوجه له ولقيادته الحازمة تحية الاعتزاز والإكبار.

تعزيز قوى الأمن الداخلي والأمن العام وكل القوى العسكرية، عدة وعدداً، هو أيضاً من مستلزمات هذه الجمهورية القادرة، التي من أولى مهامها، توفير أجواء الأمان والإطمئنان للجميع، مواطنين ومسؤولين، وإنهاء مهزلة الحراسات والمرافقين والمواكب وكل هذه المظاهر السمجة والمزعجة.

رابعاً: الجمهورية العادلة

تأمين كل الضمانات الإجتماعية لجميع الناس، ووضع نظام الشيخوخة موضع التنفيذ الفعلي، وتوسيع رقعة الإستفادة من تقديمات الضمان الإجتماعي بحيث يشمل، كما في الدول الراقية والمتقدمة، ٩٨٪ من المواطنين، وتأمين المعالجة لكل مريض، بشرف وكرامة، وحمايته من الوقوف بإذلال كلي أمام أبواب بعض المستشفيات.

كما أنه لا بد من تنفيذ بند أساسي في الدستور كان موضع تجاهل كلي في العهود السابقة، يقضي بتحقيق الانماء المتوازن لكل المناطق.

خامساً: تحريك عجلة الإقتصاد والإنماء

إن رعاية وتشجيع كل القطاعات المنتجة السياحية والصناعية والزراعية والخدماتية، وتفعيلها ودعمها، هي من الأولويات الملحة، لأن هذه المرافق هي بمثابة الشرايين التي يتنفس منها لبنان.

كما لا بد من الإستفادة من ثرواتنا الطبيعية، وبصورة خاصة، مياهنا التي يذهب القسم الأكبر منها هدراً إلى البحر، فيجعلنا أسرى تقنين المياه والكهرباء. لا يجوز، بوجود دراسات جدية وعلمية، عن توفر الغاز والبترول في بعض مناطقنا، عدم فتح المجال واسعاً للتنقيب عن هذه الثروات الطبيعية التي لا حدود، في حل اكتشافها فعلاً، لآثارها الإيجابية على حياتنا.

ننتظر من الجمهورية الجديدة إعتماد طريقة الـBOT، أي التمويل الذاتي، لزرع لبنان، البلد السياحي بامتياز، من شماله إلى جنوبه، ومن سهله إلى بقاعه، بالاوتوسترادات، على غرار ما سبقتنا إليه كل دول العالم.

أما بالنسبة للبشر، فلا بد من تفجير كل طاقات شبابنا ومواهبهم وذكاءهم وألمعيتهم بإتاحة الفرصة امامهم لولوج عالم المعرفة والعلم والإختصاص والتكنولوجيا والثقافة والفنون والرياضة، وخلق فرص العمل لهم، ووقف الخطر الداهم المتمثل بهجرة الأدمغة عندنا وبالتالي فقدان كل أحلامنا والآمال.

سادساً: في الإكتفاء الذاتي

لا يجوز أن تبقى الموازنة، في أي جمهورية واعدة، من دون توازن بين وارداتها ونفقاتها. يجب الإنتهاء من موضوع العجز والدين العام وخدمته القاسية. كل ذلك يتحقق في مناخ من الإستقرار السياسي والأمني والإجتماعي يفتح المجال واسعاً أمام الازدهار وتشجيع الإستثمار

لابد هنا من إعادة النظر بقوانين المحاسبة العامة والتلزيمات وديوان المحاسبة، لأن فيها ثغرات كثيرة تسهل حدوث الصفقات والسمسرات والرشوات والهدر بحيث أن الجزء الأكبر من المال العام يذهب إلى جيوب بعض المتنفذين الفاسدين، يجنون الثروات على حساب الشعب، بالأساليب الملتوية الحقيرة واللاأخلاقية.

سابعاً: المغتربون

لبنان وطن حدوده العالم! إن كل المقاربات السابقة لموضوع الإغتراب كانت عاطفية، انشائية وغير ذي جدوى. لا بد للجمهورية الجديدة من أن تضع أسساً حديثة علمية واقعية ودقيقة لرسم حدود لبنان البشرية، التي تؤلف جغرافيته العالمية، وأن تقرر صيغة تربط بين مختلف عناصر هذا الكيان البشري، بقوانين تتيح للمغتربين حق المشاركة الفاعلة في صنع القرارات المصيرية والسياسية التي تخدم الوطن الأم.

لبنان بامكانه أن يستفيد من هذا الإنتشار الاغترابي ليجعل منه «لوبي» مؤثراً في مواقف كل البلدان التي لنا فيها وجود، لمساندة كل المقررات الدولية التي من شأنها دعم قضايانا.

ثامناً: العلاقات الخارجية

لبنان السيد الحر المستقل، الوطن النهائي لجميع ابنائه، العربي الهوية والإنتماء، يجب أن تتعزز روابطه بكل الدول الشقيقة والصديقة، وأن تكون له مع الشقيقة الأقرب سوريا، علاقات أخوية خاصة ومميزة، شفافة، لا خبث فيها ولا تشاطر، تقتضيها عوامل القربى والتاريخ والمصالح المشتركة، من ضمن الإحترام المتبادل الصارم والصادق والصريح لسيادة وإستقلال ونظام وقرار كلٍ من البلدين، واعتبار أن مصلحة سوريا ان يكون حليفها الاقرب لبنان، اقوى ما يمكن أن يكون، محققاً لكل خصائصه ومميزاته، كذلك فإن مصلحة لبنان أن تكون حليفته سوريا على هذا القدر من القوة والإستقرار، لأن في قوتها واستقرارها، قوة للبنان ولاستقراره.

تاسعاً: إعادة الثقة بلبنان

أهم ما يمكن أن تحققه الدولة المنتظرة، هو إعادة الثقة بلبنان، بنظامه، باستقراره، بقضائه، بسياسته، بأمنه، باحترامه لحقوق الانسان، ووضع حد لكل أشكال الفوضى الدستورية والقانونية والأخلاقية. لبنان في حاجة إلى نزع هذا الرداء المشوب بالكثير من العيوب وإلى استعادة الحلة الزاهية التي تليق به، حلة البلد الراقي الحضاري، المنتظم والمنظم والقائم على إحترام القوانين والمواثيق الدولية وكل الشرائع التي توفر الضمانة لحفظ حقوق الناس وكراماتهم.

مواصفات رئيس جامع

لا بد هنا من التوقف عند العنوان الكبير لهذا البرنامج «صانعو رؤساء لبنان».

تعودنا فيما مضى، أن نشهد ولادة عهود بتأثير من قوى فاعلة خارجية، إقليمية ودولية، غير اننا نصبو لكي لا يكون لنا رئيس إلا من صناعة لبنانية بحتة يوفرها فقط الشعب اللبناني، عبر ممثليه الحقيقيين في الندوة النيابية.

صحيح أن الجمهورية تحكمها مؤسسات كثيرة تشريعية واجرائية وقضائية، لكل منها سلطات محددة، تتعاون وتتوازن فيما بينها، غير أن رئيس جمهورية لبنان، له في الدستور حصة خاصة من مقاليد الحكم تجعله قادراً على قيادة السفينة إلى الشاطئ الذي يطمئن إليه.

إنطلاقاً من كل ما عهد به الدستور إلى رئيس الجمهورية من صلاحيات وتبعات، كان لا بد قبل كل شيء، من تحديد مواصفات الرئيس العتيد لهذه الجمهورية التي نأمل أن تكون حاملة كل طموحات شعبنا واجيالنا.

لا يمكن أن يكون هذا الرئيس إلا متميزاً بمزايا ومؤهلات تجعل منه شخصاً متمتعاً بالعلم والمعرفة والثقافة والخبرة السياسية المعمقة والحكيمة، ومحصناً بالأخلاق ونظافة الكف، شفافاً نزيهاً مترفعاً، لا يخجل حاضره من ماضيه، كما وصفه غبطة البطريرك صفير، ذا رؤية مستقبلية متطورة ومتقدمة، ولديه الجرأة في اتخاذ القرارات المصيرية المعتبرة، في نظره، محققة لمصلحة لبنان العليا.

هو رئيس الدولة، ورمز وحدة الوطن، لا يمكن إلا أن يكون جامعاً للبنانيين، يرتاحون إليه، لا هو للمعارضة ولا هو للموالاة، إنه للجميع، حَكَماً فيما بينهم، يجب أن يبقى كذلك حتى اللحظة الأخيرة من ولايته.

يحترم الدستور، في كل احكامه ويحافظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه.

كما يسهر على احترام الدستور من قبل الغير، أي من قبل بقية المؤسسات المسؤولة، فيرد القوانين والمراسيم التي يعتبرها غير دستورية، أو يراجع المجلس الدستوري للطعن بأي قانون غير متوافق بنظره، مع أحكام الدستور.

إن أهم صلاحية يتمتع بها رئيس الجمهورية هي في شراكته بتأليف الحكومة، إذ لا يصدر مرسوم تشكيلها إلا بتوقيعه.

إذاً، رئيس الجمهورية، الذي نرتجيه للجمهورية التي تحدثنا أعلاه عن بعض خصائصها المميزة، لا ولن يقبل ولا يجوز أن يقبل، بأي حكومة لا تتبنى لا بأشخاصها ولا ببرنامجها، المشاريع التي يتعهد اعتمادها وتحقيقها.

إن الإصلاحات التي رأينا أن نحملها للجمهورية العتيدة، دستورية كانت أو قانونية أو اجرائية، أو ممارسة سياسية وقواعد حكم يقتضي أن تكون الانجازات الأساسية التي يتعهد الرئيس بتحقيقها عبر الحكومة التي لا يقبل بتوقيع مرسوم تشكيلها، إلا إذا ضمن تبنيها الصريح عبر ايرادها كلها في برنامجها.

هذا الرئيس، هو وجه لبنان المطل على العالم، يمثل الوطن في كل القمم العربية والدولية، يتحرك خارجياً بقوة وبإستمرار ليجعل لبنان حاضراً في ضمير الشعوب والدول قاطبة.

كل رؤساء الدول ومسؤوليها المختصين، يزورون قوات الطوارئ لأن لهم فيها بعض الرجال، نحن رجالنا منتشرون في أصقاع الدنيا، من حقهم علينا أن يطل عليهم رئيسهم، بمحبة وشوق وإهتمام، يكبرون به ويفخرون، وهو يعتز بهم ويجعلهم يتحسسون بالعلاقة الحميمة التي تربطهم بالوطن الأم.

للبنان دور رائد في العالم العربي والدولي، إنه الرسالة الحضارية الراقية التي يتميز بها، إنه التحدي الدائم في صيغته، للعدو الإسرائيلي، رئيس الجمهورية يحمل هذه الراية، وله الشرف بأن يقوم بهذا الدور العظيم.

أخيراً لا بد من توجيه كلمة شكر لمركز عصام فارس للشؤون اللبنانية ومديره سعادة السفير عبدالله بوحبيب الذي اقترح برنامج هذه الحلقة، المفيد جداً البحث فيه، في هذا الظرف الدقيق الذي أضحى فيه موضوع إنتخاب رئيس جديد للجمهورية على الأبواب.

كلمات شكر للمعهد الانطوني الذي استضاف هذا اللقاء المميز ولكلمة الترحيب اللطيفة التي القيت باسمه.

كما نشكر بصورة خاصة، دولة الرئيس عصام فارس، مؤسس المركز الذي يحمل إسمه، ونقدر عالياً كلمة الافتتاح التي القيت نيابة عنه، لما تضمنته من توجهات ورؤى وتطلعات، تصب كلها في تعزيز عمل الجمهورية ورئيسها، مناشدين دولة الرئيس فارس، مع تقديرنا الكلي لظروفه الخاصة، بالتفكير جدياً بالعودة إلى ربوع الوطن، لأن البلد بحاجة ماسة إليه وإلى أمثاله من المخلصين المترفعين والمنزهين عن كل مأرب شخصي.

الجمهورية الجديدة تناديك، يا عصام، أنت ابنها البار، لأنك كنت حقاً المثل والمثال في ممارستك الحكم والمسؤولية الوطنية.

معالي الأستاذ كريم بقرادوني

محام في الإستئناف منذ العام ١٩٧٠؛ ورئيس حزب الكتائب اللبنانية بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥. عمل وزيراً للتنمية الإدارية بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤. حائز على اجازة في الحقوق ودبلوم دراسات عليا في العلوم السياسية من جامعة القديس يوسف ومجاز في التاريخ من كلية الآداب. له مؤلفات عدّة منها «السلام المفقود»، «لعنة وطن»، «صدمة وصمود».

رئيس إصلاحي لجمهورية مدنية

لا يسعني بدايةً إلا أن أوجّه تحية خاصة وحارة إلى دولة الرئيس عصام فارس الذي أصر على إنشاء مركزه الثقافي في لبنان وإطلاقه في هذا الوقت العصيب، كأنه تعمد أن يتلو مرة أخرى أمام اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، وأمام العالم قاطبة، فعل ايمانه بديمومة الوطن، على الرغم من كل المصاعب والمصائب.

وأودّ أن أهنئ المشرفين على «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية»، وفي مقدمهم صديقي ورفيقي السفير عبدالله بوحبيب، على حسن اختيارهم، لطلتهم الأولى، موضوعاً مركزياً يثير الكثير من الحساسيات والطموحات تحت عنوان: «صانعو رؤساء لبنان: أي رئيس لأي جمهورية»؟

وقد اختار العاملون في هذا المركز الموضوع المناسب في الوقت المناسب. فلبنان يقف على مسافة ثلاثة إلى أربعة أشهر من الموعد الدستوري لانتخاب الرئيس الثاني عشر لجمهورية الإستقلال. والجدير بالذكر أني ما عرفت بلداً تتبدل فيه الجمهورية بتبدل رئيسها، كما هو حال لبنان الذي يصح فيه القول: كما يكون رئيس الجمهورية تكون الجمهورية.

وما عرفت بلداً لا يحدد دستوره مهلةً للترشح إلى منصب رئيس الجمهورية، فتبقى الإنتخابات مفتوحة لكل الطامحين حتى اللحظة الأخيرة، ويستمر التداول

بأسماء المرشحين مكتوماً حتى الربع ساعة الأخيرة، باستثناء المرشحين الذين يقررون من تلقاء أنفسهم الإعلان عن ترشيحهم وبرامجهم.

إن صناعة رؤساء الجمهورية في لبنان عملية معقدة تختلط فيها العوامل الداخلية والعوامل الخارجية إلى حد لا يمكن معها التمييز بين الخيط الأبيض الداخلي من الخيط الأسود الخارجي، وغالباً ما تكون صناعة رؤساء لبنان صناعة خارجية أكثر مما هي لبنانية. وقد تصفحت على عجل دراسة الصحفي والكاتب نقولا ناصيف التي وزعها علينا المركز في بداية هذا المؤتمر، والتي يسمي فيها مجموعة من الدول تدخلت منفردة أو مجتمعة لاختيار رؤساء لبنان وهي: فرنسا ومصر والولايات المتحدة والسعودية وإيران. والإستنتاج البسيط هو أن صانعي رؤساء الجمهورية غالباً ما يكونون -ولسوء الطالع- من خارج لبنان وليس من داخله.

الوحدة الداخلية تخفف من اثر الخارج في صنع الرئيس

وألفت في هذا السياق إلى قاعدة ذهبية وهي الآتية: بقدر ما تتوافر الوحدة الوطنية ويعم الاستقرار ويتماسك اللبنانيون فيما بينهم، بقدر ما يتقدم العامل الداخلي على العامل الخارجي في صناعة الرؤساء، والعكس صحيح. وحين ينقسم اللبنانيون، وتمتد الفوضى إلى المؤسسات والمجتمع، يكبر حجم التدخلات الخارجية ويبدو اللبنانيون بصورة العاجزين عن إدارة شؤونهم بأنفسهم. مما يحملنا على القول إنه بقدر ما تتوافر الوحدة الوطنية بقدر ما يتراجع تأثير العامل الخارجي على الإنتخابات الرئاسية، وبقدر ما يشتد الإنقسام الداخلي يمسي رئيس الجمهورية صناعة خارجية بامتياز.

وفي اجابة عن الشق الاول من عنوان الندوة: «أي رئيس؟» أقول: «نريد رئيساً اصلاحياً». وفي اجابة عن الشق الثاني: «لأي جمهورية؟» أقول «لجمهورية علمانية أو مدنية وفق ما نصّ عليه الطائف». وقد سبقني الاب سركيس طبر مشكوراً الى اضافة سؤال ثالث وهو: «لاي شعب؟» وأظن ان الأباتي على حق، فان الشعب هو الاصل في كل نظام يدعي الديمقراطية.

في قراءة سريعة لكل العهود منذ إعلان الإستقلال في العام ١٩٤٣، يظهر أن كل رئيس جمهورية حاول في بداية ولايته أن يكون إصلاحياً، وأن يضع خطط إصلاح

شاملة وأحياناً متكاملة. غير أن الأحداث الداخلية والخارجية التي كثيراً ما عصفت بلبنان حالت دون إنجاز معظم مشاريع الإصلاح. ومرّد الكلام عن أن عهد فؤاد شهاب هو من انجح عهود الإستقلال يأتي من أن فؤاد شهاب نجح في إدخال أوسع مساحة من الإصلاحات على بنية الدولة التنظيمية والبشرية، وتطبيق سياسة إصلاحية على الصعد الإدارية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية كافة. ولم يكمل الرؤساء الذين تعاقبوا بعد فؤاد شهاب على تطوير عملية الإصلاح، بل اكتفى معظمهم، وبخاصة بعد العام ١٩٧٥، على إعطاء الأولوية لوقف حرب لبنان ولإنسحاب الجيوش غير اللبنانية من أرضه.

تعلمنا التجربة الشهابية أن شرط الإصلاح هو الإستقرار، وغاية الاصلاح هي العدالة الإجتماعية. فلا إصلاح من دون إستقرار، ولا إستقرار من دون وحدة وطنية. ولا معنى للإصلاح إذا لم يفضِ إلى توزيع أفضل للثروة الوطنية واقامت نظام اجتماعي عادل. وقد رفعت الشهابية عن حق شعار: «الوحدة الوطنية والعدالة الإجتماعية»، وهما مفهومان متكاملان: الوحدة الوطنية تفتح الباب أمام العدالة الإجتماعية، والعدالة الإجتماعية تحصن الوحدة الوطنية.

مهمّات الرئيس الجديد

وفي اعتقادي أن مهام رئيس الجمهورية المقبل تتمحور حول خمسة عناوين. فمن أولى مهام الرئيس أن يحرص على إعادة الوحدة إلى لبنان واللبنانيين بعد الإنقسام الحاد الذي برز على اثر اغتيال المغفور له رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وأن ينكب ثانياً على مكافحة الإرهاب الذي يضرب الأمن والإستقرار، وقد برزت بعض معالمه في شمال لبنان وتحديداً في مخيم نهر البارد الفلسطيني. ولا مفر لرئيس الجمهورية ثالثاً من مواجهة الفساد الذي نخر جسم القطاعين الخاص والعام. ومن البديهي رابعاً، أن يساهم الرئيس الجديد في مكافحة الفقر الذي بات الأرض الخصبة لانتشار كل أنواع التطرف والإرهاب والإنقسام والفساد. وفي ظني أن مهمته الخامسة هي في إكمال تطبيق إتفاق الطائف الذي بات دستوراً، والذي نص على مبدأ إلغاء الطائفية السياسية

وجعله «هدفاً وطنياً»، يقتضي العمل على تحقيقه وفق «خطة مرحلية»، عن طريق تشكيل «هيئة وطنية» تدرس وتقترح الطرق الكفيلة للوصول إلى الدولة المدنية، وهذه بالطبع الخطوة المطلوبة من الرئيس الجديد.

صحيح أن اتفاق الطائف أو الدستور اللبناني لم ينصا صراحةً على الدولة المدنية، لكنهما أشارا صراحةً إلى «إلغاء الطائفية» على مراحل. وفي اعتقادي أنه لمجرد إلغاء الطائفية في مرحلته الأخيرة تلج الدولة باب العلمنة، ومراعاة لبعض الاعتبارات، نقول «بالدولة المدنية» على ما طرحه الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

لقد بت على قناعة تامة بأن النظام الطائفي دخل مرحلة التآكل، وهو يأكل ذاته، ويأكل الطوائف، وبخاصة المسيحية منها. وما كان في الماضي القريب ضماناً للمسيحيين، أي النظام الطائفي، بات عبئاً عليهم، لا بل ثقلاً لن يقدروا على حمله طويلاً بعد اليوم.

من مصلحة كل اللبنانيين، بمن فيهم المسيحيون، أن يستعدوا لإلغاء الطائفية، واعتماد الكفاءة والإختصاص في مختلف الوظائف والمؤسسات، وأن يطبقوا اللامركزية الادارية الموسعة عن طريق إنتخاب مجلس لكل قضاء تأميناً للمشاركة المحلية، وأن يشرّعوا قانوناً لانتخاب النواب على أساس الدائرة الفردية أو ما يقاربها خارج القيد الطائفي، وأن ينشئوا مجلس شيوخ لضمان مشاركة كل الطوائف في الحكم، وان يقيموا علاقات دولية نظيفة وعلاقات عربية متقدمة، بدءاً بالعلاقات مع سوريا.

اني ما عدت في عدد الذين يتخيلون أن الطائفة تحمي الوطن، بل بت أعتقد أن الوطن يحمي كل الطوائف. فلا ادعو إلى حماية المسيحيين لحماية لبنان، بل أعلن جهاراً بأن حماية المسيحيين من حماية كل لبنان، وليس العكس.

في الختام، أؤكد أن رئيس الجمهورية الثاني عشر يكون إصلاحياً أو لا يكون، والجمهورية تكون مدنية أو لا تبقى جمهورية لبنانية.



معالي الدكتور حسين الحاج حسن
وزير الزراعة ونائب في البرلمان اللبناني عن دائرة بعلبك الهرمل منذ عام ١٩٩٦ ومحاضر في الجامعة اللبنانية منذ عام ١٩٨٧. استلم في حزب الله مسؤوليات عدة منها التعبئة التربوية. نشر أبحاثاً عدة في الكيمياء والفيزياء الطبيعية. حائز دكتوراه الدولة الفرنسية في الكيمياء والفيزياء الطبيعية من جامعة أورليان.

احترام نصاب الثلثين في جلسة الانتخاب

ينعقد هذا المؤتمر قبل مدة لا تتعدى الأشهر الثلاثة من دخول البلاد فترة الاستحقاق الدستوري لانتخاب رئيس جديد للجمهورية يخلف فخامة الرئيس اميل لحود. ويأتي الإستحقاق في ظل أزمة سياسية حادة تعصف بالبلد وترافقها أزمات أمنية وإقتصادية وإجتماعية، فيما يتعمق الإنقسام السياسي وتفشل المبادرات والوساطات في مساعدات اللبنانيين على التواصل إلى حلول لأزمتهم السياسية. وفي ظل رغبتي في عدم إقحام هذه الندوة في السجال السياسي بغض النظر عن أحقية أو خطأ الموقف من هذا الفريق أو ذاك، وأنا أمثل بقناعة كاملة فريق المعارضة الوطنية اللبنانية، فانني سوف اركز على عنوان هذه الندوة: «أي رئيس لأي جمهورية؟»

معالم الجمهورية المطلوبة

لقد ورد في المادة ٤٩ من الدستور ما يلي: رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز الوطن يسهر على إحترام الدستور والمحافظة على إستقلال لبنان ووحدته وسلامة اراضيه وفقاً لأحكام الدستور. ومن هنا البداية، إحترام الدستور من أجل معرفة أي جمهورية نريد ومن ثمة نعرف أي رئيس ينبغي أن ننتخب وفق أي برنامج. لقد اضيفت إلى الدستور مقدمة تشكل جزء منه وذلك بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١ وهكذا ارتكزت مبادئ الدستور على ما يلي:

١- السيادة والحرية والإستقلال الذي يحميها الشعب والمؤسسات وعلى رأسها الجيش، ولا ينبغي هنا أن ننسى مساهمة المقاومة في تحرير ما يزيد عن ثلثي لبنان بعد أن اجتاحت إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ وخرجت من معظم اراضيه عام ٢٠٠٠ لتعيد الكرة ويهزمها لبنان وجيشه ومقاومته في تموز عام ٢٠٠٦، وهنا ينبغي إيجاد الإطار والمضامين للإستراتيجية الدفاعية الوطنية التي تستفيد من كل عناصر قوة لبنان للحفاظ على استقلاله وحريته وسيادته في إطار وطني جامع.

٢- كما ينبغي تطوير البنى المؤسسية للاجهزة الأمنية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية من أجل توفير الأمن لجميع اللبنانيين لاسيما في ظل الظروف الأمنية القاسية التي تشهدها البلاد.الهوية والإنتماء العربيّان - والإنفتاح على دول العالم، وهذا ما ينبغي أن يؤسس لعلاقاتٍ متوازنةٍ ومتكافئة مع جميع الدول لاسيما مع سوريا، ويجب أن نركز على مبدأ رفض الوصاية من أي جهةٍ أتت عربية أو دولية وبخاصة من الدول صاحبة المشاريع الشرق أوسطية في المنطقة وعلى الأخص الولايات المتحدة الأميركيّة.

٣- النظام الديمقراطي البرلماني واحترام الحريات والعدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات وهذا ما افتقده لبنان بفعل الممارسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة منذ فجر الإستقلال وبالأخص منذ العام ١٩٩٢.

٤- الشعب مصدر السلطات، ومن المهمّ عند الأزمات أن يتم الاحتكام إلى الشعب لا إلى السفراء أو الوسطاء. إما من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الثلث الضامن من أجل تأمين المشاركة أو من خلال انتخابات نيابية مبكرة كما في كل الديمقراطيات وخاصةً مع الأزمة الحالية التي تنطبق عليها مواصفات وظروف حكومية وسلطوية تناقض ميثاق العيش المشترك (الفقرة «ي» من الدستور).

٥- الإنماء المتوازن للمناطق كركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام إذ أن بعد ١٧ سنة من إتفاق الطائف أصبح هذا الشعار مدعاةً للذهول

السلبي المستنكر من أبناء المناطق الأطراف التي تسمع بالموازنات والقروض وتحلم بها من دون ملامسة فتاتها.

٦- العمل على وضع خطة اقتصادية وانمائية تطويرية شاملة لتطال كل القطاعات الاقتصادية وكل المناطق من أجل معالجة مشاكل المديونية العامة وعجز الموازنة ورفع مستوى معدلات النمو وتحقيق الرفاهية والتطوير في جميع المجالات لجميع اللبنانيين.

٧- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين لمنع الفرز المذهبي والطائفي والمناطقي ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين لاسيما في ظل تحرك المشاريع المعروفة بالشرق الاوسط الجديد والفوضى البناءة واستمرار السعي لحل القضية الفلسطينية من قبل عدد كبير من مواقع القرار والنفوذ الغربيين على قاعدة شطب حق العودة وفرض التوطين في مقابل تعويضات.

٨- الوصول إلى المستوى المطلوب من فعالية دولة القانون والمؤسسات من أجل تأمين الحقوق للمواطنين وتحقيق الانماء الاجتماعي والإقتصادي ومكافحة الفساد وتطوير بنى الدولة ومؤسساتها وتعزيز استقلالية القضاء وتطوير أنظمة الرقابة والمحاسبة.

هذه بعض العناوين الأساسية لأي برنامج رئاسي يستند إلى الدستور وإلى تطلعات اللبنانيين وآمالهم ولكن العبرة في الإلتزام والتنفيذ وهذا ما لم يتحقق مرة بسبب عدم الرغبة أو الإرادة لتحقيق الوعود ومرة أخرى بسبب الظروف أو العوائق المفروضة، لكن تجربة البرامج أو الاتفاقات المكتوبة ينبغي أن تأخذ مكانها الواسع بدل النمط الحالي من الوعود التي قد لا يلتزم بها البعض.

ولعل نص التفاهم المكتوب والمعلن والموقع بين التيار الوطني الحر وحزب الله يشكل نموذجاً للتفاهمات والإتفاقات ويشكل قاعدة يمكن الاستناد إليها وهو قابل للمناقشة والتطوير.

التوافق على الانتخابات الرئاسية

مع اقتراب موعد الاستحقاق الدستوري، ينبغي أن نؤكد أنه إستناداً للنص الدستوري (مادة ٤٩) وللعرف المعتمد منذ العام ١٩٤٣ فإن النصاب المطلوب لجلسة الإنتخابات بدوراتها المتتالية هو الثلثان الواضحان والكاملان وإن أي خرق لهذه القاعدة الثابتة هو تلاعب بالدستور وبمستقبل البلاد.

ومن هنا تأتي ضرورات التوافق على الإستحقاق الرئاسي كمدخل لإجراء الإنتخابات في موعدها وإجراء الإنتقال الدستوري للرئاسة بلا شائبة.

لقد عرضت للمبادئ التي تحدد أي جمهورية نريد وبالتالي يمكن أن نعرف من خلالها أي رئيس يفترض أن ننتخب وأكدت أيضاً على النصاب الدستوري لجلسة الإنتخاب.

المتغيرات الدولية والإقليمية وصناعة الرؤساء في لبنان ١٩٤٣-٢٠٠٧

فريد الخازن: الرئاسة ما بين الصناعة المحلية والخارجية

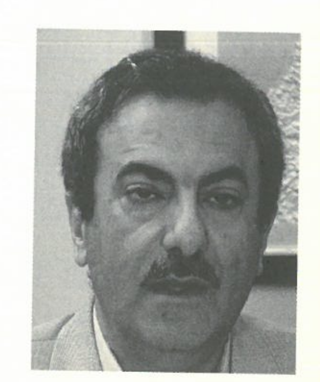
نهاد المشنوق: وطأة الصراعات الإقليمية والعربية على الرؤساء

نقولا ناصيف: مظاهر التدخل الخارجي في الاستحقاق الرئاسي

سليمان تقي الدين: رئيس من صنع تسوية داخلية

حبيب مالك: التوافق على الرئيس يبدأ بالمسيحيين

نبيل بو منصف: التفتيش المسيحي عن بطل



سعادة الدكتور فريد الخازن

نائب عن دائرة كسروان منذ عام ٢٠٠٥. استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاميركية في بيروت منذ العام ١٩٨٨. حائز دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الاميركية. له مؤلفات كثيرة أبرزها «تفكك اوصال الدولة في لبنان ١٩٦٨-١٩٧٦».

الرئاسة ما بين الصناعة المحلية والخارجية

لا يمكن فهم الحالة اللبنانية في الانتخابات الرئاسية او في السياسة في شكلٍ عام إلا عبر وضعها في اطارها الاقليمي بسبب خصوصية النظام السياسي اللبناني في مجاله الاقليمي. من هنا السؤال التالي: لماذا تغيب التأثيرات الخارجية في الانتخابات الرئاسية في دول عربية كسوريا ومصر والعراق، (ونستثني طبعاً الانظمة الملكية، حيث لا انتخابات رئاسية) وتحضر فقط في لبنان؟

الجواب: النظام السياسي في لبنان ديمقراطي والمجتمع مفتوح تقابله انظمة سياسية عربية سلطوية ومجتمعات مغلقة. على سبيل المثال لا الحصر، قبل وصول حزب البعث الى السلطة في العراق وسوريا، كانت رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة في العراق وسوريا في الاربعينات والخمسينات عرضة للتأثيرات الخارجية، الاقليمية والدولية. التدخل الخارجي غير ممكن في دول الجوار العربي لا بسبب الوحدة الداخلية ولا بسبب غياب الازمات والانقسامات على المستويات السياسية والطائفية والمناطقية والعائلية، بل بسبب استحالة التدخل الخارجي في شؤون الدولة السلطوية.

توضيحات اساسية

عندما نتكلم عن السياسة اللبنانية في شكل عام، والانتخابات الرئاسية تحديداً، لا بد من التمييز بين خمس مراحل لفهم طبيعة عمل النظام السياسي وطبيعة الترابط

السياسي بين الداخل والخارج منذ ١٩٢٠ الى اليوم: مرحلة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٣)، مرحلة الاستقلال (١٩٤٣-١٩٧٥)، مرحلة الحرب (١٩٧٥-١٩٩٠)، مرحلة ما بعد الحرب (١٩٩٠-٢٠٠٥) والمرحلة الحالية منذ ٢٠٠٥ الى اليوم. فلكل مرحلة خصائصها وظروفها الداخلية والخارجية، والاختلاف شديد بين المراحل الخمسة.

في زمن الانتداب كان للمفوض السامي الفرنسي القرار الحاسم في السياسة اللبنانية. أما في مرحلة ما بعد الاستقلال فلم تنتظم الحياة السياسية بشكل طبيعي، اي بحسب المعايير الديمقراطية المتعارف عليها (انتخابات منتظمة، تنافس بين الحكم والمعارضة، الخ.....)، سوى في الحقبة الممتدة من ١٩٤٣ الى ١٩٧٥. خلال سنوات الحرب شلّت مؤسسات الدولة وانقسم الجيش، ولم يكن للدولة سيطرة على القرار في شؤون السياسة العامة كافة الا بمدى ما تسمح لها قوى الامر الواقع من ميليشيات وقوى مسلحة محلية وخارجية (المنظمات الفلسطينية، سوريا، اسرائيل). اما مرحلة ما بعد الحرب فتميزت بقدرة سورية غير محدودة على التحكم بمفاصل القرار في الشؤون السياسية والامنية كافة. الواقع ان الدولة اللبنانية كانت الدولة التابعة (satellite) الوحيدة في العالم في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

هذا يعني ان موضوع البحث الذي نحن بصدده، اي التأثيرات الخارجية في الرئاسة الاولى (وفي الحياة السياسية في لبنان)، لا ينطبق موضوعياً سوى على مرحلة الاستقلال من ١٩٤٣ الى ١٩٧٥، اذ ان خلال المراحل الاخرى لم تكن مؤسسات الدولة تعمل في شكل طبيعي ولم تكن الحياة السياسية قائمة مثلما كانت الحال في مرحلة الحرب (غياب الانتخابات النيابية، التداول الطبيعي والمنتظم في السلطة)، كما ان الدولة كانت فاقدة لقرارها في مرحلة ما بعد الحرب.

نماذج التأثير الخارجي في انتخابات الرئاسة الأولى

ثمة نماذج اربعة للتأثير الخارجي في الانتخابات الرئاسية:

١- القدرة على التحكم الكلي في اختيار الرئيس: فرض الرئيس من بين مرشحين معروفين، او فرض الرئيس بمعزل عن كونه من المرشحين المعروفين، كما كانت الحال في مرحلة ما بعد الحرب.

٢- الظروف السياسية والامنية التي تفرض اختيار الرئيس دون سواه من المرشحين البارزين: بشير وامين الجميل في العام ١٩٨٢/ رينه معوض في ١٩٨٩/ فؤاد شهاب في ١٩٥٨، وان لاسباب وفي ظل ظروف شديدة الاختلاف بين الحالات الثلاث.

٣- ترجيح كفة مرشح معين على آخر لا سيما عندما تكون المعركة بين مرشحين اثنين: كميل شمعون بدلاً من حميد فرنجية في ١٩٥٣، الياس سركيس بدلاً من ريمون اده في ١٩٧٦.

٤- التأثيرات الخارجية الطبيعية في الحياة السياسية في بلد فيه نظام ديمقراطي مفتوح، خصوصاً في زمن الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكري الغرب والشرق.

ولا بد من الاشارة إلى أن التأثيرات الخارجية في نماذجها الأربعة لم تكن محصورة بالرئاسة الاولى بل أيضاً في رئاستي الحكومة والمجلس.

خصائص الإنتخابات الرئاسية قبل الحرب

١- وجود عدد محدود من المرشحين المعروفين لا يتجاوز العشرة منذ ١٩٤٣ إلى ١٩٧٦ وهم:

- بشارة الخوري اميل اده في ١٩٤٣
- كميل شمعون حميد فرنجيه في ١٩٥٣
- فؤاد شهاب ريمون اده في ١٩٥٧
- شارل حلو (التنافس كان داخل الكتلة الشهابية).
- سليمان فرنجيه الياس سركيس
- إلياس سركيس ريمون اده

٢- المرشحان الاساسيان هما عادة زعيمان أو سياسيان يتمتعان بمواقع ثابتة وفاعلة في الحياة السياسية (established) أي أن المعركة والفوز يكونان عادة لأي من المرشحين الاساسيين.

٣- الارتباط المباشر بين الإنتخابات الرئاسية والإنتخابات النيابية في تكوين السلطة في لبنان، أي أن الإنتخابات النيابية التي تسبق الإنتخابات الرئاسية كانت تخاض على خلفية الانتخابات الرئاسية بتحالفها وحساباتها السياسية. وعندما كان الرابط يتعطل فبسبب حدوث أزمات سياسية طارئة، كما في انتخابات ١٩٥٨ و١٩٧٦.

٤- التحالفات السياسية كانت تضم سياسيين من مختلف الطوائف. وهكذا كانت المعارضة تواجه السلطة بقيادتها وتحالفها قبل الإنتخابات الرئاسية وبعدها.

٥- استقلالية الرئيس في ممارسات شؤون الحكم بعد الإنتخابات بعيداً من التأثيرات الخارجية في الإنتخابات الرئاسية.

٦- عوامل التأثير في الإنتخابات الرئاسية متعددة: المجتمع المدني، الأحزاب، الإعلام، الحركة الطلابية، النقابات، والرأي العام المسيّس داخل الجماعات الطائفية وخارجها. وهي كانت عوامل مؤثرة جداً في الحياة السياسية وفي تكوين النخب السياسية في مرحلة ما قبل الحرب.

هذه الخصائص مجتمعة كانت تعززها الحياة السياسية القائمة على التنافس السياسي الحر بين الحكم والمعارضة، وغالباً ما كانت تنتج تغييراً في السلطة عبر الوسائل الديمقراطية. فالحكم كان قادراً أن يحكم بقواه الذاتية والمعارضة كانت قادرة أن تأتي إلى الحكم بوسيلة الإنتخاب. والدليل الأبرز على ذلك فوز مرشح المعارضة سليمان فرنجيه في الانتخابات الرئاسية في ١٩٧٠ على المرشح الشهابي الياس سركيس بفارق صوت واحد. وكان هذا الصوت كافياً لإنهاء النفوذ الشهابي في السياسة وفي الجيش بالوسيلة الديمقراطية وليس بالإنقلاب العسكري، خلافاً للممارسات السائدة في دول الجوار العربي.

شخص الرئيس والمرحلة السياسية الراهنة

في المرحلة الفاصلة بين الإستقلال في ١٩٤٣ واندلاع الحرب في ١٩٧٥، كان اختيار شخص الرئيس يخضع لاعتبارات المرحلة الراهنة في السياسة اللبنانية

في بعديها الداخلي والخارجي ولدور الرئيس والرئاسة في تلك المرحلة. كما أن التأثير الخارجي في انتخاب الرئيس ساعد في تظهير الإستقلال في ١٩٤٣ وفي حل أزمة ١٩٥٨. نورد بإيجاز الحالات التالية:

بشارة الخوري: التنافس الفرنسي البريطاني والدور الفاعل للجنرال سبيرز، الذي تجاوز تعليمات وزارة الخارجية البريطانية، انتج في نهاية المطاف الإستقلال، أي أن التدخل الخارجي في ١٩٤٣ حقق هدفاً وطنياً تأسيسياً.

كميل شمعون: سمعة جيدة في الوسط العربي رجّحت كفة شمعون بإيعاز سوري للقيادات الإسلامية بتأييده بدلاً من حميد فرنجيه.

فؤاد شهاب: رئيس توافقي للخروج من أزمة ١٩٥٨، وكان المرشح الذي يملك هذه الصفة داخلياً مضافاً إليها التوافق الاميركي - المصري على دعم شهاب. إلا أن اجتماع فؤاد شهاب مع رئيس الجمهورية العربية جمال عبد الناصر حصل في خيمة على الحدود اللبنانية -السورية تأكيداً للسيادة اللبنانية.

شارل حلو: نفوذ شهابي مدعوم بأكثرية مطلقة في المجلس، أي ان التنافس بين الحكم والمعارضة انتج الرئيس في إطار الخط الشهابي وليس بسبب التأثير الخارجي.

سليمان فرنجيه: تنافس شديد بين الكتلة الشهابية ومعارضيها بعد انتخابات ١٩٦٨ النيابية الذي سجل فيها الحلف الثلاثي انتصاراً محدوداً. في انتخابات ١٩٧٠ التنافس السياسي الداخلي حسم النتيجة لصالح فرنجية بفارق صوت واحد وليس بسبب التأثير الخارجي.

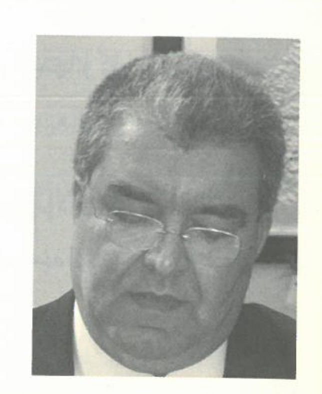
الياس سركيس: دعم مسيحي - سوري لسركيس يقابله دعم جنبلاطي - فلسطيني لريمون اده. لم تعد المعادلة السياسية قائمة في ثوابتها المعروفة في ١٩٧٦ بعد سنة على اندلاع الحرب وانقسام مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.

الرئاسة قبل الحرب وبعدها

درج الكلام في السنوات الأخيرة حول مقولة ان الانتخابات الرئاسية في لبنان مسألة تقررها جهات خارجية. وهذا الكلام يستند إلى تجربة الحكم في لبنان في

مرحلة ما بعد الحرب في زمن كان فيه القرار النهائي في السياسة اللبنانية في دمشق وليس في بيروت. إلا أن هذا الواقع لا ينطبق إطلاقاً على مرحلة ما قبل الحرب منذ الاستقلال في ١٩٤٣ حتى اندلاع الحرب في منتصف السبعينات للأسباب التي بيّناها أعلاه. وإذا كان التدخل الخارجي قائماً في انتخابات رئاسية معينة، فالتدخل كان لصالح سياسيين بارزين لهم مواقعهم السياسية وقواعدهم الشعبية وليس لأنهم أسقطوا على الناس بإرادة طرف خارجي. والأهم من ذلك أن مصدر السلطة والنفوذ ما قبل الحرب كان الإنتخابات النيابية التي تفرز النخب السياسية والمرشحين إلى الرئاسة الأولى وكذلك إلى رئاستي الحكومة ومجلس النواب.

بكلام آخر، إن رؤساء الجمهورية في مرحلة ما قبل الحرب كانوا بالدرجة الاولى صناعة محلية دخلت عليها تأثيرات خارجية محدودة في بعض الأحيان بسبب طبيعة النظام السياسي التنافسي والحر في بيئة سياسية تعكس التنوع السياسي والإجتماعي للمجتمع اللبناني. يبقى أن ممارسة الحكم كانت مسألة داخلية في إطار سيادة الدولة وحرية قرارها، خلافاً لما كانت عليه الحال في سنوات الحرب وفي المرحلة التي تبعتها حيث أن الحالة اللبنانية لا شبيه لها بالمقارنة مع أنظمة الحكم في العالم في الدول السلطوية والديمقراطية على حد سواء.



سعادة الأستاذ نهاد المشنوق

نائب عن الدائرة الثانية في بيروت منذ العام ٢٠٠٩. صحافي وكاتب سياسي عمل مستشاراً سياسياً للرئيس رفيق الحريري من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٨.

وطأة الصراعات الإقليمية العربية على الرؤساء

دخلت إلى قاعة المحاضرات في مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية مدعواً لإلقاء محاضرة عن انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية بين عامي ١٩٧٦ و٢٠٠٧. كان النائب الدكتور فريد الخازن يحاضر بين المجتمعين داخل القاعة الصغيرة عن مزايا رئيس الجمهورية ووسائل وصوله إلى سدة الرئاسة وتلاقي الخارج مع الداخل حول شخص الرئيس. حاول الدكتور الخازن مراراً نفي حدة فرض الخارج على اللبنانيين رئيسهم إلا في حالتين اثنين سيأتي الحديث عنهما لاحقاً. وأن يؤكد أن الأمر ليس ببساطة اختيار الداخل اللبناني للرئيس من دون الالتفات إلى الخارج.

انتظرت حتى حان دوري في الكلام، مرجئاً النص الذي كنت قد كتبته سابقاً. وبدأت من حيث انتهى الدكتور الخازن قائلاً:

رئاسة الجمهورية في لبنان دور لا شخص. إذ إن الظروف الداخلية للبنان والأوضاع المحيطة به من الخارج هي التي تحدد في الغالب اسم الرئيس. لا يأتي رئيس الجمهورية من فراغ. لا في وضعه الشخصي ولا في حقيقته السياسية ولا لأنه مرضي عنه من الخارج، أو أنه ذو شعبية في محيطه وطائفته فقط.

الرئيس لا يأتي من الفراغ

رئيس الجمهورية في لبنان يأتي لمزيج من كل هذه الأسباب التي ما إن تجتمع في سياسي معيّن حتى ترفعه الأصوات والأقدار إلى قصر الرئاسة.

الدور هو الذي يجد في هذا السياسي أو ذاك خبرة راكمها وكفاءة وقدرة تفرضه كمرشح أكثر من غيره في الوصول إلى الرئاسة.

ليس هناك من رئيس للجمهورية اللبنانية أتى من الفراغ إلا الرئيسين الأخيرين. بدأت مع الأول منهما مرحلة القرار السوري الكامل بينما تسبب الثاني بنهاية الدورين، اللبناني المستقل والسوري القادر.

كل الرؤساء السابقين من شارل دبّاس عند إعلان الجمهورية في العام ١٩٢٦ حتى أمين الجميل في العام ١٩٨٢، تمتّعوا بحيثيّة داخلية أكيدة، ووجدوا أمامهم دوراً يملكون كفاءة القيام به، أو يجرّبون فيفشلون.

العنوان الرئيسي للرئيس المقبل حين تسهّل له التسوية الداخلية والخارجية الوصول، هي المصالحة التاريخية بين لبنان وسوريا، وهي ما لا يستطيع لبنان استكمال استقراره دونها. ولا تستطيع سوريا تجاهلها على رغم كل الادعاءات أن إدارتها السياسية متفرغة لنظام لبناني يعادي سلوكها الأمني من دون نجاح يذكر لهذه الإدارة.

تاريخياً تم انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً بعد الاستقلال سنة ١٩٤٣ على قاعدة إعادة رسم مناطق النفوذ في الشرق وتقدم بريطانيا وتراجع فرنسا.

عبّر الانقلاب الأبيض ورئاسة كميل شمعون سنة ١٩٥٢ عن بدايات أزمات الحرب الباردة وتلكؤ الشيخ بشارة عن القبول بمشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط الذي أرادته أميركا وبريطانيا سداً أمام التوسع الشيوعي.

أتت التسوية الأميركية - الناصرية برئاسة فؤاد شهاب التي استمرت مع شارل حلو الذي حاول المواءمة بين الشهابية ونقيضها.

النقطة الثانية التي أود الحديث عنها، ان الحاضرين في تعليقهم أو تساؤلهم يكثرون من المقارنة مع الدول الغربية التي لا شك أننا جميعاً نريد التمثّل بها. لكن في هذا التمثّل جلد لأنفسنا نمارسه يومياً. الدولة في لبنان تتحكم بها جغرافيتها وبالتالي المقارنة لا تجوز إلا مع المحيط العربي. حين نفعل ذلك نجد أن في بلدنا صيغة سياسية،

اجتماعية، علمية، لا تتوفر في غيرنا من الدول العربية حتى الآن على الأقل. كم يعقد اجتماع في الدول العربية مثل الذي نعقده للبحث في انتخاب رئيس الجمهورية؟

أترك الجواب لكم. إذ إنه في هذا الجواب ستجدون الراحة والحرية والرحابة الفكرية التي لا تجدها الغالبية العظمى من العرب.

صورة الدولة من صورة الرئيس

أعود إلى كلمتي المقررة لأشكر الصديق الدكتور عبدالله بو حبيب على جهده لفتح نافذة جديدة من نوافذ حرية النقاش في لبنان. وأتمنى لو كان دولة الرئيس عصام فارس المتابع تطوعاً لنشاط هذا المركز والمسمّى باسمه، أتمنى لو كان بيننا ينشر اعتداله السياسي ولياقته الإنسانية وقدرته على صلة الوصل بين الرؤساء الخصوم حين تنقطع بينهم السبل، فيعطيهم من لبنانيته واعتداله ما رغب دائماً أن يعطيه وهو كثير من الاطمئنان لأهله والاستقرار لوطنه. تحية إلى اعتداله الغائب حتى حضوره بيننا إن شاء الله.

تحضرني صورتان في الحديث عن الرئيس الراحل الياس سركيس. الأولى رئيساً منتخباً للجمهورية في فندق الكارلتون حيث كان مقر نشاطه الانتخابي. أجريت معه الحديث الصحافي الأول وربما الأخير في حياته على طاولة غداء متواضعة محاطين من خارج الفندق بأصوات الرصاص ودخان الحرائق. استكثر الرئيس سركيس الغداء والحديث معاً على شاب صغير يقابل رئيس للجمهورية للمرة الأولى في حياته. كان الحزن يملأ عينيه، والكلمات تخرج من ذهنه لا من فمه بصعوبة، إذ كان يعتبر كل كلمة يقولها التزاماً بصفته حاكماً سابقاً للمصرف المركزي وقاض في ديوان المحاسبة. أمضى سركيس ولايته وهو على الحزن نفسه والتزام متزايد بقلة الكلام.

الصورة الثانية في ذاكرتي هي حين رافقت الرئيس سركيس والوزير ميشال اده، الوفي الدائم لأصدقائه ولحقه الدائم في رئاسة المدرسة الشهابية، من بعبدا إلى المطار، مغادراً للإستشفاء فرحاً بنهاية ولايته الرئاسية. تمهّل الموكب في منطقة الشيّاح أمام

كنيسة مار مخايل حيث تنتشر مجموعات مسلّحة عشوائياً فإذا بشاب صغير مسلح يقترب من سيارة الرئيس الجالس على المقعد الأمامي، ليأخذ يده ويقبّلها قبل أن يحول بينهما الحرس الذين قفزوا من سيارتهم. كان مشهداً سوريالياً، لم يتح للفتى أن يبرّره ولا كان لتفسيرنا ما يحقّق الجواب. دمعت عينا الرئيس سركيس وبقي على صمته حتى وصوله إلى المطار.

لم انجح بعد ٢٥ سنة من إيجاد تفسير لتصرف الفتى المسلّح. إنما استطيع القول ان الرؤساء الذين تعاقبوا على السدة الرئاسية بعده أكدوا أن الفتى على حق فيما فعله فقد كان يقبّل يد «الدولة» التي ذهبت مع إلياس سركيس ولم تعد من ذلك الحين. عرف الفتى قبل الأوان أنه يودّع «آخر الرؤساء المحترمين» على حد تعبير الزميل الراحل نبيل خوري.

قيل الكثير عن تراخي الإدارة السياسية خلال ولاية الرئيس سركيس. منهم من قال إنه استسلم لحزب الكتائب. آخرين قالوا إنه سلّم الراحل الشيخ بشير الجميّل مفاتيح الرئاسة. بعضهم اتهمّه بالاستجابة من دون شروط للسياسة السورية الحديثة العهد في لبنان.

حين ينصف التاريخ رئاسة الياس سركيس سيقول التالي:

أولاً: لم يشعر الرئيس الراحل حافظ الأسد خلال الـ ٢٥ عاماً من ولايته السياسية على لبنان بخيبة مثل التي مني بها من سياسة الرئيس سركيس. وقد بقي يتذكر هذه الخيبة لسنوات وسنوات بعد وفاة سركيس. أقول هذا عن علم ومعرفة وشهادات حية. اعتقد الأسد أنه أتى بموظف مطواع لرغباته فإذا به يواجه بصلابة صامتة أربكته طيلة الولاية وقضت في طريقها على الكثير من الوسطاء والمترجمين. احتفظ الرئيس سركيس بحقّه دائماً في الخلاف مع الرئيس الأسد، لكنه لم يسمح لنفسه ولا لإدارته بالدخول في أحلاف تهدد النظام السوري.

ثانياً: اعتمد الرئيس سركيس التحالف مع الشيخ بشير الجميّل على عادة الشهابية، ومنعاً لاجتماع الزعماء الموارنة عليه كما فعلوا مع الرئيس شهاب. فنجح في ذلك. لكنه لم يسمح لسياسة الدولة أن تنجرّ وراء هذا التحالف الضروري.

ثالثاً: اصطدم سركيس ببشير الجميّل النجم الساطع في ذلك الحين أمنياً وسياسياً، لكنه لم يكن على استعداد للقضاء على الصوت المسيحي الرافض للاحتلالات العربية على انواعها. فداراه وحافظ عليه لكنه لم يلتزمه سياسياً حتى الأيام الأخيرة من عهده.

أطلت الحديث عن الرئيس سركيس، لأقول إن الدولة كمفهوم جمع للبنانيين بقيت في عهده منتشرة وقادرة على رغم كل الإضطرابات بسبب صورته المستقيمة الصادقة ومعه الوزير فؤاد بطرس والسفير جوني عبدو من فريق عمله.

أعود إلى موضوع الندوة اليوم.

الرئيس سركيس هو آخر الرؤساء الذين تم اختيارهم من الإدارة الأميركية وبموافقة سورية لاحقا، كما أشرت سابقاً. الإدارة الأميركية وجدت فيه ميزتين، الأولى أنه إداري ومالي وقانوني في الوقت نفسه مما يعطيه القدرة على إعادة لمّ الإدارة التي ينتشر في بعض مناصبها العليا شهابيون. الميزة الثانية أنه على صلة تاريخية بمؤسسة الجيش المنقسم في ذلك الحين ويملك مفاتيح إعادة دمجه من مختلف الطوائف. وقد حقق ذلك بالفعل.

تولّى إقناع الجانب السوري في ذلك الحين ضباط المكتب الثاني اللاجئون إلى دمشق. وقام رئيس مجلس الشعب آنذاك محمد علي الحلبي - والسفير في موسكو لاحقاً قبل أن يتقاعد - بالاتصال بالنواب المتردّدين لتشجيعهم على انتخاب سركيس للرئاسة. بينما توزعت القيادات الفلسطينية بين العميد ريمون اده المرشح في الصنائع والرئيس سركيس في «الكارلتون».

وصل سركيس إلى الرئاسة وهو يعتقد أن بيده مقررات قمتي الرياض والقاهرة بنزع السلاح الفلسطيني بواسطة قوات الردع العربية التي تعهد الرئيس الأسد بإكمال ما ينقص منها، من دون تحديد، لعلمه بأن مشاركة العرب ستكون رمزية.

بالفعل لم تتجاوز المشاركة العربية ما نسبته ١٠ بالمائة تناقصت مع زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس وعودة الرئيس الأسد عن قرار القمة العربية بنزع السلاح

الفلسطيني المنتشر على الأراضي اللبنانية باتجاه محاولات إدارة هذا السلاح لصالح سياسته، من دون أن يحقق نجاحاً يذكر.

متغيرات إقليمية وانتخابات رئاسية

انفرط العقد العربي، وترك لبنان لقدره السوري - الفلسطيني - الإسرائيلي. التزم الجيش السوري القرار الإسرائيلي الوقوف على باب مدينة صيدا الجنوبية، بينما السلاح الفلسطيني يناوش ويقاتل الإسرائيليين حتى العام ١٩٧٨، حين حصل الاحتلال الإسرائيلي الأول لأجزاء من جنوب لبنان. وصدر القرار ٤٢٥ عن مجلس الأمن الدولي ليعيش في ذاكرتنا جدلاً وحواراً حتى اليوم.

لم يكن الاجتياح الإسرائيلي العام ١٩٨٢ مفاجأة دولية. إذ إن انسحاب مصر من المعادلة العربية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، لم يمنع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات من إكمال طريق مقاومته من جنوب لبنان، بينما تحتل المقاومة الفلسطينية سياسياً أجزاء كبرى من لبنان بتحالفها مع الحركة الوطنية اللبنانية.

لا شك أن عرفات حقق الكثير من التقدم السياسي لمنظمة التحرير خلال احتلاله السياسي للبنان. أهم عناصر هذا التقدم اعتلاؤه منبر الأمم المتحدة خطيباً حاملاً غصن الزيتون بيد والبندقية بيد أخرى، في العام ١٩٧٤.

العنصر الثاني الأهم هو مناداة وزير الخارجية الفرنسي له بسيدي الرئيس في لقاء هو الأول من نوعه في قصر الصنوبر، مقر السفير الفرنسي في بيروت في بداية الثمانينات.

في مقابل التقدم الفلسطيني، ظهرت الأنياب المسيحية الاستقلالية التي مثّلها الشيخ بشير الجميل متحالفاً مع إسرائيل، ومتقدّمة نحو بعبدا حيث لا يؤيد آخر رؤساء الاعتدال المسيحي الإتيان بالتطرّف إلى الرئاسة. لكنه وجد أمامه ضرورة ووقعاً لا يمكن تجاوزه.

كان الشيخ الشاب خياراً مسيحياً - إسرائيلياً - أميركياً في ترشيحه لكنه عند انتخابه صار توافقاً سعودياً - لبنانياً، متفهماً ومندفعاً نحو الصيغة اللبنانية. فكان لا بد من اغتياله. وهكذا حدث.

جاء أمين الجميّل رئيساً تعويضاً لخسارة عائلته ابنها الأصغر. لكنه أمسك بعد انتخابه بأوراق شقيقه حين كان مرشحاً وليس بما طرأ على الشيخ بشير من تغيرات بعد انتخابه على رغم قصر المدة الزمنية. فصارت الانقلابات والصدامات حدثاً يومياً في حياة اللبنانيين. اختار الجميّل الطريق الأقصر باستعمال الاحتياطي النقدي للبنك المركزي لتسليح الجيش فصرنا من دون احتياطي نقدي ولم يستطع الجيش القيام بمهام المواجهة مع التمرّد اللبناني - السوري.

قرّرت الإدارة الأميركية العودة عسكرياً إلى الأرض اللبنانية فكانت الحرب عليها بتفجير السفارة الأميركية في بيروت وقيادة المارينز. أقدم الرئيس الجميل على المفاوضات مع الإسرائيليين فكان اتفاق ١٧ أيار والعودة عنه بسبب الضغوط السورية العسكرية والسياسية.

خاض النظام السوري مع حلفائه اللبنانيين صراعاً دموياً انتهى بالدور السوري وحيداً في لبنان متفرجاً على نهاية ولاية الرئيس الجميّل الذي جهّز المسرح المسيحي لصراع دموي بين العماد عون رئيساً لحكومة انتقالية من دون وزراء من المسلمين، وفق نظرية «الجيش هو الحل»؛ وبين القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع المنقلب على من سبقه من قيادات، والذي نجح في صدّ محاولات سورية للإنقلاب عليه باسم الاتفاق الثلاثي.

ذهب العماد عون إلى العراق سياسياً طالباً المدد العسكري بينما ذهب الرئيس الأسد إلى الكويت مشاركاً في العملية الدولية - الأميركية لإخراج الجيش العراقي من الإمارة النفطية. النتيجة الطبيعية كانت خروج عون من قصر الرئاسة لاجئاً إلى فرنسا. إكتمل النصاب في السعودية حيث رعى الراحل الملك فهد بن عبد العزيز مؤتمر الطائف بمظلة أميركية - سورية وكان إتفاق الطائف.

راقب الرئيس الراحل حافظ الأسد المؤتمر اللبناني في دمشق منتظراً حصة سياسته التي يريدها كاملة غير منقوصة. فإذا بالتوافق الأميركي - السعودي على رئاسة رينيه معوض الرائد في المدرسة الشهابية والعارف بخفايا الصيغة اللبنانية المطلوب إحياؤها. اغتيل الرئيس معوض بعد أيام من انتخابه رئيساً فانتهت معه الرئاسة اللبنانية

بمفهومها الحيوي المستقل في إدارة العلاقات بين اللبنانيين، فضلاً عن علاقات لبنان الخارجية. ذهب جان عبيد إلى دمشق. سقط في امتحان الموافقة على استعمال القوة العسكرية لإخراج العماد عون من بعبدا. فوقع الاختيار على الياس الهراوي رئيساً للجمهورية.

خرجت الإدارة الأميركية من الرئاسة ومن السياسة اللبنانية مع الرئيس الياس الهراوي. إذ بدأ معه تقليد إقليم لبنان في الدولة السورية. فاستحق التمديد لمدة ثلاث سنوات. وصار على من يريد شأناً لبنانياً من الغرب أو الشرق يذهب إلى العاصمة السورية.

لا بد من التذكير هنا، أن الرئيس رفيق الحريري القادم إلى رئاسة الحكومة على قاعدة تفاهم سعودي سوري أدار نحو عشر سنوات بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٥ تاريخ اغتياله، صراعاً سياسياً لم يتوقف بسبب محاولاته الدائمة، ونجاحه بعض الأحيان، في إعادة العنوان اللبناني بشأن السياسة الخارجية إلى بيروت. استكمل الرئيس السوري الراحل بانتخاب ما بدأه من نموذج للسياسة السورية في بيروت مع الرئيس الهراوي بانتخاب العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية.

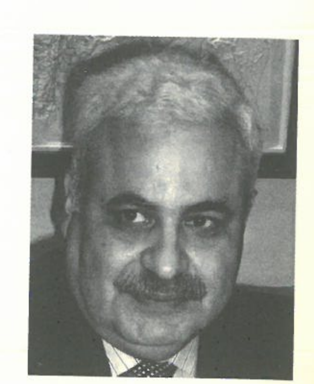
لم يأخذ، لا هو ولا وريثه في عين الاعتبار المتغيرات الدولية التي بدأت بانسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان. إذ مهما قيل إن الانسحاب تم تحت ضربات المقاومة التي أشرف على تأسيسها الرئيس حافظ الأسد ورعتها الثورة الإيرانية لاحقاً. مهما قيل عن ذلك وهو بغالبه صحيح، فإن قرار الانسحاب الإسرائيلي كان جزءاً من ترتيبات دولية يراد منها إنهاء النزاع المسلح الحدودي اللبناني الإسرائيلي. في الوقت الذي تشهد فيه الأراضي الفلسطينية سلطة ناشئة تمهّد لقيام دولة تلغي فكرة الصراع العربي الإسرائيلي.

راوغ الرئيس الأسد الشاب في محادثاته مع الإدارة الأميركية، حين وجد أن عليه الانسحاب من لبنان من دون مقابل. فذهب بسياسته إلى العراق وإلى فلسطين، مما عجّل في تنفيذ جيشه قراراً دولياً ملزماً بالخروج من لبنان. خرجت القوات العسكرية السورية بشكل جعل من الثأر هو الوسيلة الوحيدة للحوار بين البلدين.

خرج الاعتدال المسيحي الصامد مع الرئيس سركيس. تحقق الانهيار الاقتصادي والانقلابات المتتالية مع أمين الجميل. خرجت الشراكة الأميركية مع لبنان في الياس الهراوي وإميل لحود. وما بينهم دخل إغتيالان: واحد للصيغة في رينيه معوض والثاني للاستقلال المرتبك في بشير الجميل. إسرائيل خرجت. كذلك فعلت سوريا. الصراع الآن على أوسع مدى بين المشروعين الإيراني، الذي لم يعد يخفي أحقيته في دور عربي متحالفاً مع سوريا للدفاع عن التخصيب النووي، بينما يبحث الشعب الإيراني عن البنزين، والأميركي الذي يريد أرباحا في لبنان لا يحققها في العراق.

إلا أن المناعة اللبنانية تزداد بدل أن تنقص، تقوى بدل أن تضعف، تقاوم بدل أن تستسلم. ومهما شهدنا من حدة في الأزمات وشراسة في التحديات فلا يمكن للبنانيين إلا أن يربحوا بلدهم.

أليست هذه سنة الدنيا!



الأستاذ نقولا ناصيف

صحافي وكاتب سياسي في جريدة «الأخبار»، مراسل إذاعة «مونتي كارلو الدولية». مجاز في الإعلام وعلم النفس من الجامعة اللبنانية. من مؤلفاته: «كميل شمعون: آخر العمالقة»؛ «المسرح والكواليس – انتخابات ١٩٩٦» (مع روزانا بومنصف)؛ «جوزف مغيزل: سيرة النضال والحب»؛ «ريمون اده: جمهورية الضمير»؛ «المكتب الثاني: حاكم في الظل»؛ «جمهورية فؤاد شهاب».

مظاهر التدخل الخارجي في الاستحقاق الرئاسي

إذا صحت العبارة، دروس التدخل الخارجي في لبنان، أو بعضها، يمكن إيجازها في الآتي:

١- شهدت الرئاسة اللبنانية نوعين من التدخل الخارجي

- مباشر هو وضع اليد الكاملة على الإستحقاق وفرض انتخاب الرئيس:

- الإنتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣) الذي كانت له الكلمة الوحيدة في انتخاب رئيسين هما الرئيس الأول للجمهورية اللبنانية شارل دباس (١٩٢٦) واميل اده (١٩٣٦)، وعين ثلاثة رؤساء هم حبيب باشا السعد (١٩٣٤) والفرد نقاش (١٩٤١) وايوب تابت وبترو طراد (١٩٤٣).
- الوجود العسكري البريطاني في لبنان منذ عام ١٩٤١ كرافعة للمقاومة الحرة الفرنسية والذي دعم انتخاب بشارة الخوري ١٩٤٣ مرجحا الكفة على النفوذ الفرنسي الذي فضل عودة اميل اده.
- الوجود العسكري السوري: فرض انتخاب رئيسين للجمهورية هما الياس الهراوي (١٩٨٩) والتمديد له نصف ولاية (١٩٩٥)، واميل لحود (١٩٩٨) والتمديد له نصف ولاية (٢٠٠٤).

- غير مباشر من خلال ادارة الخارج انتخابات الرئاسة اللبنانية في خضمّ ازمة وطنية كبرى اتسمت بنزاع طائفي انتهى بتسوية رعاها هذا التدخل:

- اتفاق اميركي- مصري على انتخاب فؤاد شهاب رئيسا عام ١٩٥٨.
- اتفاق اميركي - سوري على انتخاب الياس سركيس رئيسا عام ١٩٧٦.
- اتفاق اميركي - اسرائيلي على انتخاب بشير الجميل رئيسا عام ١٩٨٢، واستطراداً امين الجميل (ولعبت واشنطن وتل ابيب دوراً مؤثراً في حمل كميل شمعون على الانسحاب لمصلحة امين الجميل، وإن بذريعة ذكية).
- اتفاق اميركي -سعودي - سوري على انتخاب رينيه معوض رئيسا عام ١٩٨٩.
- يمكن هنا ايضا ادراج انتخاب رئاسي اتى في خضم ازمة وطنية لم تتسم بطابع دموي، هو الاستحقاق الذي ترتب على استقالة بشارة الخوري عام ١٩٥٢ عندما دعم الرئيس السوري اديب الشيشكلي والسفير البريطاني في لبنان ادوين شمبان اندروز كميل شمعون للمنصب. وطلب اديب الشيشكلي من النواب المسلمين البيروتيين والطرابلسيين التخلي عن حميد فرنجية والاقتراع لكميل شمعون.

٢- شهدت الرئاسة اللبنانية تدخلاً خارجياً أثر في توازن القوى السياسي القائم في لبنان

- ثمة مثلان لهذه الحالة:

- انتخاب شارل حلو رئيساً عام ١٩٦٤ بقرار شخصي من سلفه فؤاد شهاب الذي كان يمسك بغالبية نيابية هي ٧٩ نائباً هي نفسها التي طلبت تجديد ولايته فرفض. وانتخب شارل حلو بأصوات تجاوزت الـ ٧٩ نائباً الى ٩٢. لكن اختيار شارل حلو اتى ايضاً بعد استمزاج رأي جمال عبد الناصر في الاختيار بغية طمأنته الى استمرار السياسة الشهابية.

- انتخاب سليمان فرنجيه عام ١٩٧٠ بفارق صوت واحد ضد الياس سركيس في ظل توازن قوى نشأ عن الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ التي، وإن أعطت الحلف الثلاثي انتصاراً قويا في جبل لبنان، ابقت الغالبية النيابية في يد النهج الشهابي. لكن اثارة فضيحة الميراج ضربت قدرة النهج في الوصول إلى الرئاسة عبر سببين: وقوف جمال عبد الناصر على الحياد فيها، وايعاز السفير السوفياتي سرغار عظيموف الى كمال جنبلاط بعدم التصويت للياس سركيس انتقاما لكشف تلك الفضيحة. وقسّم الزعيم الدرزي اصوات نواب كتلته مناصفة بين المرشحين.

٣- سوابق تجاوز الدستور

كانت فرنسا والولايات المتحدة اول من افتتحا سابقتين مختلفتين اضحيتا مثار جدال وسجال سياسي ودستوري لم يتوقف مذاك، وكادت سوريا ان تجعلهما، بفجاجة، تقليدا دائما ومتوقعا:

كانت فرنسا اول من مدد ولاية رئيس الجمهورية في لبنان مرتين على التوالي: شارل دباس ثلاث سنوات جديدة بالتعيين عام ١٩٣٢ بعد ست سنوات من انتخابه، ثم حبيب باشا السعد عام ١٩٣٤. وهكذا لم يكن بشارة الخوري رئيس سابقة البقاء في الحكم تسع سنوات (١٩٤٣-١٩٥٢)، ولا كان الياس الهراوي الثاني (١٩٨٩-١٩٩٨).

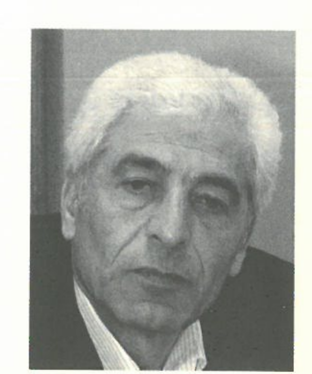
وكانت الولايات المتحدة اول من أيد انتخاب قائد للجيش رئيساً للجمهورية مع فؤاد شهاب. وسواء اقترن الامر بنزاهة القائد وتجرده وبموقع الجيش وحياده في «ثورة ١٩٥٨» وبطبيعة الصراع الداخلي والتدخل الناصري، والسوري من خلاله، فان السابقة التي نجحت مع فؤاد شهاب اضحت طموحا لكل قائد من بعده (كاميل البستاني وميشال عون وإميل لحود)، وسببا لتداخل دور الجيش بالعمل السياسي.

٤- توازن القوى الداخلي

ما خلا حالات الفرض في الاستحقاق الرئاسي في حقبتي الانتداب الفرنسي والوجود السوري في لبنان، لم يكن متاحاً نجاح التدخل الخارجي خارج شروط لبنانية محضة:

- حيثية مرشح سواء وصف بالقوي ككميل شمعون وسليمان فرنجية وبشير الجميل، أو برجل التسوية كفؤاد شهاب والياس سركيس، او بالمحاور المعتدل كرينيه معوض. وهي صفات ارتبطت بمرشحي استحقاقات دهمتها أزمات وطنية ودموية في الغالب. كان بشارة الخوري ذا حيثية مناضلا ضد الانتداب. كذلك حال المرشحين المنافسين ذوي حيثيات لامعة أو مشهودة بالكفاية كإميل إده وحميد فرنجية وريمون اده والياس سركيس.

- التوازن السياسي الداخلي الذي مثلته الغالبية النيابية التي التحقت – أو في أحسن الأحوال استجابت – بالتدخل الخارجي. ومن دون الغالبية الدستورية المنبثقة من انتخابات ١٩٥١ وموافقة الرئيس لم يكن ممكناً انتخاب كميل شمعون خلفاً لبشارة الخوري، ومن الغالبية الشمعونية المنبثقة من انتخابات ١٩٥٧ وموافقة الرئيس لم يكن ممكنا انتخاب فؤاد شهاب. والصورة الاقرب، لسنوات خلت، أن برلمان ١٩٧٢ الذي انتخب الياس سركيس هو نفسه انتخب بشير وأمين الجميل ورينيه معوض والياس الهراوي، متقلبا تحت وطأة تبدل توازن القوى الداخلي، في الشارع والياس الهراوي، متأثراً تحت وطأة تبدل توازن القوى الداخلي، في الشارع لا في مجلس النواب، متأثرا بالوجود العسكري السوري عامي ١٩٧٦ و١٩٨٩، وبالإجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢. لم يكن ذلك المجلس صنيع دمشق وتل أبيب، ولكنه انصاع لنفوذهما الذي أخل بالتوازن الداخلي فرجح كفة فريق لبناني على الآخر.



الأستاذ سليمان تقي الدين

محام وكاتب سياسي، ويشغل منصب أمين عام اتحاد الكتاب اللبنانيين ونائب رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان في نقابة المحامين. له الكثير من المؤلفات منها: «التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية»، «العرب والمسألة السياسية»، «المسألة الطائفية في لبنان» «وأفكار عن علم جديد».

رئيس من صنع تسوية داخلية

هناك اعتقاد سائد في لبنان أن رؤساء الجمهورية صنعتهم السياسات الخارجية والإقليمية حسب موجات النفوذ في كل مرحلة. تحوّل هذا الإعتقاد إلى قناعة راسخة مسلّمة وفي نظري هذا الإعتقاد تبسيطي وخاطئ. تبسيطي لأن الرؤساء لا يعيّنون في لبنان بل تنتخبهم هيئة ناخبة متعددة الإتجاهات والقوى. وخاطئ لأن الرؤساء في لبنان لم يأت انتخابهم من خارج السياق السياسي اللبناني الداخلي وما كان يظهره من أدوار للقوى.

رؤساء رجّح الداخل انتخابهم

رؤساء لبنان، غالباً ما كانوا يرتبطون بحركة سياسية وطنية ومن خلال هذه الحركة كان يتم فرز المرشّحين وعملياً كان ظهور إسم الرئيس مرجحاً. على سبيل المثال، الرئيس الشيخ بشارة الخوري لم يأت به الإنكليز أو مصطفى باشا النحاس كما يعتقد البعض أو الكتلة الوطنية في سوريا. لقد اجتمعت هذه العناصر لتساعد الحركة الإستقلالية اللبنانية التي كان من زعمائها البارزين الرئيس الشيخ بشارة الخوري. تزعم الرئيس بشارة الخوري الكتلة الدستورية منذ الثلاثينات وحقق فوزاً في الإنتخابات، وانتخب على أساس أنه يخوض تلك المعركة الإستقلالية وضد الكتلة الوطنية.

الرئيس كميل شمعون انتخب من كتلة المعارضة التي استطاعت إنهاء التجديد للرئيس بشارة الخوري وغلب على طابع انتخاب شمعون آنذاك المعركة الداخليّة حول الإصلاح والفساد عام ١٩٥٢. كان شمعون أحد أبرز أركان الكتلة المعارضة فبالتالي لم يأت انتخابه مفاجئا للجو العام.

الرئيس فؤاد شهاب أيضاً الذي يحكى كثيراً أنه نتيجة إتفاق أميركي - مصري، كان في عام ١٩٥٢ مرشحاً جدياً للرئاسة عندما تولى رئاسة الحكومة الإنتقالية بعد استقالة الشيخ بشارة الخوري والذي أمّن انتخاب الرئيس شمعون. ثم في عام ١٩٥٨ كان رئيساً غير معلناً للحزب الأساسي في البرلمان الذي هو الكتلة الثالثة والتي ضمت ١٢ نائباً من كل الطوائف والتي لعبت دوراً أساسياً في كبح الإتجاهين الداخليين ثم كان رئيس «الحزب» الأكثر فعالية في أحداث ١٩٥٨ الذي هو حزب الجيش. فبروزه إلى الساحة السياسية آنذاك لم يكن مفاجئاً كي نقول إن الخارج يصنع الرؤساء. فبهذا المعنى هو رئيس اختير لبنانياً لدور له بدأ عام ١٩٥٢ وتكرّس عام ١٩٥٨.

الرئيس شارل حلو جاء بنتيجة محصلة المعركة بين القوى التي كانت تريد التجديد للرئيس فؤاد شهاب، والتي كانت تتراجع، والقوى المنتفضة عليه وكانت مرحلة انتقالية لها علاقة بالمناخ العربي والمرحلة الرجراجة في العالم العربي والتي تكرست بعد العام ١٩٧٠ بسقوط المشروع الشهابي في لبنان مع سقوط المشروع الناصري في المنطقة وانتخب آنذاك الرئيس فرنجية من تكتل الوسط.

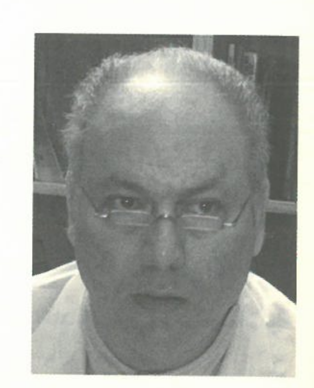
الرئيس سليمان فرنجية انتخب في ظلّ بروز قوى لبنانية كان هدفها تصفية التركة الشهابيّة في امتدادها العربي وعودة الرئيس صائب سلام على رأس كتلة سياسية تنافس الكتلة الشهابية والرئيس رشيد كرامي.

الرئيس إلياس سركيس نفسه، انتخب في الجولة الأولى من الحرب الأهليّة وجاء يعكس بشكل دقيق تيار القوة المعترضة على الحرب الأهلية آنذاك وبالذات على العنصر الأساسي فيها أي العنصر الفلسطيني لصالح استقرار النظام اللبناني واستقرار النظام العربي.

تفاعل العاملين الداخلي والخارجي في صنع الرئيس

إذن لا أحد يستطيع أن ينكر بأن هناك تفاعلاً في النظام الديمقراطي وفي بلد ثقله السوسيولوجي والسياسي والجغرافي محدود قياساً بالتفاعلات الإقليمية ولكن الحياة الداخلية اللبنانية تأثرت بالمحيط الإقليمي وتفاعلت معه، وليس فقط مجرّد منفعلة به ودليل على ذلك فترة الستينات الأولى والتي بعد سقوط تجربة الوحدة، أتى فؤاد شهاب رئيساً في ظلّها، وبعد سقوط هذه الوحدة تمكن هذا النظام من بناء توازن مع الشام. إذاً رئاسة الجمهوريّة في لبنان لم تكن مجرد منفعلة وتبعية. الحياة السياسية في لبنان لا شك أنها تتأثّر بهذا المناخ الإقليمي وهي تنفعل به ولكنها بشكل أساسي تعتمد على قوى داخليّة.

أما اليوم موضوع رئاسة الجمهورية ليس إيحاءً فهو سيأتي إما من تيار سياسي أو نتيجة تسوية سياسية بين قوى لبنانية يساعد الخارج في ترجيحها أو اسقاطها. لا يجب أن نقلل من حجم الحياة السياسية اللبنانيّة وطبيعتها. أنا أوافق الدكتور فريد الخازن على الإستنتاج وشكراً.



الدكتور حبيب مالك

محاضر في الجامعة اللبنانية الاميركية، باحث في مكتبة الكونغرس في واشنطن ويعد حاليا لاصدار مذكرات والده الدكتور شارل مالك. له مقالات كثيرة وساهم في كتابة الكثير من الكتب وشارك في ندوات عديدة تمحورت حول الشرق الاوسط ووضع المسيحيين فيه. حائز دكتوراه في التاريخ الفكري والاوروبي المعاصر من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الاميركية.

التوافق على الرئيس يبدأ بالمسيحيين

نبدأ بخلاصة عن التغيرات التي حصلت من ١٩٧٦ الى ٢٠٠٧:

- تقليص صلاحيات الرئاسة الأولى في اتفاق الطائف وسورنة الطائف (سوريا الناخب الاوحد). هذا التقليص أتى مقابل المناصفة الدفترية.

- تطور أساسي ونوعي هو «لبنان أولاً» من قبل الطائفة السنية بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وهذا شيء عظيم ومرحب به، بعد مراحل متتالية عبر العقود المنصرمة من التهليل لعبد الناصر ولياسر عرفات والفلسطينيين وصولاً الى ارساء الروابط الحميمة مع بعض اركان النظام السوري السابقين من السنّة.

- فجأة برز لبنان كالعنوان العريض وأزاح كل منافس من دربه. يواجه السنّة في لبنان اليوم تحديين: الأول هو تحول هذا الإكتشاف للبنان إلى احتكار سياسي حصري ومتعمد، ليس من قبل السنّة ككل بل من قبل فئة مهيمنة كانت قد صادرت القرار السنّي ضمن الطائفة ذاتها. الثاني هو بالطبع تنامي التيارات الأصولية التكفيرية في بعض المجتمع السنّي وكيفية مواجهتها والتعامل معها. أما التحدي الأول فيطرح سؤالاً: «هل يستطيع السنة الخروج من أجواء الإحتكار السياسي التي يشجع عليها الأميركي والسعودي لصالح ما طالما كان الأفضل للبنان، أي التوافق والمشاركة والتوازن في الحكم؟».

الناخب الاكبر للرئاسة الاولى

هناك صراع مستمر على هذا الناخب وهو بين الوصي السابق وحليفه الايراني والموصي السابق من جهة ثانية، أي بين سوريا وأميركا.

برأيي، ما زال ممكنا للمسيحيين في الساعة الأخيرة حسم جزء كبير من الصراع الهدام إذا حزموا أمرهم وتوافقوا على رئيس، فهي مناسبة لاستعادة بعض الإستقلالية الداخلية في اختيار رئيس الجمهورية شرط قيام تفاهم مسيحي – مسيحي. هذا هو الدور المسيحي اليوم، لا الوساطة بين السنّة والشيعة ولا الإحباط وبالطبع لا الاستقالة من الحياة السياسية ولا الإستمرار بالتشرذم والعداوات الشخصية؛ دورهم هو التوافق وبسرعة على الرئيس القادم، لا لرئيس وصاية سورية جديدة وأيضاً لا لرئيس فئوي ضعيف توافق عليه واشنطن؛ نعم لرئيس لبناني وطني جريء ومستقل، يتمتع بأرضية شعبية ونزاهة شخصية وخال من الفساد.

إذن، أي توافق على الرئاسة الاولى يبدأ بالمسيحيين والتوافق المسيحي ليس بالمستحيل. لكن كيفية تعاطي بعض المسيحيين مع الحلف الرئاسي يثير أسئلة مقلقة. لا أجد أحداً فوق الانتقاد البناء والمسؤول وهذا طبعاً يشمل فخامة رئيس الجمهورية اميل لحود. انما نرى أحيانا بعض مسيحيي الموالاة في انقضاضهم على لحود عن وعي أو عن غباء، ينتقدون سدة الرئاسة الأولى وهيبتها وما بقي لها من صلاحيات فهم يرسلون بالإجتهادات الدستورية كي يقطعوا الطريق على الرئيس لحود في ممارسة القليل من الصلاحيات التي في متناوله. هذا الأسلوب قصير النظر ويخلق سوابق خطيرة وسوداء سيذكرنا بها اعداء لبنان في المستقبل. بعد زمن من الإمعان في ضرب الرئاسة الأولى لا تستطيع بسهولة، كما يسمعنا البعض، اعادة بناء رئاسة الجمهورية ما بعد لحود.

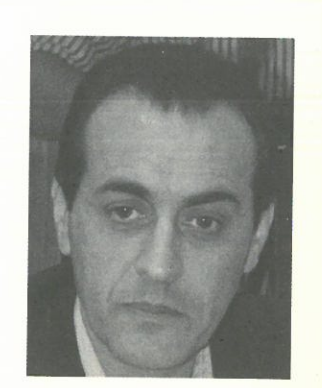
ليس كافيا حصر الدور السياسي الفاعل للمسيحيين فقط في رئاسة متعافية. هذا موقع اساسي وضروري ولكنه لا يعكس الغبن والتهميش على انفراد. هناك رئاسة الجمهورية، مركز بكركي، وزارة الخارجية، التمثيل الدبلوماسي، الوظائف المختلفة في الدولة، الحضور المالي والإقتصادي، الحريات الفردية والجماعية.

هناك النصوص الدستورية وهناك جنباً الى جنب الأعراف ومعالم التركيبة الخاصة وما يسمى احيانا بالصيغة الفريدة اي خصوصيات مكونات لبنان. كلها يجب أخذها بعين الاعتبار عند المحطات المفصلية كانتخابات رئاسة الجمهورية أو تشكيل الحكومة أو الإنتخابات النيابية وقانون عادل لتلك الإنتخابات أو التعيينات الوظيفية في الدولة.

سيأتي اليوم الذي يصبح فيه ملحاً الرجوع الى موضوع تقليص صلاحيات الرئاسة الأولى كما ورد في الطائف وإعادة النظر فيه.

العلاقة مع الغرب

الغرب لا يختزل بمواقفه السياسية. يجب على لبنان الحفاظ على أمتن العلاقات مع الغرب وأعمقها ولا سيما مع الولايات المتحدة على الصعيد الحضاري والثقافي والقيمي، فالغرب له تراث هائل في غناه ولنا كلبنانيين إتصال عضوي وأساسي بهذا التراث في قيمه وتشعباته. أما بالنسبة للسياسة فأقول للمسلمين الذين يرون في الغرب وأميركا تحديداً عدواً لدوداً وشيطاناً أكبر، أن هذا الموقف خاطئ ومضر بلبنان وللمسلمين الذين يتماشون مع السياسة الأميركية الحالية إزاء لبنان بكل تفاصيلها من دون اي اعتراض ان هذا أيضا موقف خاطئ ومضر للبنان (أميركيا تشجع على احتكار السلطة، لبنان بحاجة ماسة للتوافق). وللمسيحيين أقول كفى تناقل الإشاعات والتضليلات والسيناريوهات التآمرية في صالوناتهم بالنسبة الى أميركا والغرب. الإختلاف مع بعض نواحي السياسة الأميركية ضروري وصحي، انما هذا لا يعني معاداة الغرب وكره أميركا والتغاضي عن الروابط الحضارية والقيمية بين لبنان، خاصة مسيحييه، والغرب.



الأستاذ نبيل بو منصف
رئيس قسم المحليات السياسية وكاتب ومحلل سياسي في جريدة «النهار»، ومحاضر في جامعة سيدة اللويزة. عمل سابقاً في صحف عدة منها «الديار»، «الجمهورية»، «صوت الاحرار» وشارك مراراً في مؤتمرات محلية وخارجية سياسية ومهنية.

التفتيش المسيحي عن بطل

أولاً أريد أن أهنئ سعادة السفير عبدالله بو حبيب على هذا الانجاز الفكري، إذ يسعدنا في هذا الزمن أن نرى إنجازاً كهذا خصوصاً نحن كصحافيين ورجال فكر، وكلنا نعرف ما أهمية مراكز الأبحاث في الخارج وإلى أي حد تطور الرأي العام وتمنحه المناعة. وموضوعنا اليوم هو كيف يصنع الرؤساء في لبنان؟ يعني أننا نناقش كيف فشل لبنان. لا نريد أن نكون عدميين ولكن هذه هي الحقيقة - كيف فشل لبنان منذ تأسيسه في أن يأتي منفرداً برئيس. كل النقاش يدور حول سبب عدم قدرة لبنان ولا حتى مرة واحدة أن يختار ذاتياً رئيساً للجمهورية، ولماذا دائماً التدخلات الأجنبية هي التي تصنع الرؤساء في لبنان؟

أريد أن أبدأ بما بدأت الدكتورة هدى رزق، قالت إنه بين حرب الآخرين على لبنان والحرب الأهلية حتى اليوم مرّ ثلاثون عاماً وما فوق، نحن اللبنانيون غير متفقين على تعريف واحد ما إذا كانت الحرب هي حرب الآخرين على لبنان أو الحرب الأهلية في لبنان.

واقعياً كانت مزيجاً من حرب الآخرين ومن الحرب الأهلية، ولولا وجود أرض خصبة محلياً وأهلياً لما حصلت حرب الآخرين في لبنان. وقبل الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ - ولئلا أعطي توصيفاً وحيداً فأنا من الناس الذين يعتقدون أنها كانت مزيجاً من حربين، أهلية وحرب آخرين - العامل الفلسطيني هو بالتأكيد الذي فجّر التناقضات

اللبنانية، ولو لم تكن هذه الأخيرة بهذا العمق لما استطاع تفجيرها، ومرة ثانية مثلما بدأت الحرب مع العامل الفلسطيني إن شاء الله أن تكون الآن نهايتها، ما نراه اليوم هو أكبر جواب على سؤالنا، فلم يعد يوجد جواب أكثر منه واقعية وخطورة، كل ما نناقشه اليوم له أجوبته على الأرض مع لاعب جديد وخطير جداً، أخشى أن يكون هو اللاعب القوي في انتخابات الرئاسة التي ستأتي بعد شهرين واسمه الإرهاب.

لاعبون جدد على مسرح الانتخابات الرئاسية

الإرهاب الأصولي السلفي يمكن أن يكون اخطر لاعب يدخل على المعادلة الرئاسية هذه المرة لأن المرحلة الراهنة تترافق مع تفجيرات، مع احداث نهر البارد، مع العمل الفلسطيني الذي عاد بعنف وبقوة على السطح، أي رئاسة لن تطرح إلا في ظل الواقع الأمني وبالتالي هناك لاعبون كبار دخلوا إلى اللعبة، هناك الجيش سيصبح أيضاً لاعباً سياسياً، يعني أن بين الجيش والإرهاب نحن ندخل في معادلة سياسية لأول مرة غير مسبوقة في تاريخ لبنان، وما السبب؟ السبب انعدام القدرة اللبنانية على لبننة الحلول بكل شيء. كلنا تباهينا وهيّصنا لانتخابات ٢٠٠٥، لم نحمها كإنجاز، لم نستطع أن نحميها كإنجاز. بعد سنتين دمرت كل هذه الانجازات، نحن لدينا ما بين ست وسبع قوى عملاقة في لبنان، لم يبق أحد في الوسط، وما يسمى نخباً في لبنان ومستقلين لم يعد لهم وجود أو تأثير، إذا لم تكن في هذا الصف أو ذاك فليس لك حضور.

استحالة التوافق في ظل الاصطفافات الخارجية والداخلية

ليس لأحد أي صوت أو تأثير، نتباهى أننا نتكلم ولكن عملياً لا أحد يؤثر في اللعبة إطلاقا، إن في ١٤ آذار وإن في ٨ آذار. نحن أمام معسكرين داخليين إلى جانبهم حرب المحاور الخارجية التي تعصف بالبلد. هل يمكن في ظرف كهذا وجود أحد يفترض أنه يمكن أن يصنع إدارة لبنانية وأن يأتي برئيس جمهورية بتوافق لبناني قبل ثلاثة أشهر، لماذا اللّف والدوران؟

في المشهد الحالي يستحيل تماماً تحقيق أي توافق على رئاسة الجمهورية انطلاقا من الطرح الذي طرحه الأستاذ مشنوق من الـ ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٧ الذي بمعظمه

أوافق عليه باستثناء بعض التفاصيل التي أناقشها لاحقاً، ولكن فعلياً وواقعياً لم يعد يوجد اعتدال مسيحي أو اعتدال مسلم وما بينهما الحرب المذهبية التي تعشش بأكثر مظاهرها في لبنان اليوم، لا أحد يستطيع أن يتستر عليها، فلم يعد يوجد اعتدال عند المسيحيين أو عند المسلمين. لماذا؟ لأن المسيحي مذعور من الظاهرة الأصولية والمذعور يصبح متطرفاً في النهاية، كلنا في لبنان أصوليون في التفكير وليس في المذهب فقط. عندنا أصولية في التفكير، لماذا؟ لأننا غير قادرين على أن نكون مستقلين وأكبر دليل على ذلك ما يحدث من سنتين حتى الآن، الاصطفاف بهذا العنف وراء القوة السياسية هو نوع من الأصولية الفكرية. الأصولي ليس فقط الأصولي المذهبي الإرهابي بالمعنى المتعارف عليه، علمياً هو ليس وحده هكذا. كل تشبث أعمى بعقيدة، ايديولوجياً، يصنع أصولية. التطرف الطائفي في لبنان هو الأساس وهو الأرض الخصبة لاحتضان كل الأصوليات وبالتالي نحن اللبنانيين في قراراتنا عندنا الاستعداد لأن نكون أصوليين. لماذا؟ أكبر دليل على ذلك فشل كل تسوية سياسية في لبنان. منذ ثمانية أشهر حتى اليوم مع كل الخراب الظاهر وكل الكوارث التي تظهر لم يستطع الوسط السياسي، وفشل فشلاً ذريعاً في أن يجد بنفسه التسوية في الوقت الذي يعرف الجميع أن السيف والنار على رؤوس الجميع ومع ذلك عجزوا على الاتفاق على وزير بالزائد ووزير بالناقص، إذاً لماذا القول: «لماذا يحصل هذا في لبنان؟» هذا أقل ما سيحصل. الحمد لله أنه لم يحصل أكثر من ذلك، نحن حاضنون لكل الكوارث التي ستحصل في لبنان أولاً وأخيراً.

لم نستطع تعريف الحرب حتى اليوم، لسنا قادرين على تعريف مفهوم الصراع اليوم، أغلبية وأكثرية، وأكثرية وأقلية. حتى اليوم في الوقت الذي لبنان في مهب الريح، نحن نستسلم للصراع الأميركي - السوري الذي تكلم عنه أيضاً الأستاذ نهاد المشنوق وكأننا نستلذه لا بل بالعكس نحن نستدرجه باستمرار، وكل رؤساء لبنان معروف كيف صارت كل حقباتهم، وكتيب نقولا ناصيف بين أيديكم يطرح بمنتهى التفاصيل الأدوار الكبيرة العملاقة ودورها في انتخابات الرئاسة، وخلاصته حقيقية أننا نستمتع باللعبة، نحن اللبنانيين جاذبون مغناطيسياً لكل الأدوار الخارجية لأننا نحب هذه اللعبة ونجد دورنا فيها.

كان الرئيس سركيس ضحية الحرب الباردة في شكل رئيسي - الحرب الباردة بين القوى الكبرى. لم يسمحوا له أن يفعل أي شيء إطلاقاً، كان معتدلاً بالتأكيد، «آدمياً» ونظيفاً. ولكن الرئيس سركيس لم يستطع أن يؤثر بشيء، كان رهينة بين الجبهة اللبنانية وبين الفلسطينيين، ثم بين الجبهة اللبنانية وبين سوريا. ثم في النهاية بدأ عهده بالتفكك، فاضطر في نهاية المطاف أن يسلم بالعشرة للرئيس بشير الجميل، الذي كان، النموذج المسيحي الصارخ الذي كان يعبر عن الخوف المسيحي في لبنان.

ومرة ثانية مع الأسف الشديد تعود المفارقة، المسيحيون اليوم يبحث عن بشير ما، شئنا أو أبينا لأنهم لا يجدون في الوسط السياسي من يعبر عن خوفهم بالطريقة الصحيحة. يرون أمامهم قوى مسيحية مستتبعة بين ٨ آذار و١٤ آذار، أنا أتكلم بصراحة، لا أخفي شيئاً.

تأثير الخوف المسيحي

بين السني والشيعي هكذا هو شعور المسيحي أنه فقد تأثيره ولم يعد له دور في المعادلة، وأكبر دليل على ذلك الحدث السخيف الذي حصل في الأسبوع الفائت، هل الالتباس الذي حصل حول الجمعة العظيمة معقول؟ إنه يعكس خلفيات المسيحيين، هناك خوف وشعور بالتهميش وعدم القدرة، لم يعد هناك ثقة بالنفس لأن اللعبة السياسية دمرتهم إلى هذا الحد. فهم يشاهدون كل يوم ما يحصل في الشمال وما يحصل في الجنوب، إذاً لا يمكن لوم المسيحي الخائف وحتى غير القادر على تمييز الحقائق بواقعيتها. إنه يرى الحدث بذعره، من باب الذعر الخاص فيه، يبدأ بالبحث عن بشير الجميل آخر، يريد بطلاً جديداً يفرض نفسه على الساحة ويقول للجميع: «أنا أريد دوراً». عندما نرى الأدوار المذهبية تتعملق وتتعاظم وهو في هذا الشرق الأقلية الكبيرة الوحيدة، المسيحيون في لبنان ليسوا أقلية وهناك الكثير من التدجيل والاستباحة والتوظيف في هذا الموضوع. المسيحيون في لبنان ما زالوا بحالة جيدة، ما زالوا أقوياء، ولكن لا نستطيع أن نقنع المسيحي اليوم بهذا الواقع.

حتى في الأرقام لا نعرف ما يحصل من تلاعب، التوظيفات كلها تحصل وأي مسيحي غير قادر أن يرى بواقعية اليوم وبعقل بارد. مستحيل أن نقنعه أنه ما زال كبير

الأهمية، والأهم من ذلك، أهم انتخابات رئاسية ممكن أن تحصل في تاريخ المسيحيين هي هذه القادمة، لماذا؟ لأن المسيحي هو الوحيد القادر أن يصنع دوراً في لبنان، هو الوحيد القادر أن يشكل الدور العازل في الفتنة المذهبية، وهو الوحيد القادر أن يشكل حاجة للدول وليس فقط للمسيحيين، حاجة للدول العربية والإقليمية والدولية. إذا أحسن استعمال هذا الاستحقاق كفرصة لإنقاذ لبنان، الرئيس المسيحي الماروني هذه المرة يأخذ الدور الأكبر في حياة اللبنانيين عموماً ومنذ نشأة لبنان؛ وهو الشيء الذي تحدث عنه الأستاذ نهاد عن قصة الدور، أين مسؤولية الرؤساء؟

مسؤولية الرؤساء في لجم التدخل الخارجي

صحيح، الرؤساء في العهود المتعاقبة لم يصنعوا مسيرة متراكمة، متواصلة. يجب كسر لعبة أن تنتخب الدول في الخارج وتسمي في لبنان، لم يصنعوا نفساً استقلاليا حقيقياً مستمراً يسمح للدول بالاقتناع بالاستحقاق، وأن هؤلاء اللبنانيين قادرون أن يصنعوا لنا حلولاً في المنطقة. في الشرق الأوسط، هؤلاء المسيحيون قادرون فعلاً أن يصنعوا عازلاً للصراعات المذهبية بعدما دمر خلال العصر السوري كل شيء اسمه نواة لدور مسيحي استقلالي عربي بالكامل.

التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، معروف تاريخ القمع الذي تعرضوا له. الرئيس الحريري كان يلعب دور الممانعة بالمقدار الممكن، في النهاية دفع ثمنه بطبيعة الحال. المقاومة الكبيرة كانت على أيدي طرفين مسيحيين اجبروهما على دفع الثمن وكذلك الرئاسة المسيحية، لو كانت الرئاسة اليوم بحالة جيدة، طبعاً لما حصل شيء من الذي نراه اليوم، حتماً لأن دور الرئيس مهم جداً وجوهري. ومع الأسف الشديد أن الصراع السياسي الأخير يدمر صلاحيات الرئاسة لأن هناك أعرافاً وسوابق وانتهاكات للدستور على ضفتيه تلغي دور الرئاسة، ولكن هناك مسؤولية ضخمة جداً جداً على الرئاسة نفسها في هذا الموضوع. وهذا كل ما رغبت في قوله.

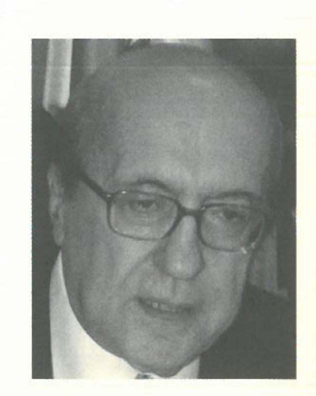
من يصنع الرئيس الثامن عشر؟

جوزف طربيه: نريد رئيساً صنع في لبنان

طلال الحسيني: رئيس انتقالي ببرنامج واضح

رفيق خوري: صُنع الرئيس من صُنع الجمهورية

جورج غانم: الصناعة اللبنانية للرئيس شبه مستحيلة



الدكتور جوزف طربيه

رئيس الرابطة المارونية، رئيس مجلس إدارة ومدير عام مجموعة بنك الاعتماد اللبناني منذ العام ١٩٨٨ ورئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية منذ العام ٢٠٠١. حائز دكتوراه في القانون من فرنسا وشهادات في ادارة الاعمال والضرائب والمالية العامة من الولايات المتحدة الاميركية. له مؤلفات كثيرة منها: «الضرائب على الدخل في لبنان».

نريد رئيساً صنع في لبنان

هل هناك انتخابات رئاسية في لبنان هذا العام، ومن يصنع رئيس لبنان هذه المرة؟ سؤالان يطرحهما الناس كما أهل السياسة وغيرهم من المهتمين بشؤون لبنان والمنطقة.

السؤال الأول يطرح بإلحاح والجواب عليه يختلف باختلاف مواقع الافرقاء. فالأغلبية الحالية في المجلس النيابي تجزم بإجراء الإنتخابات الرئاسية في موعدها، والتي ستتوج بفوز رئيس جمهورية يتولى زمام الرئاسة في السنوات الست القادمة.

والمعارضة تجزم بأنها لن تسمح للأغلبية بهذا الفوز وأنها ستعطل نصاب الإنتخاب إذا لم يجر التوافق معها على شخص الرئيس، مدلية بأن الأغلبية لا تملك لوحدها نصاب الثلثين الضروري لانعقاد الجلسة الإنتخابية الأولى، وأن عقد الجلسة الإنتخابية بما دون هذا النصاب يجعل الإنتخاب باطلاً وغير دستوري.

وبذلك يتحول الصراع على انتخاب الرئيس صراعاً فقهياً ودستورياً على تحديد النصاب اللازم لعقد جلسة الإنتخاب.

وبين هذين الموقفين المتعارضين، وموقف الرئيس لحود الذي يعلن أنه لن يترك البلاد لحكم الأغلبية الحالية، وأنه سيتخذ إجراءات يمليها عليه ضميره، يبقى مصير لبنان معلقاً، ومستقبله رهينة الصراعات المحلية والإقليمية والدولية، التي تشد

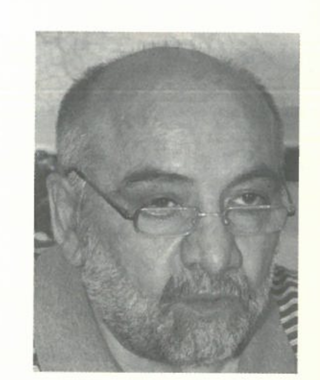
على صدره حتى الإختناق؛ ذلك أن إنجاز استحقاق انتخابات رئاسة الجمهورية، أمر مصيري بالنسبة للبنان، يتوقف عليه بقاء هذا البلد بصيغته الفريدة في هذا المشرق، واحة للحرية ورائداً للقاء الأديان والحضارات.

يبقى السؤال الثاني: من يصنع رئيس لبنان هذه المرة؟ إن انتخابات رئاسة الجمهورية في لبنان، التي هي في الاصل عملية معقدة سياسياً، ازدادت تعقيداً مع الأحداث التي شهدناها في السنوات الثلاث الأخيرة، والتي وضعت لبنان في مرمى السياسة الدولية، وجعلته بصورة شبه يومية على طاولة الأحداث وفي أروقة الأمم المتحدة، وفي مؤتمرات القمة العربية والدولية، حيث تبدو الأزمة السياسية اللبنانية الحالية صعبة الحل وقد استعصى علاجها على الأطباء المحليين والإقليميين والدوليين.

إن هذا التدويل للأوضاع في لبنان لا بد له أن يترك انعكاسات على عملية انتخابات رئيس الجمهورية المقبل، وهي متشعبة الأبعاد تتزامن فيها الإستحقاقات الدستورية، وتفجّر خلايا إرهابية قادمة من الخارج بدأت تهز بعنف الكيان اللبناني المتعب بخلافات أركانه، وتداعٍ اقتصادي لم يعد ممكناً تلافيه إلا بإسعافات خارجية تزيد حجم الإرتهان للمصالح الدولية، بينما تتخبط القيادات السياسية في مستنقع الإهتراء مثقلة بأحمالها.

لكن هذا لا يعني مطلقاً نجاح الدول المؤثرة في اللعبة الدولية في فرض رئيس على لبنان لا يحظى بقبول معظم اللبنانيين.

نحن أهل الإقتصاد والمصارف والصناعة، نقول وفقاً لشعارنا في الصناعة، نريد رئيساً «صنع في لبنان»، لذلك تسرني إدارة هذه الندوة حول من يصنع رئيس لبنان، بهدف إلقاء الضوء على هذه العملية حتى لا تبقى وليدة الظلمة والصمت.



السيد طلال الحسيني

كاتب ورجل فكر ومن العاملين في الحقل العام والذين لهم بصمات في مبادرات وطنية كثيرة ومن أهمها إتفاق الطائف.

رئيس انتقالي ببرنامج واضح

من يصنع الرئيس الثامن عشر؟ ثلاث ملاحظات في صيغة السؤال.

الملاحظة الأولى تتعلّق بأداة الإستفهام. فالمطلوب معرفته، في تقديري، هو العاقل وغير العاقل في ما يُسمّى صناعة الرئيس لا العاقل فحسب. والمطلوب معرفته أيضاً، ومن قبل، هو ما نريد أو متى نتوقع أن يصنعه الرئيس العتيد فور رؤيته النور لا من أو ما كان سبباً في رؤيته النور وحسب، إذ أنّ ما قد يصنعه الرئيس انّما هو العلّة أو بالاحرى الدافع أو المانع في اظهاره، عند أصحاب القرار.

الخلاصة في هذه الملاحظة الأولى هي أنني سوف أحاول الإجابة عن هذا السؤال كأنه في هذه الصيغة: ما يصنع الرئيس، أي فاعلاً أولاً، وبالتالي ما يصنع الرئيس، أي مفعولاً. فأداة الإستفهام «ما»، كما هي في العربية، دالة على العاقل وعلى غير العاقل مع غلبة استعمالها في غير العاقل، وهذا أقرب إلى ما نحن فيه، والذي يدعو إلى هذا القول أسباب عدة منها أن منطق البنى القانونية والسياسية الثابتة من جهة أولى، وسياق الحوادث التي نقدر أنها ستسبق موعد الإنتخابات الرئاسية من جهة ثانية، هما العنصران الأساسيان في ما يسمى صناعة الرئيس، يليهما في الإعتبار هذه الإرادة أو تلك لهذا الشخص الطبيعي أو الإعتباري أو ذاك، اللبناني أو الأجنبي، الشقيق أو الصديق أو العدو.

الملاحظة الثانية تتعلق بصفات الرئيس العددية. فقد يكون الرئيس الذي نتحدث عنه الرئيس الثامن عشر، أو قد يكون، بعد إنقطاع أو فراغ، الرئيس الأول، في جمهورية جديدة، أو قد لا يكون أصلاً إلى أجلٍ غير مسمى. الخلاصة في هذه الملاحظة الثانية هي انني سوف أحاول الاجابة عن السؤال المطروح دونما التفات إلى صفات الرئيس العددية الترتيبية.

الملاحظة الثالثة تتعلق بالغاية من السؤال كما يحددها أصحابه في ورقة ايضاحه وإيضاح الغاية من طرحه. لقد كان التحديد في الصورة الآتية: «تسعى هذه الحلقة إلى تحديد الأثر التي تركته هذه الأحداث على عملية صنع الرئيس اللبناني - أي القرارات الدولية، إغتيال رئيس الحكومة الأسبق، انسحاب القوات السورية، حرب إسرائيل على لبنان وما أدت إليه-. كما تسعى أيضاً إلى بحث إحتمالات ووسائل رفع منسوب المشاركة اللبنانية في اختيار الرئيس وسط هذه الأوضاع المعقدة.

هل يعني هذا أن المطلوب هو رفع منسوب المشاركة الشعبية، في صورة مباشرة أو غير مباشرة؟ لا أظن. وإن كان ذلك فلا بأس. لكنني أظن أن المقصود هو رفع منسوب مشاركة القيادات اللبنانية، السياسية وغير السياسية بالنسبة إلى مشاركة الجهات الأجنبية، السياسية والامنية والدبلوماسية وغيرها.

والخلاصة من هذه الملاحظة الثالثة هي انني لا أرى التدخل الأجنبي الفاعل إلا نتيجة لا مبتدأ في هذا الشأن أو في غيره من الشؤون. فالداعي إلى التدخل الأجنبي هو إخفاق اللبنانيين في بناء دولتهم، وهو تدخل دائم فاعل ما دام هذا الإخفاق. قد يقال هنا إن الدول الأجنبية، أو هذه الدولة الأجنبية أو تلك، هي التي منعت وتمنع بناء هذه الدولة. أقول إن التدخل الأجنبي معطى ثابت من معطيات الواقع اللبناني. هذا واضح. لكن نجاح هذا التدخل في أن يكون تدخلاً فاعلاً يتعلق بمدى انقسام اللبنانيين وبالتالي بمدى طلبهم هذا التدخل وبمدى فتحهم الطريق أمامه لكي يكون تدخلاً فاعلاً.

الدول الأجنبية الساعية إلى استتباع اللبنانيين دول كثيرة شديدة التنافس، لا بين محور ومحور فحسب، بل داخل كل محور أصلاً، وفي صورة متزايدة يشوبها بعض

الفوضى وكثير من الإرتباك. لكن هذا التعدد والتنافس قد يكونان سبباً في تمزيق الدولة، كما هو حاصل الآن، وقد يكونان سبباً في إعادة بنائها، دولة مستقلة إذا شاء اللبنانيون، خصوصاً أن إمكان تبعية الدولة لهذا المحور أو ذاك، بما هي دولة واحدة، لا وجود له في الواقع.

وغاية ما يصل إليه التنافس الدولي، وبمساعدة القيادات اللبنانية أو بجريرتها، هو تمزيق الدولة إلى قيادات متناحرة لا استقرار لها ولا إستقلال. كما أن فرصة تفاهم هذه الدول واتفاقها على اقامة وصاية مشتركة، كما كان الأمر في السابق، لا وجود لها في الواقع أيضاً. اللبنانيون، جميع اللبنانيين، في ورطة. لكن الدول الأجنبية هي أيضاً في ورطة أو هي في موقف العجز عن تحقيق مبتغاها في الأقل.

السؤال إذاً هو كيف يمكن اللبنانيين أن يجعلوا من مناسبات إنتخاب رئيس الجمهورية فرصةً للبدء في إعادة بناء الدولة، وهي دولة تكون مستقلةً أو لا تكون؟ قبل أن أحاول الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من المقارنة السريعة بين أوضاع اليوم وأوضاع البارحة، كما هو مطلوب.

اعتمادات الوصول الى القصر

عام ألفين وواحد، قبل الحادي عشر من أيلول، كان لي في ندوة نشرها ملحق النهار الثقافي أن ألخص المعتمد في الوصول إلى منصب من المناصب في الصورة الآتية:

عندما يلتقي لبناني لبنانياً آخر طامحاً إلى الوصول إلى منصب من المناصب، نائباً أو وزيراً أو رئيساً للوزراء أو رئيساً لمجلس النواب أو رئيساً للجمهورية، يسأله: «علام تعتمد؟» يجيبه الطامح: «على كذا وكذا ...». وبالطبع لا يتوقع السائل أن تكون الإجابة صريحة إذ الأصل في الوصول، عادةً، هو التكتم وإنكار طلب الوصول إلا نزولاً عند رغبة عارمة أو إستجابة لمصلحة عليا. وعدا مسألة الصراحة هذه، فلا ضمانة في أن يكون الطامح قد اختار اعتماداته الإختيار المناسب، إذا كان له هذا الإختيار. لكننا، هنا، نفترض أن الإجابة كانت صريحة وصائبة. فتقول إن كذا وكذا من الاعتمادات هي بصورة اجمالية:

أولاً: إنتساب إلى الطائفة المناسبة وهو إعتماد أساسي يلي ذلك الإعتماد الأساسي، وهو مما لا بد منه، أربعة أخرى مساعدة.

ثانياً: إنتساب إلى المنطقة المناسبة.

ثالثاً: تأييد شعبي.

رابعاً: مكانة إجتماعية.

خامساً: مساندة طرف عربي أو دولي معني أو تعرفه.

تلك هي الاعتمادات المساعدة، هي اعتمادات اختيارية، يحسن بالطامح تحصيل واحد منها أو أكثر من دون مبالغة بالإستغناء بها عن غيرها مما يلي، وهي أربعة اعتمادات غالبة:

سادساً: عصبية طائفية.

سابعاً: مركز مالي.

ثامناً: مركز عسكري أو قدرة عسكرية أو شبه عسكرية.

تاسعاً: تأييد ممن هو في المراكز العليا في الحكم.

فلا بد من واحد على الأقل من هذه الاعتمادات الغالبة حتى أن الواحد منها قد يكون كافياً في بعض الظروف. لكن فقدانها جميعاً قد يجعل الطامح رهن إعتماد آخر وهو الإعتماد الحاسم الذي قد لا يضمن الوصول في بعض الظروف الإستثنائية إلا إذا كان قاهراً لسبب إستثنائي. وهذا الإعتماد الحاسم تدريجا والذي يبدأ بالإيحاء بالمطلوب أو إظهار التمني الذي قد يكون أمراً في الحقيقة وينتهي بالضبط والاقتياد الواضح إذا مست الحاجة، وهو:

عاشراً: القرار السوري.

تلك هي الاعتمادات العشر في الوصول إلى الحكم، في تقديرنا. ولكي يكون لنا تقدير أفضل في وزنها يكون مناسباً أن نضع في مقابلها موانع الوصول إلى الحكم التي نستحسن ايرادها كما يأتي:

الموانع النسبية والحاسمة

أولاً: عدم الإنتساب إلى طائفة معترف بها أو إلى الطائفة المناسبة. وهو مانع أساسي.

يلي هذا المانع الأساسي مانعان نسبيان:

ثانياً: عدم تحصيل الاعتمادات المساعدة الكافية.

ثالثاً: مجافاة من هو في المراكز العليا في الحكم.

أما الموانع الثلاثة الاخيرة فهي موانع حاسمة تدريجياً:

رابعاً: منافسة خطرة لمن هو معتمد إعتماداً حاسماً.

خامساً: مجافاة السياسة أو القيادة السورية.

سادساً: عدم التزام مواجهة إسرائيل.

بديهي أن اعتمادات الوصول هذه تحتاج إلى تخصيص أكبر حتى يتم تطبيقها أو التحقق منها بالنسبة إلى منصب رئاسة الجمهورية. لكن ما يهمنا الآن في هذا الوقت الضيق هو المقارنة السريعة، ولو في مستوى عام، بين اليوم والبارحة. فما الفرق؟

تراجع الدور السوري في الاستحقاق

من الواضح أن القرار السوري قد فقد صفة الحسم إيجابياً. وقد رأينا، في حادثة التمديد لرئيس الجمهورية الحالي، أن الاستناد إلى ذلك القرار وحده في حسم مصير رئاسة الجمهورية قد تلاه إنسحاب القوات السورية من الأراضي اللبنانية، كما أدى إلى نوع من التعطيل لمركز الرئاسة نفسه.

ولكن، هل فقدت مجافاة السياسة أو القيادة السورية دورها كمانع من موانع الوصول؟ وما مصير المانع الأخير، أعني عدم التزام مواجهة إسرائيل؟ هل حل محله مانع نقيض، أعني عدم إلتزام مواجهة سورية، فمن لا يلتزم تلك المواجهة يقطع على نفسه طريق الوصول؟

بعض الكلام السياسي الشائع يوحي بأن التغير قد وصل إلى هذا الحد. والذي نحن فيه الآن انما هو امتحان لهذا الكلام قد يتحول إلى محنة. ما نستطيع قوله هو اننا هذا العام لسنا على ثقة من تقديرنا كالثقة التي كانت لنا عام ألفين وواحد. والذي كنا نسميه قراراً سورياً قد كان ينطوي عادة وفي الأمور الأساسية على إعتبار ما يراه أو يريده سائر الشركاء انذاك، أعني الولايات المتحدة الاميركية والمملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية العلمانية والجمهورية الإسلامية في إيران. السؤال، إذاً، في هذا المستوى، ما الوعاء البديل من الوعاء السوري لاحتواء التنافس في ما بين هذه الدول؟

في مستوى القيادات اللبنانية يمكننا تلخيص الصراع السياسي في الصورة الآتية: فريق هو فريق الاكثرية النيابية يريد استكمال الإمساك بالسلطة، وبما يحمي ما كسبه منها حتى الآن، يقابله فريق يريد المشاركة فيها أو العودة إلى المشاركة فيها بحجم يناسب حجم وجوده الشعبي أو الطائفي، وبما يكفل له حق النقض أو بما يؤمن له تولي المركز الذي يراه من حقه شعبياً، أو طائفياً، في الأقل. ومعركة انتخاب رئيس جمهورية جديد انما هي معركة حاسمة بالنسبة إلى ما يريده كل فريق. ولكن، ما الذي يستطيعه كل فريق في السعي إلى ما يريد؟ من الواضح أن الطرق السلمية لا تكفي والإستمرار في التجاذب لن يطول في ظل ما آلت إليه المؤسسات الدستورية التي أضحت جميعاً منقوصة الشرعية. كما أن التراشق بالحجج الدستورية انما هو أقرب إلى الخرافات الاعلامية منه إلى الجدل القانوني. فالقانون لن يعيش في الهواء الطلق بل في المؤسسات ذات العافية والقدرة. أما الطرق غير السلمية فلا بد لسلوكها من إفراط في التفاؤل أو سقوط تام في حالة اليأس لا نرى أن طرفاً قد بلغ احدهما أو انتهى إليه، حتى الآن.

الكلمة التي تسبق غيرها في مواجهة هذا المشهد الدولي والمحلي هي كلمة التسوية. فما الطريق إلى التسوية؟ ومن قبل، ما الهدف منها؟

موجبات التسوية المطلوبة

يمكنني إيجاز الكلام في التسوية المطلوبة في الصورة الآتية:

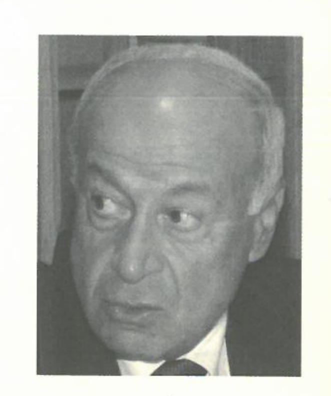
١- التسوية المطلوبة، يجب أن تتخطى فكرة الهدنة. فالهدنة في هذه الظروف ليست سوى مجال للإستعداد للمواجهات العنيفة. ومن الهدنة، مثلاً، التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية بلا توافق على آلية إعادة الشرعية إلى المؤسسات الدستورية وعلى المعايير في ممارسات الحكم قبل إدخال الإصلاحات الضرورية.

٢- التسوية المطلوبة يجب أن تقوم على التسليم باستقلال لبنان عن كل الدول المتنافسة على استتباعه وإلا تكون في كل وقت عرضةً للرجوع عنها عند اهتزاز الهدنة بين تلك الدول. قد يقال هنا إنه حلم لبناني بعيد المنال. والرد على هذا القول بسيط جداً: عكس ذلك، أي تفكيك الدولة اللبنانية، هو كابوس بالنسبة إلى جميع الدول المتنافسة على استتباعه.

٣- التسوية المطلوبة يجب أن تقوم لا على حرمان طرف من الأطراف اللبنانية من السعي إلى اهدافه المشروعة بل على توفير المجال لمتابعة السعي المشروع إلى تلك الأهداف، من خلال المؤسسات الدستورية، بعد إعادة الشرعية إليها في مرحلة انتقالية.

٤- التسوية المطلوبة لا يكفي فيها أن تقوم على عجز الأطراف، محلياً وإقليمياً ودولياً، وهو عجز لا ينكره عاقل، فلا بد من سعي لبناني عاجل لصياغة برنامج واضح مقبول للمرحلة الانتقالية، برئيس إنتقالي وحكومة انتقالية.

من التواضع ما ينم عن التعالي النبيل، ومن الطموح ما ينم عن الصغارة. نعم. إن المشروع اللبناني مشروع صعب، لكنه ما زال مشروعاً يستحق. وهذا اقل مشروع كان أصلاً وما زال مشروع استقلال. وخلاف ذلك واقعية زائفة، لا يعني التزامها سوى التزام مسبق بخسارة المطلوب، أي خسارة الاستقلال وإمرة النفس.



الأستاذ رفيق خوري

رئيس تحرير صحيفة «الانوار» وصحافي منذ عام ١٩٥٨. تولى رئاسة القسم الخارجي في صحيفة «النهار» ثم ترأس تحرير مجلة «الصياد».

صنع الرئيس من صنع الجمهورية

من يصنع الرئيس الثامن عشر الذي هو الثاني عشر في روزنامة الإستقلال؟ الحكمة التقليدية في لبنان هي أن الظرف يصنع الرئيس، وليس الرجل المستحق هو الذي يفرض نفسه على الظرف أو يطوعه ويتقدم مهما تكن الظروف. والظرف هو إسم مستعار لعملية معقدة لا آلية للترشح فيها وتدار في الكواليس بقوة عاملين: موازين القوى الداخلية والخارجية، حيث القدرة على الفرض، وموازين المصالح حيث الحاجة إلى التفاهم. والغالب هو أن تتحكم بالعملية موازين القوى أكثر من الإحتكام إلى موازين المصالح.

هذه المرة تبدو موازين القوى في حال تبدل، وموازين المصالح في حال تضارب. القوى الراديكالية تشعر أنها في مرحلة انتصار أو أقله في مرحلة صعود من الخليج إلى المتوسط، وأن الفرصة مفتوحة أمامها للإنتصار في لبنان إما بصنع الرئيس وإما بمنع إنتخاب رئيس، والقوى المعتدلة ترى على العكس أن اللعبة في يدها وتريد هي أن تصنع الرئيس. وكل من القوى الداخلية يستند إلى قوى خارجية، ويتحدث عن السيادة والإستقلال متهما الآخر بأنه خاضع لأجندة خارجية هي إقليمية من جهة ودولية من جهة أخرى.

من هنا يبدو صنع الرئيس هذه المرة هو الأخطر والأصعب، لا بسبب كثرة الطامحين بل بسبب عظم المسؤولية ودقة الظروف. هو الأخطر بفضل عوامل أبرزها ثلاثة:

العامل الأول أن صنع الرئيس هو في حجم صنع جمهورية، بحيث يبدو السؤال هو: أي جمهورية نريد وأي رئيس لها؟

العامل الثاني أن الأزمة البنيوية في النظام الطائفي وصلت إلى أعلى مراحلها. فالتوازن الطائفي والمذهبي صعب إن لم يكن مستحيلاً. والنظام العلماني البديل مجرد حلم في شرق أوسط تضربه رياح الأصولية والتشدد وتضعف فيه القوى القومية والوطنية والليبرالية بمقدار ما تقوى القوى الدينية. حتى نظام المواطنة في دولة مدنية يواجه عقبات هائلة.

والعامل الثالث أن صنع الرئيس يأتي في ظل صراع داخلي مصيري على الوجود ويتأثر بالصراع الكبير بين المحورين الإقليمي والدولي على لبنان والشرق الأوسط. وهو الأصعب لأن صنع الرئيس يأتي في مرحلة تختلف عن كل المراحل السابقة منذ الإستقلال لجهة التحالفات المحلية والخارجية، ولا مكان فيها لأي نموذج من نماذج صنع الرؤساء:

التفاهم البريطاني المصري.

التفاهم الأميركي المصري.

الظروف سمحت للرئيس فؤاد شهاب أن يسمي خليفته شارل حلو.

توازن القوى في الداخل والخارج الذي أمكن خلاله فوز الرئيس سليمان فرنجية بصوت واحد.

التفاهم الأميركي السوري (الرئيس الياس سركيس).

الاحادية الإسرائيلية (بشير الجميل).

التفاهم الأميركي السعودي أنتج الطائف والرئيس رينيه معوض.

الاحادية السورية (الياس الهراوي، إميل لحود، والتمديد لكل منهما).

الناخبون داخلياً وخارجياً

من هم الناخبون الآن؟

الثابت هو المقترعون: النواب،

المتغير هو الناخبون في الداخل والخارج.

بتصوري أكبر ناخبين حتى إشعار آخر: قوى اللاإنتخابات والتوافق على المرشح.

الناخبون الكبار في الداخل نوعان:

الأول يمثله البطريرك صفير وهو لا يرغب في الدور أو يخاف منه إلى درجة أنه حين سمع دايفيد ويلش يقول له «أنت اختر رئيساً ولو كان ضد أميركا شرط ألا يكون مع سوريا ولا مع حزب الله»، لم يصدّق هذا الكلام. لم يرض أن يصدقه وعندما يقول له الأستاذ نبيه بري نحن وراءك، يقول البطريرك صفير: «أخشى أن أمشي وألتفت إلى الوراء ولا أجد أحداً»؟ والثاني يمثله عدد من القيادات والمرجعيات النيابية وغير النيابية والذين يتصورون أن أدوارهم أكبر من حقيقتهم.

الناخبون الكبار في الخارج هذه المرة على الأقل هم:

أميركا بالطبع كناخب قديم جديد.

فرنسا الآن تستعيد دورها كناخب بالتفاهم مع أميركا منذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩.

السعودية كناخب قديم جديد.

سوريا الذي ظن البعض أنها خرجت من لبنان ولم تعد ناخباً هي الآن ناخب أساسي.

مصر كناخب قديم يرتبط دوره الحالي بقوى الإعتدال.

وإيران كناخب جديد لديه حلفاء أقوياء في الداخل وعنده مشروع كبير للنفوذ في المنطقة بحيث يطرح الشرق الأوسط الإسلامي في مواجهة الشرق الأوسط الجديد الأميركي.

والصورة ضبابية في صراع واضح، ولا شيء يوازي حلم التوافق على رئيس سوى كابوس الفراغ الرئاسي الذي قد يكون هو الرئيس.



الأستاذ جورج غانم

مدير الأخبار والبرامج السياسية في المؤسسة اللبنانية للارسال (ال.بي.سي.). يعمل في المجال الإعلامي منذ ١٩٧٩. أعدّ وقدّم سلسلة أفلام وثائقية وبرامج سياسية تلفزيونية منها «فخامة الملك»، «كمال بك» و«الشيخ بيار» وغيرها. مجاز في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

الصناعة اللبنانية للرئيس شبه مستحيلة

هيمنت على فضاء القرن العشرين افكار التمرد والاستقلال وهو سبب التخلص مما كان يسمى الاستعمار. أما بدايات القرن الحادي والعشرين، فتوحي بالعودة الى أشكال أخرى أكثر حدة من الإنتداب، وتستنير أيضا في ملامحها الى صدام نقيضين ينتجان حالة غير مسبوقة: حركات جهادية أو ثورية أو إرهابية أممية تتخطى الحدود والدول ولا تعترف بالكيانات القومية أوالقطرية، يواجهها في حرب مصيرية ما يعرف بالمجتمع الدولي وإطاره القانوني الأمم المتحدة مستخدماً وسائل التدخل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والقانوني والعسكري لحماية النظام العالمي من الإرهاب المتعدد الجنسيات والمنابت، ورعاية الدول الضعيفة أو المهددة، وعزل الدول الفاشلة والمارقة وتطويقها.

الصراع الكبير في الوطن الصغير

لا أدري أي تصنيف للبنان حاليا بين حدي الدولة المهددة أوالفاشلة. لكن الأكيد أن البلد الصغير يشكل ساحة معركة رئيسية لا فرعية للإضطراب الدولي الكبير. فعلى أرضه تتقاطع وتتصادم جملة أزمات وصراعات ومشاريع.

هناك المشروع الأميركي- الغربي في مواجهة مشروعي الدولتين: القاعدة من جهة وإيران من جهة أخرى. والبعض يذهب عميقا في التوصيف ليقول إنه المشروع الغربي المسيحي- اليهودي في مواجهة الإسلام الجهادي. ثم هناك ثانيا الصدام

الأميركي- الإيراني وروافده وتحالفه، والصراع العربي - الإيراني والصراع العربي- العربي، ورواسب الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بالإضافة إلى استفاقة المشكلة السنية-الشيعية، كل ذلك مغلف بالصراع الطائفي المزمن على السلطة في لبنان بعد تفكك القاطرة المارونية للنظام السياسي، وعدم الثبات على وطنية لبنانية جامعة على رغم القبول الظاهري باتفاق الطائف والزوال المبدئي للقوة القاهرة السورية التي خرقت مساره وعرقلت آلياته.

رئيس لإدارة الصراع

هذه المقدمة الواقعية السواد والتعقيد، تكفي للإستنتاج بأن رئيس الجمهورية اللبنانية الآتي إذا أتى، سيكون في أحسن الأحوال رئيسا لإدارة الصراعات والمصالح والتوازنات أو رئيسا لتفجيرها لينبثق من الفوضى وخلط الأوراق مشهد لبناني وإقليمي جديد لم تتضح ملامحه بعد. بكلام آخر، على الرئيس الجديد أن يكون مديراً دولياً للتناقضات ومصالح الدول والمنظمات الكثيرة وحافظا لحقوق وتطلعات الشعوب اللبنانية على رغم وهم اللحظة التأسيسية التي لاحت في الرابع عشر من آذار ٢٠٠٥. ليس الأمر جديدا على محطات الإستحقاق الرئاسي سوى في حدة التعبير الإنقسامي والطلاق في الخيارات الإستراتيجية بين كتلتين كبيرتين مع التحفظ على الأحجام والتنوعات داخل الكتلتين. فلبنان منذ المسألة الشرقية ونظامي القائمقاميتين والمتصرفية ثم لبنان الكبير معادلة دولية مركبة على إرادة وطنية ناقصة ما يسمح بتسلل التدخل الخارجي القريب والبعيد من شقوق التصدع في الوحدة الوطنية. والملاحظة المفارقة أن محطات الإنتخابات الرئاسية اللبنانية عكست دائما المشهد الدولي والعربي والإقليمي إنفراجاً أو توتراً. وحصلت هذه الإنتخابات أو الإقتراع من دون معركة أو تصويت أو تزامنت مع تحولات إستراتيجية في المنطقة والعالم.

انتخابات الرئاسة بين الانتداب وانعكاسات الحرب الباردة

إعلان الجمهورية وانتخاب شارل دباس أول رئيس للجمهورية تحت الإنتداب سنة ١٩٢٦، حصل على خلفية لملمة هزة الثورة السورية الكبرى سنة ١٩٢٥، وإعادة العمل بالدستور وانتخاب إميل إده سنة ١٩٣٦، على خلفية التحول السوري - الفرنسي

المشترك من الإنتداب والإعتراف بلبنان والتتمة لذلك المعاهدتان اللبنانية - الفرنسية والسورية - الفرنسية. الإستقلال ورئاسة بشارة الخوري سنة ١٩٤٣ تما على قاعدة إعادة رسم مناطق النفوذ في الشرق نتيجة الحرب العالمية الثانية وتقدم بريطانيا وتراجع فرنسا. زمنا الإنقلاب الأبيض ورئاسة كميل شمعون سنة ١٩٥٢ عبرا عن بدايات أزمات الحرب الباردة وتلكؤ الشيخ بشارة عن القبول بمشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط الذي أرادته إيران وبريطانيا سداً أمام التغلغل الأحمر. ذيول أزمة الأحلاف أنتجت عاصفة ١٩٥٨ المسلمة تحت ستار التجديد للرئيس شمعون، فانتخبت التسوية الاميركية - الناصرية رئاسة فؤاد شهاب التي استمرت مع شارل الذي حاول الموازنة بين الشهابية ونقيضها. الإنقلاب الإستراتيجي الذي أحدثته هزيمة ١٩٦٧ وشوشت هالة عبد الناصر لاقى صداه في لبنان في معركة ١٩٧٠ الرئاسية، وعلى رغم مباهاة اللبنانيين بأنها كانت المعركة الوحيدة الصافية لبنانيا فإن خيوط موسكو كانت حاضرة في قرار كمال جنبلاط بدعم سليمان فرنجية على خلفية حادثة الميراج وحرية العمل الفدائي الفلسطيني... وكذلك كانت حاضرة أيادي مخابرات عربية سورية ومصرية وأردنية في مفاصل عديدة، جعلت اليمين واليسار يلتقيان للإطاحة بإرث فؤاد شهاب الذي لم يبق منه في المواجهة آنذاك سوى سطوة الشعبة الثانية.

العامل السوري

ظروف معركة ١٩٧٦ كانت دراماتيكية: توافق اميركي – سوري - مسيحي على الياس سركيس في مواجهة محور عربي- فلسطيني-لبناني- دولي آخر مناهض لسركيس. كان ذلك في عز بدايات الصلح المنفرد وقبل كامب دايفيد الذي كان الإجتياح الإسرائيلي ورئاسة بشير الجميل الفصل الآخر منه والذي لم يكتمل إثر الهجوم السوفياتي – الإيراني – السوري - الفلسطيني المضاد في جمهورية أمين الجميل.

سنة ١٩٨٨، حلت المحطة الرئاسية في المرحلة الرمادية بين العالم القديم الذي تلا مؤتمر يالطا والعالم الجديد الذي تلا مالطا بين الزعيمين بوش وغورباتشيف

سنة ١٩٨٩. كان الحوار السوري - الأميركي في البدايات بعد قطيعة ١٩٨٣-١٩٨٧ وكان شد الحبال العربي والدولي في الذروة على أرض لبنان الممزق. فأسقطت الرئاسة وسقطت بعدها الجمهورية الأولى. ثم جاء رينيه معوض رئيسا على متن تسوية الطائف، وبعد استشهاده أتى الياس الهراوي بدعم سوري في لحظة إرتباك شديدة، أما التمديد للهراوي عند إستحقاق ١٩٩٥ فحتمته أيضا الحسابات السورية وصراع التيارات داخل نظام البعث وامتداداتها في لبنان، ظروف المفاوضات العربية -الإسرائيلية وتحديدا السورية - الإسرائيلية التي اندثرت بعد العام ٢٠٠٠.

يبقى ان رئاسة إميل لحود التي جاءت في سياق إستمرار التفويض الدولي لسوريا سنة ١٩٩٨، انقلبت مواجهة سنة ٢٠٠٤ من خلال التمديد على أثر الإنقلاب الإستراتيجي الذي وقع بسقوط بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣، وأول ثماره في لبنان القرار ١٥٥٩ في أيلول ٢٠٠٤ وكل ما تلاه من انهيارات واغتيالات وقرارات دولية.

محدودية الدور اللبناني

هذا العرض لا ينفي بالمطلق دور اللبنانيين قيادات ومرجعيات وزعماء ونواب في خلق البيئة المؤاتية للاستحقاق أو في إختيار رئيس يعبر في شكل أو بآخر عن مزاج عام، أو المساهمة في تغيير في الهامش المتاح كما جرى سنة ١٩٥٢ أو ١٩٧٠. لكن الوقائع تثبت أيضا محدودية الدور، إذ هم يتلقنون الدور ويعكسون التوجهات الدولية في صندوقة الإقتراع بعد أن يكون الخيار وقع في الكواليس، بدليل أنه باستثناء معركة سركيس- فرنجية سنة ١٩٧٠، جرت كل الإنتخابات بشبه تزكية أو بالتصويت للمرشح الوحيد. ثلاث معارك جرت فقط بالمقاطعة أو بحرب النصاب. سنة ١٩٧٦ قاطع حلفاء المرشح ريمون إده الجلسة؛ وسنة ١٩٨٢ قاطع زعماء مسلمون جلسة انتخاب بشير الجميل؛ وسنة ١٩٨٨ عطل المسيحيون ونواب المنطقة الشرقية النصاب مرتين علما أن معارك ١٩٧٦ و١٩٨٢ و١٩٨٨ كانت كلها معارك نصاب. ولن ننسى مقاطعة التسعة والعشرين نائبا لجلسة التمديد سنة ٢٠٠٤.

الظروف الصعبة

عندما كان لبنان يشبه لبنان سنة ١٩٧٠، طرح الأستاذ الياس الديري هذا السؤال في ملحق «النهار» السنوي عن الاستحقاق المصيري تلك السنة، وجاء جواب الديري: «بات لزاما علينا ان نعرف ونعترف أن رئيس الجمهورية تنتخبه لنا وعنا إرادة دولية مشفوعة بمداخلات عربية جزئية، وفق شروط ومواصفات تضعها هي، وهي تسمي من تتوافر فيه قبل أن يجتمع النواب في ساحة من الساحات أو في قصر من القصور ويقترعوا لمن إختارته الإرادة تلك».

هذا التوصيف لا يبتعد عن الواقع الحالي الحاد التجاذبات منذ العام ٢٠٠٥، لكن يجدر تخطي التبسيط واحتكار الأمر بلعبة سفراء لبنانيين وموشوشين ومشوشين للقول إن الظرف هو الذي ينتج رئيسا أو فراغا، ذلك أن لبنان كما أسلفنا في البداية في خضم تحولات تاريخية داخلية وإقليمية عاصفة؛ فالإرادة الأميركية الحالية في سباق مع الوقت قبل ربيع ال٢٠٠٨ لحسم الوضع مع إيران سلما أو حربا وإعادة ترتيب العراق وما لذلك من تداعيات في الخليج وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين. في المقابل فإن محور ما يسمى قوى الممانعة يقرأ ذاتياً التناقضات العربية والدولية والصعوبات التي تعترض المشروع الأميركي، فيتشدد مراهناً على عامل الوقت ومبقياً على الأوراق في لبنان وفلسطين والعراق. كذلك فإن الإستحقاق الرئاسي اللبناني يقع في توقيت حرج ودقيق وفي ذروة الكباش التفاوضي الأميركي- الإيراني الذي تستخدم فيه كل الساحات ولا يبدو في الافق حسم قريب أو حل واضح قبل مرور عدة أسابيع أوشهور.

في المقابل، فإن محور ما يعرف بعرب الإعتدال يستعجل الفرص والمبادرات لوقف التمدد الإيراني وسحب الأوراق من المتشددين والأصوليين على امتداد رقعة العالم العربي. لذلك تبدو المبادرة العربية المتعثرة والتي أعادت احياءها القمة العربية الأخيرة في السعودية محاولة أخيرة لسحب الورقة الفلسطينية من إيران والمتشددين، وما جرى في غزة وما جرى وسيجري في مخيمات لبنان خلال الأشهر المقبلة ليس سوى مظهر من مظاهر الصراع على الورقة الفلسطينية وعلى صورة الحل النهائي للقضية الفلسطينية بعدما أصبح الخطر الاستراتيجي الايراني بالنسبة لبعض العرب أكبر من

الخطر الاسرائيلي. قد تحصل تطورات دراماتيكية هذا الصيف غير متوقعة بين سوريا واسرائيل أو إيران وأميركا وقد لا تحصل، لكن في مطلق الأحوال فإن الإستحقاق الرئاسي اللبناني وبروفيل الرئيس اللبناني المقبل يبقى رهينة خيارين أو ثلاثة:

الخيارات المحتملة

إما أن يكون الرئيس أو الرئاسة جزءاً من أدوات الحرب والمواجهة الكبرى فتدخل الأزمة طورا جديدا لا نعرف من ملامحه سوى التعقيد وربما التصعيد السياسي والأمني.

أو أن يكون الفراغ أو الفوضى جزءا من عملية إنضاج الحل في لبنان والمنطقة فيأتي الرئيس في سياق ترتيبات وحصص جديدة في السلطة والنظام وفي الأدوار الإقليمية.

أما الحالة الثالثة، فهي التوصل بأعجوبة إلى رئيس تسوية تستلزم سلسلة تفاهمات دولية وإقليمية وداخلية. فعلى سبيل المثال: إن أي تفاهم إيراني- سعودي من دون اشتراك سوري ورعاية أميركية يسقط. وأي ترتيب سعودي- إيراني- سوري من دون موافقة أميركية يفشل. وأي ترتيب أوروبي - فرنسي - عربي وإيراني من دون تفويض أميركي ينهار. فالمطلوب إذا سلسلة تسويات ثنائية وجماعية للتوافق على رئيس لا يأتي بالحل، بل يمهد له، ولا يلغي القنابل الجاهزة، بل ينزع الصواعق اللازمة.

على الرئيس الجديد إذا أتى، أن يجيب على سلسلة تحديات تعيد الإعتبار إلى مقولة فؤاد عمون عن أن أفضل سياسة خارجية تنبثق من شروط الوحدة الداخلية. عليه أن يحدد موقع لبنان الإقليمي وموقعه من المبادرة العربية وحل الموضوع الفلسطيني في لبنان، ومستقبل العلاقة اللبنانية- السورية، وعن سلاح حزب الله، وعن أسباب التوتر الشيعي والقلق المسيحي. وفوق كل ذلك عليه أن يعرف كمسيحي ماروني؛ كيف يحفظ موقعه كحكم في ظل الصراع بين السنة ومعهم الدروز، والشيعة داخل المجلس الملي أو مجلس الإدارة أو المجلس الفدرالي الذي إسمه مجلس الوزراء،

وكيف سيحل مشكلة الثلث المعطل واصرار الشيعة على الشراكة من خلال الفيتو على القرارات. هذا غيض من فيض المشاكل التي تنتظر الرئيس الجديد (إذا أتى)، غير أن الخشية أن يتكرر ما جرى سنة ١٩٨٨ عندما ربطت الرئاسة آنذاك بالإصلاحات التي تمت من خلال رزمة كاملة في الطائف تناولت التعديلات على النظام والتوافق على رئاسة النظام؛ فالفراغ إذا حصل قد تعرف بدايته لكن لا تعرف نهايته وشكل البلد والنظام الذي سيليه.

لكن يبقى السؤال: أليس من دور للبنانيين في تكبير مساحة اللبننة في هذا الإستحقاق؟

أزعم أن التجارب التاريخية وكذلك الإصطفاف الحاد وانقطاع التواصل بين القيادات السياسية والطائفية والضغط الخارجي وتناقض المصالح، وفورة التوتر عند الجماعات اللبنانية، تجعل من شبه المستحيل التوافق على صناعة الرئيس لبنانيا حتى ولو جرى التسليم كاملا بتفويض البطريرك الماروني حق التسمية والإختيار.

هل يمكن أن تتبدل الأكثرية النيابية والأقلية وتنشأ كتلة وسط على غرار ما حصل بين الحلف والنهج سنة ١٩٧٠ ترجح كفة من يترشح؟

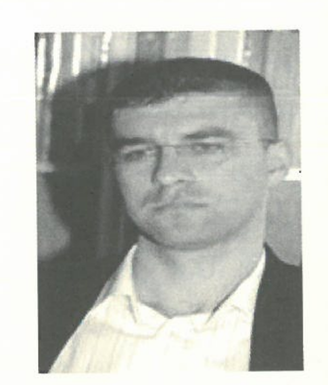
هذا الخيار صعب أيضا لأسباب داخلية وخارجية تحت سقف التحكم بلعبة النصاب والإنتخاب.

المعلوم الوحيد حتى الآن هو المجهول والخوف الأكبر منه.

انتخاب الرئيس الثامن عشر

ميشال أبو نجم: الوضع في لبنان عشية الإستحقاق الرئاسي

نقولا ناصيف: اتفاق دولي إقليمي لبناني



الأستاذ ميشال أبو نجم

مساعد مدير عام مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، عمل صحافيا في أخبار الـ «LBC الفضائية»، وفي قسم الأخبار في إذاعتي «صوت الغد» و«صوت المدى»، وصحيفتي «البلد» و«النهار». أعد برامج تلفزيونية وثائقية وسياسية على الـ OTV وأخبار المستقبل.

الوضع في لبنان عشية الإستحقاق الرئاسي

اكتسب استحقاق رئاسة الجمهورية منذ الإستقلال في العام ١٩٤٣ أهميةً خاصة ومميزة في المنطقة العربية لكون لبنان البلد العربي الوحيد الذي يشهدُ تداولاً ديموقراطياً للسلطة في موقع رئاسة الجمهورية، في الوقت الذي كانت الجمهوريات والممالك العربية تخضع تدريجياً ومداورةً، خاصةً بعد عام ١٩٤٨، للحكم الأحادي، فلا يخرج الرئيس أو الملك إلا بالوفاة أو بانقلابٍ عسكري. وفي الوقت الذي انطلقت فيه الثورات في العالم العربي بدءاً من تونس ومصرٍ، احتجاجاً على «تأبيد الرئاسة أو التوريث» وعلى حكم الحزب الواحد والفساد الإقتصادي والإداري وغياب الحريات وغيرها من العوامل، تبرز انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية كإحدى المظاهر الفارقة والأساسية في التجربة الديموقراطية اللبنانية وتأكيداً على الخصائص الديموقراطية التي ميّزت لبنان وعزّزت من مكانته في محيطه العربي، حتى لو حصلت ثغرات في بعض الأحيان ولم يتم إنجاز الإنتخابات في موعدها الدستوري وطالت مدة الفراغ لأكثر من عام.

هذا الإستحقاق المحوري في الحياة السياسية اللبنانية، يعكس التداخلات بين العوامل الداخلية والخارجية والصراعات والتسويات والإتفاقات. ففي الحالات التي يسود فيها استقرارٌ نسبي في لبنان والشرق الأوسط، وهي عادةً ما كانت قليلة بسبب وطأة الصراع العربي الإسرائيلي والنزاعات العربية – العربية والمصالح الغربية

في المنطقة وانعكاسها على الداخل اللبناني، تتم الإنتخابات الرئاسية بهدوء نسبيّ عبر تحالفات سياسية داخلية وتدخلات خارجية أقل، لكن باتت أساسية في هذا الإستحقاق وفي الحياة السياسية اللبنانية عموماً. أمّا في حالِ الأزمات المتكرِّرة في لبنان، فتطغى النزاعاتُ السياسية الحادة وشللُ الحكم وعدمِ الإستقرار الأمني على هذا الإستحقاق وتهدد حصوله في الأوقات المحددة دستورياً وتدفع في اتجاه المزيد من التدخل الخارجي لإتمامه وإنقاذ الجمهورية.

استحقاق انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ لم يشذّ عن هذه القاعدة. فقد سبقت الوصول إلى موعد نهاية الولاية الممددة للرئيس الحادي عشر منذ الإستقلال العماد إميل لحود، أحداث دراماتيكية واضطرابات سياسية ونزاعات حادة وحركة احتجاجات وتظاهرات في الشارع هي الأشد تأثيراً ووقعاً منذ نهاية الحرب اللبنانية في العام ١٩٩٠. فقد أطلق اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ تداعياتٍ متسارعة في لبنان، كان أولها انسحابُ كاملِ وحدات الجيش السوري في ٢٥ نيسان ٢٠٠٥ بعد تظاهرات حاشدة للفريق المناهض للوصاية السورية والتي توجت في تظاهرة ١٤ آذار ٢٠٠٥، وإطلاق تحقيقٍ دولي في قضية الإغتيال وما تلاها من عمليات مماثلة. وخلق الإغتيال انقساماً عميقاً حول مواضيع أساسية بين فئتين لبنانيتين تمحورتا حول ما اصطُلح فيما بعد على تسميته ب٨ و١٤آذار، وأصبحتا محركتين للتجاذب الداخلي بالتزامن مع تصاعد حدة التدخل الإقليمي والدولي لحلفاء كلٍ من الفريقين في السياسة اللبنانية. وبعد استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي في ٢٨ شباط ٢٠٠٥ وتأليف حكومة حيادية برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي للإشراف على الإنتخابات النيابية، شهد لبنان تسويةً سياسية وانتخابية عُرفت ب«التحالف الرباعي» بين الثنائية الشيعية الممثلة بحزب الله وحركة أمل من جهة، وتيار المستقبل والحزب التقدمي الإشتراكي وحلفائهما المسيحيون. وتضمَّن هذا الإتفاق المحافظة على سلاح حزب الله والتحالف في الإنتخابات النيابية وتشكيل حكومة اتحادٍ وطني تتبنى حماية سلاح المقاومة والإتفاق على القضايا الرئيسية قبل طرحها على التصويت في مجلس الوزراء.

تسبَّب التحالف الرباعي بغضب البطريرك الماروني الكاردينال مارنصرالله بطرس صفير وإبعاد العماد ميشال عون وشريحة كبيرة من المسيحيين وتكرَّس الخلاف بين

هذين الفريقين في الإنتخابات النيابية التي حصلت في حزيران وتموز ٢٠٠٥. وعكست حكومة بعد الإنتخابات برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة التحالفات القائمة.

مع الوقت ومع استمرار تسارع التطورات كالإغتيالات وتصاعد النزاع الحاد بين الغالبية النيابية الجديدة وسوريا، بدأ الخلاف بين أفرقاء التحالف الرباعي واتسع تدريجياً بعد شعور الوزراء الشيعة أنهم أقلية ولا يستطيعون التأثير على قرارات مجلس الوزراء في ظلّ انضمام الوزراء المحسوبين على رئيس الجمهورية إميل لحود إلى فريق تيار المستقبل وحلفائه. وتكرَّس الخلاف بعد اعتكاف الوزراء الشيعة وخروجهم من جلسة مجلس الوزراء في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٥ على خلفية طلب إنشاء محكمة ذات طابع دولي. ولم تؤدِ عودة الوزراء الشيعة الى الحكومة في ٢ شباط ٢٠٠٦ إلى رأب الصدع.

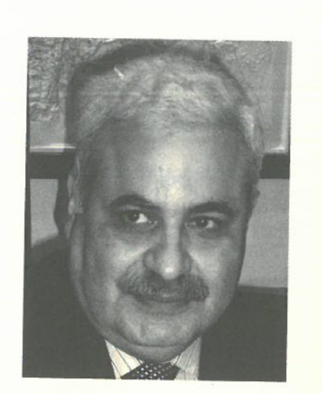
تبدل المشهد السياسي بعد توقيع وثيقة التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله في ٦ شباط ٢٠٠٦ والتي أوجدَت واقعاً جديداً. ولم تُسهم جولاتُ الحوار الوطني التي أطلقها رئيس المجلس النيابي في ٢ آذار ٢٠٠٦ في إقفال الملفات الخلافية وعلى رأسها سلاح حزب الله، على الرغم من الإتفاق على عددٍ من المسائل كتبادل التمثيل الدبلوماسي بين بيروت ودمشق وسحب السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وغيرها.

بات الخلاف اللبناني الداخلي أكثر حدة وانتقل إلى الشارع، خاصةً بعد حرب تموز ٢٠٠٦ التي حمّل فيها شركاءُ حزب الله في الحكومة الحزب مسؤولية اندلاعها. وشمل الإختلاف قضايا أساسية مثل توصيف النظام السياسي وآلية اتخاذ القرار والشراكة في السلطة وموقع لبنان الإقليمي. ونتيجةً لهذا الواقع استقال الوزراء الشيعة الخمسة، ومعهم الوزير الأرثوذكسي يعقوب الصراف، من حكومة فؤاد السنيورة في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، وأعلن رئيس الجمهورية والمعارضة افتقارها إلى الشرعية الدستورية، فيما استند السنيورة مدعوماً من قوى ١٤ آذار إلى أكثرية الثلثين في الحكومة للتأكيد على شرعيتها. وكانَ اعتصامُ المعارضة في الوسط التجاري لبيروت، ابتداءً من أول كانون الأول والتظاهرات الصاخبة التي رافقته، بمثابة أول ترجمة فعلية للنزاع

حول شرعية الحكومة التي قبضت على السلطة الإجرائية بكاملها. ونتيجةً للتمسك الأحادي لكلٍ من فريقي ٨ و١٤ آذار بمواقفيهما وطرحيهما تصاعدَ الخطر على بنية الدولة والكيانِ الوطني اللذين أصبحا في العام ٢٠٠٧ على شفير الحرب الأهلية.

وسطَ هذه الأجواء، كان يُؤمَل من استحقاق انتخابات رئاسة الجمهورية في العام ٢٠٠٧ أن يشكل فرصةً للتوافق على إسم رئيسٍ للجمهورية وتفادي شبح الفراغ والحفاظ على الحد الأدنى من فعالية المؤسسات الدستورية وإعادة انتظام عملها بعد الشلل الذي أصابها نتيجة للإنقسام الحاد. غير أنَّ المحاولات الداخلية والتدخلات الخارجية لإنجاز الإستحقاق الدستوري في موعده والتي تسارعت خاصة عشية نهاية ولاية الرئيس لحود في ٢٣ تشرين الثاني لم يكتب لها النجاح، مما كرس الإنقسام بين اللبنانيين وعزز التوتر السياسي والأمني وخلق ظروفاً مؤاتية لمواجهاتٍ مسلحة، وصولاً إلى أحداث ٧ آيار واتفاق الدوحة الذي توج بانتخاب الرئيس العماد ميشال سليمان في ٢٥ آيار ٢٠٠٨ رئيساً للجمهورية اللبنانية، بعد توافقٍ محلي وإقليمي ودولي.

في ما يلي دراسة تفصيلية للكاتب السياسي نقولا ناصيف عن انتخاب الرئيس الثامن عشر يستعرض فيها الظروف والمراحل التي سبقت انتخاب الرئيس ميشال سليمان، ويشرح استراتيجيات القوى الداخلية والخارجية وخياراتها تجاه استحقاق الرئاسة راوياً معلوماتٍ وتفاصيل جديدة عن تلك الفترة.



الأستاذ نقولا ناصيف

اتفاق دولي إقليمي لبناني

عندما ختم في الدقائق العشر الأخيرة، قبيل منتصف ليل ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧، ولاية طويلة هي الثالثة بعد سلفيه بشارة الخوري والياس الهراوي، وقد مكثا في رئاسة الدولة تسع سنوات، غادر إميل لحود قصر بعبدا من دون أن يسلّم الرئاسة إلى خلف له. أدرك ذلك قبله أمين الجميّل قبيل منتصف ليل ٢٢ أيلول ١٩٨٨، عندما انصرف من القصر وترك صلاحيات رئيس الجمهورية بين يدي قائد الجيش ميشال عون، رئيساً لحكومة عسكرية انتقالية. بدوره إميل لحود وضع صلاحيات الرئاسة بين يدي حكومة فؤاد السنيورة تبعاً للمادة ٦٢ من الدستور.

قبل أربع ساعات من انتهاء الولاية، أصدر إميل لحود بياناً أوحى أنه يدعو إلى حال طوارىء بتأكيده «توافر أخطار حال الطوارىء وتحققها في جميع أراضي الجمهورية اللبنانية اعتباراً من تاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧، وتكليف الجيش صلاحية حفظ الأمن في جميع الأراضي اللبنانية، ووضع جميع القوى المسلحة تحت تصرّفه». كان هذا البيان أقصى ما كان يسعه القيام به لتدارك فراغ دستوري بات حتمياً، وتجاوَزَ مقدرة الأفرقاء اللبنانيين على الحيلولة دونه. لم يؤلف كبشارة الخوري عام ١٩٥٢ وأمين الجميّل عام ١٩٨٨ حكومة انتقالية برئاسة ماروني هو قائد الجيش، ولا تصرّف كفؤاد شهاب عام ١٩٦٠ بنقل الصلاحيات إلى الحكومة القائمة برئاسة أحمد الداعوق

متخطياً عرف الشيخ بشارة. ظلّ إميل لحود حتى الدقيقة الأخيرة يطعن في شرعية حكومة فؤاد السنيورة، وأوكل إلى الجيش صلاحية ليس لقائده أن يستمدها سوى من مجلس الوزراء عملاً بالمادة ٦٥، إذ تضع إعلان حال الطوارىء في عهدة قرار يتخذه ثلثا الوزراء، رغم أن المادة ٤٩ تجعل رئيس الجمهورية قائداً أعلى للجيش، بيد أنه يخضع لإمرة مجلس الوزراء، القائد الفعلي للمؤسسة العسكرية. لم تكن هذه الصفة إلا صورية مذ أقرّ اتفاق الطائف عام ١٩٨٩.

كان شغور رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧ مماثلاً بدوافعه ونتائجه لما حدث عام ١٩٨٨. بدا جزءاً من مشكلة لا المشكلة نفسها. لم يتصرّف الأفرقاء الضالعون فيه على أنهم معنيون به كاستحقاق دستوري في ذاته، بل وسيلة ضغط إضافية في سبيل بلوغ تسوية سياسية أكثر تطلّباً وأكثر شمولاً، من أجل رسم توازن قوى لا يغدو رئيس الدولة عنصر القوة المرجّحة فيه، وإنما عازلاً وهمياً يفضّ الإشتباك ولا يلغيه. في موزاتهم كان يدور الإشتباك الإقليمي والدولي على النفوذ في هذا البلد. على غرار عام ١٩٨٨ دار بين الولايات وسوريا، وبين سوريا والسعودية، مثلما دار في الداخل بين حلفاء هذه الدول المتنازعين بعضهم مع البعض الآخر. في انتخابات ٢٠٠٧ دخل أبطال إضافيون: فرنسا ومصر وإيران وقطر والأمم المتحدة.

التدخّلات الخارجية وأبواب الجمهورية المخلّعة

مذ أعلنت الجمهورية في ٢٤ أيار ١٩٢٦ وانتخب اول رئيس لها، عرف هذا الاستحقاق، ولا يزال، تدّخلاً خارجياً حاسماً في إجرائه جعل الزعماء اللبنانيين في الغالب أدواته. بعد الاستقلال استمر التدخّل الخارجي بوتيرة مختلفة عندما خرج النفوذ الفرنسي الطاغي، وقد استأثر به بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤١ إلى أن دخلت بريطانيا شريكاً فيه في السنتين التاليتين. في الأعوام اللاحقة تشعّب ورَسَمَ معادلة دقيقة في إدارة انتخابات الرئاسة: دولة كبرى وأخرى إقليمية توجّه اختيار الرئيس. كان تدخّلهما يُستمد أحياناً من حكومتيهما، وأحياناً من السفير أو الموفد الخاص إلى لبنان.

مع بشارة الخوري كان الشريكان مصر عبر مصطفى النحاس باشا، وبريطانيا عبر إدوارد سبيرز. ومع كميل شمعون كانت سوريا عبر أديب الشيشكلي، وبريطانيا عبر سفيرها شبمان أندروز. ومع فؤاد شهاب كانت مصر عبر جمال عبدالناصر والولايات المتحدة عبر روبرت مورفي. ومع شارل حلو كانت مصر عبر جمال عبدالناصر وفرنسا عبر شارل ديغول. ومع الياس سركيس كانت سوريا عبر حافظ الأسد والولايات المتحدة عبر موفدها دين براون. ومع بشير الجميل ثم شقيقه أمين الجميّل كانت إسرائيل عبر مناحيم بيغن وقد اجتاحت لبنان، والولايات المتحدة عبر فيليب حبيب. ومع رينه معوّض كانت سوريا والسعودية والولايات المتحدة. ومع خلفه الياس الهراوي ثم إميل لحود باتت لسوريا سلطة الإستئثار الحصري. في الاستحقاق التالي استعادت ازدواجية التدخّل العربي والغربي تأثيرهما مع انتخاب ميشال سليمان، ودخلت عليه لأول مرة إيران. وحده انتخاب سليمان فرنجيه أوحى باستقلال الزعماء اللبنانيين في اختيار رئيسهم. مع ذلك لم يخلُ وصوله إلى الرئاسة من دور اضطلع به الاتحاد السوفياتي عبر سفيره سرغار عظيموف لمنع فوز منافسه الياس سركيس. كانت المرة الأولى والأخيرة ترجح معها أصوات مجلس النواب بفضل غضب موسكو على الشهابية.

هكذا اضطلعت سوريا ومصر والسعودية، وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل بأدوار متفاوتة في إدارة تعاقب انتخابات الرئاسة اللبنانية.

على أبواب انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٧، بدا أن كل هذه الدول، باستثناء بريطانيا، انضمت إلى التلاعب بها في صلب اشتباك جعل الاستحقاق الدستوري إحدى أدوات المواجهة التي تفاقم نطاقها لتبلغ قياس القدرات الإقليمية في صراع هذه البلدان، بعضها مع البعض. وجد في انقسام اللبنانيين بين قوى ٨ و١٤ آذار فسحة خصبة لانخراط هؤلاء بأولئك في نزاعات قوّضت الإستقرار اللبناني، وهشّمت مؤسساته الدستورية والوطنية، وأيقظت جروحاً سنّية شيعية خَبِرَها لبنان لأول مرة. كان ملعب النزاع بين سوريا والولايات المتحدة وفرنسا، وبين الولايات المتحدة وفرنسا وإيران، وبين سوريا والسعودية ومصر، وبين إسرائيل وسوريا وحزب الله، وايضاً بين مصر والسعودية وإيران.

صراع المحاور العربية

لم يكن سهلاً فصل انتخابات الرئاسة عن النزاعات الإقليمية، وأخصّها العربية العربية التي أحاطت بها. انهار الودّ السعودي السوري في حرب تموز ٢٠٠٦، عندما انتقد بشّار الأسد الأنظمة العربية، وخاطب زعماءها في ١٥ آب ٢٠٠٦، في محاولة قطف ثمار الحرب الإسرائيلية على حزب الله بأنهم أنصاف رجال. التقطت الرياض والقاهرة الإشارة على أنهما معنيتان بها، وعدّتاها إهانة مباشرة، وبدأت إذ ذاك مواجهة معلنة بين ملك السعودية والرئيس المصري وبين الرئيس السوري، المتهم بالتدخّل في الشأن اللبناني ودعم المعارضة في الإنقضاض على حكومة فؤاد السنيورة. لم يكن انقضى وقت طويل على مصالحة ملتبسة بين الرياض ودمشق، بعدما كان الملك اتهم بشّار الأسد باغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، ودَعَمَ حملة قوى ١٤ آذار عليه. ثم سلّم بالنفوذ السوري في لبنان ومقدرته على تعطيل إمساك خصوم دمشق بالسلطة، فأعاد الحوار مع بشّار الأسد. حضّ على اتفاق لم يكتب له النجاح في الرياض، بين الموالين والتحالف الشيعي، بغية إبقاء حكومة فؤاد السنيورة متماسكة ومؤازرة جهود التحقيق الدولي في اغتيال رفيق الحريري.

ما أن انتهت حرب تموز حتى تأكد الإنتقال من مرحلة الإنكفاء السوري واختباء حزب الله وراء دفاعه عن نفسه، إلى أخرى تمهّد لقلب توازن قوى كان قد رجح لقوى ١٤ آذار منذ شباط ٢٠٠٥، رأساً على عقب.

واشنطن وباريس

على أبواب انتخابات الرئاسة اللبنانية، سارع المجتمع الدولي، وأخصّه الدول الأكثر انخراطاً في النزاع اللبناني منذ عام ٢٠٠٥، إلى اتخاذ مواقف مبكّرة منها. أصدر مجلس الأمن في ٢٠ أيلول ٢٠٠٧ بياناً حضّ اللبنانيين على معاودة الحوار لإتمام استحقاقهم الدستوري، بعيداً من أي تدخّل خارجي. ثم أعاد تأكيده في ٢٨ أيلول، داعياً إلى «انتخابات حرّة ونزيهة بموجب الأعراف والمهل الدستورية من دون أي تدخّل أجنبي، وفي إطار الإحترام الكامل لسيادة لبنان على أساس الوحدة الوطنية».

كذلك أصدر وزيرا الخارجية الفرنسي برنار كوشنير والأميركية كوندوليسا رايس، من واشنطن في ٢١ أيلول، بياناً مشتركاً شدّد على ضرورة إجراء الانتخابات اللبنانية وفق المعايير والمهل المنصوص عليها في الدستور، مع إبراز حرصهما مع مجلس الأمن على حماية هذا الاستحقاق.

على مرّ أشهر الاستحقاق الرئاسي، اتخذت واشنطن موقفاً صارماً حيال ما كانت تتوقعه منه: تأييد قوى ١٤ آذار في انتخاب رئيس من صفوفها، أو انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية إلى حكومة فؤاد السنيورة إذ عدّتها الممثلة الشرعية والدستورية للبنان متى تعذّر انتخاب خلف لإميل لحود. لخّصت كوندوليسا رايس الموقف، في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧، بالقول: «لا يجوز وضع الغالبية النيابية الممثلة بقوى ١٤ آذار في موقع، تصبح فيه ملزمة القبول بإجراءات مخالفة للدستور أو إجراءات تقوّض البرنامج الذي قامت عليه لجهة الإلتزام الكامل بالقرار ١٥٥٩ وإقامة المحكمة الدولية». لكن الرئيس الأميركي أعلن صراحة في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٧ تأييده انتخاب رئيس لبناني بنصاب النصف +١، في وقت متأخر بات غير مجدٍ، عندما أفصحت قوى ١٤ آذار عن تأييدها قائد الجيش مرشحاً توافقياً للرئاسة. كانت قد تخلت عندئذ عمّا لوّحت به مراراً.

الفرصة الذهبية لدمشق

كانت سوريا آنذاك في مقلب مختلف. لم تشأ منذ منتصف عام ٢٠٠٥ الظهور، كجورج بوش وجاك شيراك (حتى نهاية ولايته في أيار ٢٠٠٧)، بمظهر النافذ المباشر في ما يجري في لبنان، والمدافع عن الغالبية النيابية المناوئة لدمشق، المنبثقة من الانتخابات النيابية ربيع ٢٠٠٥، والمنادي بسيادة هذا البلد واستقلاله ووقف التدخّل في شؤونه. المهمة التي ناطتها بنفسها واشنطن وباريس منذ صدور القرار ١٥٥٩ في ٢ أيلول ٢٠٠٤.

عندما خرج جيشها نهائياً من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥، تصرّفت سوريا على أنها لا تريد التدخّل فيه، وأنها تركت له معالجة مشكلاته المعقدة. أبقت على تحالفها المتين مع الشريكين القويين لها، الممسكين بالزعامة الشيعية، رئيس المجلس نبيه

برّي وحزب الله، إلى زعيم ماروني في الشمال هو سليمان فرنجيه انحسر دوره جزئياً بعد خسارته انتخابات دائرة زغرتا عام ٢٠٠٥. لم تَبقِ دمشق خيطاً يوصلها بلبنان تفصح عنه علناً سوى تأييد احتفاظ حزب الله بسلاحه ودعم مقاومته، ورفض القرار ١٥٥٩، وقد اعتبر بشّار الأسد في خطاب ٥ آذار ٢٠٠٥، الذي أعلن فيه قراره إجلاء جيشه من لبنان، أن بلاده نفذت الشقّ المتعلق بها فيه، وأقرنت هذا التنفيذ بما نصّ عليه اتفاق الطائف.

بيد أن سوريا خاضت مواجهة، مباشرة أحياناً وبالواسطة دائماً، ضد قوى ١٤ آذار وحكومة فؤاد السنيورة، إلى أن جهرت بعد حرب تموز ٢٠٠٦، في خطاب ألقاه بشّار الأسد في ١٥ آب، بأن انتصار المقاومة على إسرائيل هو انتصارها هي أيضاً على محاولة استهداف نظامها وتقويض استقرارها. ثبّتت رهانها على دور شيعي قوي يُخلّ بالمعادلة الداخلية ويعوّض خروج جيشها من لبنان، ويحافظ في الوقت نفسه على نفوذها. كان الرئيس السوري قال، في ٥ آذار ٢٠٠٥، إن خروج الجيش السوري من لبنان لا يُضعف نفوذه فيه.

كان على سوريا مقاومة التحقيق الدولي ثم المحكمة الدولية، بعدما راح الموالون بعد دقائق كانت تلي اغتيال شخصية سياسية أو إعلامية أو عسكرية لبنانية يتهمونها بها.

مع اقتراب انتخابات الرئاسة اللبنانية، وانقسام الأفرقاء المحليين على الموقف منها، توافرت لدمشق الفرصة الذهبية كي تُبرزَ تأثيرها في تحريك توازن القوى الداخلي، وإظهار دورها حاسماً في الاستحقاق بتأييدها حلفاءها تارة، وطرحها مواصفات رئيس تتقدّم علاقته بسوريا ما عداها طوراً. أكد بشّار الأسد في ٢ تشرين الأول ٢٠٠٧ «العمل على تحقيق الإستقرار في لبنان» و«دعم الوفاق وأي إجماع في لبنان على أي قضية»، لأن «من مصلحتنا أن يكون لبنان مستقراً». جزم بنفوذ لسوريا قائلاً: «نحن بلد مجاور للبنان. إذاً من الطبيعي أن يكون لنا نفوذ». طرح أيضاً، في ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٧، مواصفات الرئيس الجديد «وطنياً يحقق الإجماع والأمن والإستقرار»، مشيراً إلى أن ليس لسوريا «مواصفات خاصة بها لأي رئيس لبناني، ولكنها تريد من أي رئيس أو قوى لبنانية الإيمان بالعلاقة مع سوريا».

كانت القطيعة كاملة بين سوريا وقوى الموالاة، وخصوصاً حكومة فؤاد السنيورة الذي اكتفى بزيارة واحدة لدمشق في ٣١ تموز ٢٠٠٥، غداة نيل حكومته الثقة في البرلمان، واجتمع ببشّار الأسد لمناقشة تسوية أزمة حدودية بين البلدين. أخفق الاجتماع، فانقطع نهائياً آخر أمل في حوار بين الطرفين في ظلّ تصعيد متبادل: قوى ١٤ آذار تتهم سوريا باغتيال رفيق الحريري وبمسلسل الإغتيالات الذي تلاه وبتقويض استقرار لبنان، وسوريا تهاجم بعنف هذا الفريق ورئيسه في الحكم فؤاد السنيورة. قال عنه بشّار الأسد في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ إنه «عبد مأمور لعبد مأمور». ثم ارتفعت وتيرة انتقاده من حلفاء دمشق التي وجّهت إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٧، رسالة اتهمت فيها رئيس الحكومة اللبنانية بأنه «حاقد يكرّر مواقف أعداء لبنان»، وقالت إنها تتعرّض لحملة إعلامية ترمي إلى التضليل «وتشويه صورة سوريا وتحريض مجلس الأمن ضدها رغم سعيها إلى إقامة أفضل العلاقات مع الدولة اللبنانية».

التمايز الفرنسي

جمعت واشنطن وباريس قواسم مشتركة، أعلنتا عنها من خلال رسائل وُجّهت إلى الرئيس السوري أكدت دعم استقلال لبنان وسيادته وديموقراطيته وعدم التدخّل في شؤونه، وأخصّها خياراته الوطنية وانتخابه رئيسه بإرادته. تقاسمتا، كل على طريقتها وبنبرة مغايرة، ممارسة الضغوط على دمشق لحملها على تسهيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية. استخدمت الولايات المتحدة التصلّب والتهديد، وعوّلت فرنسا بعدما ماثلَ جاك شيراك نظيره الأميركي إلى حين مغادرته السلطة على الإنفتاح والمرونة، سرعان ما عبّرت قمّة جورج بوش ونيكولا ساركوزي في واشنطن، في ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧، عن تعاونهما حيال لبنان، وتطابق موقفيهما من استقلاله وسيادته و«حقه في انتخاب رئيس جديد من دون تدخّل خارجي ووفقاً للدستور، وضرورة أن يكون الرئيس الجديد ممثلاً للشعب اللبناني وليس للحكومة السورية».

حينما عزم على موقف استهجنه نظيره الاميركي، هو الإنفتاح على سوريا وفكّ العزلة عنها بفتح الحوار معها، وضع نيكولا ساركوزي ما يشبه خارطة طريق لتطبيع

العلاقات الفرنسية السورية، وإعادتها إلى مرحلة ما قبل المواجهة بين جاك شيراك وبشّار الأسد على أثر صدور القرار ١٥٥٩. وضع الرئيس الفرنسي الجديد لخارطة الطريق هذه خطوات متدرّجة، هي وقف تدخّل سوريا في الشؤون اللبنانية ونزاعات الأفرقاء اللبنانيين، وفي الوقت نفسه الإضطلاع بدور إيجابي يتيح انتخاب رئيس جديد في المهلة الدستورية.

تحت وطأة الجوار وأمثولتي التاريخ والجغرافيا، تفهّمت فرنسا باستمرار المصالح السياسية والأمنية السورية في لبنان، وكانت على تماس لصيق بها على امتداد ٢٦ عاماً (١٩٢٠ - ١٩٤٦)، إبّان حقبة الإنتداب، عندما اكتشفت التلازم الحتمي بين استقرار البلدين المتجاورين. في خارطة الطريق تلك، طلب نيكولا ساركوزي من نظيره السوري إطاراً جديداً لعلاقات لبنانية سورية تتوسّل الآتي: انتخاب رئيس جديد للجمهورية، تأليف حكومة وحدة وطنية، إقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين على مستوى السفارة، ترسيم الحدود الغامضة بينهما، بتّ ملف المفقودين اللبنانيين في السجون السورية، إعادة تنظيم علاقات الدولتين وتحديد دور المجلس الأعلى السوري اللبناني المنبثق من المعاهدة اللبنانية السورية، حماية جنود القوة الدولية المنتشرين جنوب نهر الليطاني تنفيذاً للقرار ١٧٠١ من أي مضايقات او اعتداءات محتملة من حزب الله.

في أول خطاب توجّه به إلى سفراء فرنسا في المنطقة، لدى استقباله إياهم في الإليزيه في ٢٧ آب ٢٠٠٧، قال نيكولا ساركوزي إن فرنسا صديقة لجميع اللبنانيين وكل طوائفهم. لم يُوحِ بتخليه عن قوى ١٤ آذار، إلا أنه توخى الحوار مع الطرف الآخر أيضاً، انطلاقاً من أن استقرار لبنان يصنعه الفريقان معاً. ظلّ يُعامل الموالاة على أنها تمثّل الغالبية النيابية، ومحضها دعماً قوياً في طلب العدالة لاغتيال رفيق الحريري وسلسلة الإغتيالات التي تلته، ولكنه انفصل عنها في موقفها من نصاب النصف +١ لانتخاب رئيس الجمهورية. افترق بذلك عن وجهة نظر جاك شيراك، عندما حضّ على اجتماع الأفرقاء اللبنانيين جميعاً على انتخاب رئيس توافقي.

لم تقل واشنطن كلاماً مماثلاً إلا متأخرة، مع دخول لبنان في شغور رئاسة الدولة، فراح سفيرها جيفري فلتمان يعبّر عن اقتناعه بضرورة توافق اللبنانيين على انتخاب رئيسهم.

على أثر اغتيال رفيق الحريري، حاصر المجتمع الدولي نظام بشّار الأسد، وأمر مجلس الأمن بإيعاز أميركي وفرنسي متصلّب بإجراء تحقيق دولي في الجريمة، نحا في مراحله الأولى إلى اتهام سوريا بالضلوع فيها. هكذا أضحى الفريقان اللبنانيان المتنازعان أداتي المواجهة بين سوريا والولايات المتحدة وفرنسا. لم يطل صمود الإستقرار الذي نجم عن تسوية سبقت الانتخابات النيابية بين زعيمي الغالبية سعد الحريري ووليد جنبلاط وبين نبيه برّي وحزب الله، كانت قد أفضت لأول مرة إلى دخول الأخير في الحكومة المنبثقة من انتخابات ٢٠٠٥ برئاسة نجيب ميقاتي. اجتمع الأفرقاء الأربعة في تحالف الضرورة، واضعاً الغالبية النيابية بين يدي قوى ١٤ آذار، في مقابل عدم مسّ سلاح حزب الله وتجاهل القرار ١٥٥٩.

ذهبت حكومة فؤاد السنيورة إلى أبعد من التحالف الرباعي عام ٢٠٠٥. قرّرت الإستئثار بالحكم: تجاهلت رئيس الجمهورية بعدما أضحت في عيون المجتمع الدولي الشرعية الدستورية الوحيدة في لبنان يخاطبها العرب والغرب على السواء باستثناء سوريا وإيران، دخلت في مواجهة علنية مع النظام السوري لتقويض نفوذه غير المباشر عبر نبيه برّي وحزب الله والأحزاب الموالية لدمشق، عزمت على إيصال مرشح من صفوفها إلى رئاسة الجمهورية للإطباق على مفاصل الحكم بعد الغالبيتين الحكومية والنيابية ووقوف الجيش على الحياد، والدعم غير المشروط من واشنطن وباريس ومن الرياض والقاهرة.

الإنقسام الداخلي

قبل أشهر من انتهاء ولاية إميل لحود، كانت الفوضى السياسية سيدة الموقف.

في سابقة غير مألوفة في تقاليد الحياة الدستورية اللبنانية، دُعي مجلس النواب منذ ٢٥ أيلول ٢٠٠٧، إلى ٢٠ جلسة لانتخاب خلف لإميل لحود. ولم يتسنَّ له الإلتئام إلا في الجلسة الأخيرة، بعدما كانت البلاد دخلت منذ ٧ أيار ٢٠٠٨، في الشهر السادس على شغور الرئاسة، في فوضى استعادت سني الحرب. ما أن بدأت المهلة الدستورية لانعقاد البرلمان، المنصوص عليها في المادة ٧٣، في الشهرين السابقين

لانتهاء ولاية الرئيس الحالي، كان الوضع الداخلي قد رَاكَمَ كل المآزق الساخنة بين قوى ٨ و١٤ آذار.

بعد حرب ١٢ تموز ٢٠٠٦ التي شنّتها إسرائيل بضراوة على حزب الله على امتداد ٣٣ يوماً، وانتهت في ١٤ آب بإصدار مجلس الأمن القرار ١٧٠١، واستقالة الوزراء الشيعة الخمسة من حكومة فؤاد السنيورة في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، ثم إعلان رئيس الجمهورية والمعارضة افتقارها إلى الشرعية الدستورية، أتى اعتصام قوى ٨ آذار في الوسط التجاري لبيروت، أول كانون الأول ٢٠٠٦، بمثابة أول ترجمة فعلية لما عدّه حزب الله انتصاره على إسرائيل في حرب تموز. كان فؤاد السنيورة وحلفاؤه، وأخصّهم سعد الحريري ووليد جنبلاط، قد قبضوا على السلطة الإجرائية بكاملها، وأجروا تعيينات إدارية وأمنية ظلّ الجيش في منأى عنها. تجاهلوا استقالة الوزراء الشيعة، واستظلوا حماية المجتمع الدولي لغالبيتهم النيابية، وجهروا بالعداء للنظام السوري. فلم يتردّد وليد جنبلاط في الحضّ على إسقاطه. بدوره حزب الله وحلفاؤه أحكموا السيطرة على الشارع، واقتربوا بخِيم اعتصامهم من السرايا التي راح رئيس الحكومة والوزراء يبيتون فيها، خوفاً وقلقاً من تعرّضهم للإغتيال، وتشبّثاً بشرعية حكومتهم من مقرّها التاريخي.

هكذا أضحت خطط التسوية بين الطرفين ضرباً من الوهم، وأُوصدت أبواب التفاهم.

النصاب الملتبس

١٤ آذار ونصاب الثلث زائداً واحداً

مذ فتح باب الجدل في انتخابات الرئاسة، شرعت قوى ١٤ آذار، ولاسيما منها وليد جنبلاط، بالتهديد بخيار لم يخبره أي من الاستحقاقات المماثلة، وهو انتخاب

رئيس الجمهورية بنصاب النصف +١. لم يسبق أن جازف أي من الأفرقاء اللبنانيين على مرّ ثمانية عقود منذ انتخاب أول رئيس للجمهورية عام ١٩٢٦، بتصويت ينقص عن ثلثي أعضاء مجلس النواب، أو يُخالف تقاليد انتخاب هذا المنصب وأعرافه القوية والصلبة، ولا فتح سجالاً في المادة ٤٩ من الدستور التي ترعى آلية انتخاب الرئيس بغالبية الثلثين من الدورة الأولى، والغالبية المطلقة من الدورة الثانية والتي تليها، وتحدّد نصاب انعقاد المجلس في كل حال بثلثي البرلمان.

استندت قوى ١٤ آذار في هذا الرأي إلى ما اعتبرته غموضاً في المادة ٤٩، إذ لاحظت أنها تحدّثت عن نصاب الانتخاب، وليس عن نصاب الإلتئام الذي تورده المادة ٣٤ بتحديدها نصاب انعقاد الهيئة العامة للبرلمان بالنصف +١، بحيث يمكن مجلس النواب عملاً باصحاب هذا الرأي الاجتماع بنصاب النصف +١ وانتخاب الرئيس من الدورة الأولى بالثلثين، ومن الدورة الثانية والتي تليها بالنصف +١.

ولأنها تمثّل الغالبية البرلمانية (٦٩ نائباً)، تصرّفت على أنها قادرة، بنصابها، على فرض التئام المجلس وانتخاب الرئيس بمرشح من صفوفها، وسمّت اثنين بارزين معلنين من أركانها هما بطرس حرب ونسيب لحود. كلاهما مرشح دائم لانتخابات الرئاسة منذ عام ١٩٩٥، ويحظى باحترام نيابي وشعبي لافت وبإطراء في أدائهما البرلماني. لم تفاضل قوى ١٤ آذار بينهما، إلا أنها ربطت تأييد انتخاب أحدهما بتطابق الظروف السياسية وملاءمة مواصفاته تلك الظروف، من غير أن يحجب ذلك تداول أسماء أخرى لم تطفُ إلى السطح طويلاً كروبير غانم. رمى خيار النصف +١ عند قوى ١٤ آذار إلى تأكيد تجاهلها نواب الفريق الآخر، والإستغناء عن النواب الشيعة ما دام تفسيرها للفقرة الثانية من المادة ٤٩ يضع النصاب في حوزتها.

تمسّك وليد جنبلاط وسمير جعجع، الأكثر تطرّفاً في قوى ١٤ آذار، بنصاب النصف +١ وبانتخاب رئيس من حلفائهما في الموالاة، وبرفض الإقتراع لعسكري. خيّرا ومسيحيو ١٤ آذار الفريق الآخر بين أحد المرشحين المعلنين، مع إبداء تساهل جزئي هو الاستعداد للاتفاق على برنامج حكم ليس إلا، على أن يحمله مرشح الموالاة للرئاسة، وضمان المشاركة بين طرفي النزاع في حكومة ما بعد الانتخابات. عَكَسَ هذا

الشرط إصرار قوى ١٤ آذار على الإمساك برئاسة الدولة، ملوّحة بلا تردّد بحقّ طبيعي ودستوري هو استخدامها الأكثرية النيابية التي تسيطر عليها. على طرف نقيض من وليد جنبلاط وسمير جعجع، لم يتخذ أمين الجميّل موقفاً مؤيداً نصاب النصف +١، وهو الذي خَبُرَ مغزى الإجماع أو شبه الإجماع على انتخاب الرئيس حينما انتخب عام ١٩٨٢ بنصاب مماثل. رفضت هذا الخيار أيضاً شخصيتان سنيّتان في قوى ١٤ آذار، هما بهيج طبّارة ومحمد الصفدي اللذان نظرا إليه على أنه يستهدف الوحدة الوطنية، ويؤول إلى انهيار لبنان، ويقوّض أحكام الدستور والأعراف الملازمة له.

تصوّرت قوى ١٤ آذار أن في وسعها تجاهل رئيس المجلس نبيه برّي وحزب الله، والطلب من أحد أعضائها نائب رئيس المجلس فريد مكاري دعوة البرلمان إلى الإلتئام لانتخاب الرئيس بنصاب النصف +١ في مكان سوى ساحة النجمة، بما في ذلك فندق فينيسيا الذي أقام فيه عدد من النواب خشية اصطيادهم بالإغتيال، وأنها تستطيع متى أنجحت تحدّياً كهذا بانتخاب رئيس من صفوفها انتزاع تأييد واشنطن وباريس ومعهما الاتحاد الاوروبي، ثم مجلس الأمن وسائر الدول، لشرعية الرئيس الجديد، وأن تحوز كذلك تأييد الرياض والقاهرة وعمّان وعواصم الخليج العربي، ممّا يمكنها عندئذ من فرض أمر واقع على خصومها يستظلّ دعماً عربياً ودولياً واسعاً، والقبض كلياً على الحكم في لبنان، فيذعن الفريق الآخر إذ ذاك لتسوية مشروطة وخاسرة. كانت قد رجّحت رفض دولتين فقط الإعتراف برئيس من صفوفها، هما سوريا وإيران.

عزا الزعيم الدرزي هذا النزوع إلى استحالة التوصّل إلى تسوية، تارة بين نقيضين وأحياناً مع مَن كان يسمّيهم القتلة، في وقت لم يجهر حزب الله بتأييد ترشيح حليفه زعيم التيار الوطني الحرّ ميشال عون الذي تشبّث بالوصول إلى المنصب. عوّل على تحالفه مع حزب الله كي يوازن الفريق الآخر في المنافسة. في المقابل، في كل مرة وجّه دعوة إلى جلسة جديدة لانتخاب الرئيس، لم يكف رئيس المجلس نبيه برّي عن المناداة بالتوافق الذي وصفه بأنه مرشحه الوحيد. قال مراراً، مستعيداً السوابق، إن الثلثين هما النصاب الدستوري الذي يدعوه، عند توافره في قاعة المجلس، إلى افتتاح الجلسة. بيد أنه حجب باستمرار الإفصاح عن مرشحه الأول والوحيد للرئاسة، صديقه القديم جان عبيد، قبل أن يضيف إليه في ما بعد مرشحاً آخر تجمعهما أيضاً الصداقة

هو فارس بويز بذريعة كسروانيته التي من شأنها إرضاء بطريرك الموارنة. لم يكن ميشال عون مرة مرشح نبيه برّي. أما الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله فخيّر الموالاة، في ٥ تشرين الأول ٢٠٠٧، بين التوافق على انتخاب رئيس يعبّر عن إرادة اللبنانيين، وتالياً التراجع عن نصاب النصف +١، أو الذهاب إلى انتخاب الرئيس باستفتاء شعبي.

حزب الله وعون

ناوَرَ حزب الله بطرح مواصفات رئيس للجمهورية كانت تنطبق على حليفه ميشال عون، من غير أن يجهر باسمه، وأبقى مرشحه مكتوماً يرقص على حبل التوافق عندما كان يصرّ على ثلثي النواب لانتخاب الرئيس، وتالياً التفاهم مع الفريق الآخر على تسوية، وعندما كان يدفع بتحالفه مع ميشال عون إلى واجهة الحدث ويقول إن الجنرال هو المفاوض الرئيسي في حسم خيار الاستحقاق. رفض مرشحاً من قوى ١٤ آذار، ووضع حماية سلاحه ومقاومته في سلم خيارات الرئيس المقبل. كان على ميشال عون، حيال التجاذب في الشروط، إكساب ترشيحه للرئاسة صدقية، بتأكيده أنه يحمل حلاً لسلاح حزب الله، رافضاً اسماً بديلاً، ومصرّاً على حصوله على فرصة الفوز كونه يملك الشرعية والشعبية. رفض تعديل الدستور من أجل شخص، في إعلان صريح لممانعته انتخاب قائد الجيش رئيساً.

الحريري

كانت الموالاة قد لاحظت اختباء سوريا وراء رفض المعارضة انتخاب رئيس لا يكون على صورة حلفاء دمشق. وخلافاً لحليفيه وليد جنبلاط وسمير جعجع، لم يقل سعد الحريري علناً بتأييد نصاب النصف +١، قاصراً كلامه على الحوار والتفاهم على رئيس لجميع اللبنانيين وإنجاز الانتخابات في موعدها والتزام الأصول الدستورية. أبدى أيضاً ميلاً إلى استيعاب الصدمات المتلاحقة التي كانت تحدثها مواقف حليفيه اللذين لم يكظما عداء شرساً لسوريا وحزب الله، وتعويلاً على تدويل الرئاسة وتدخّل خارجي يحسم انتقال الرئاسة إلى قوى ١٤ آذار. لم يكن سعد الحريري أقل اندفاعاً منهما في تحميل دمشق وزر تفاقم الخلاف على انتخابات الرئاسة. قال في ٢٨ ايلول

٢٠٠٧: «لا أحد يريد الفراغ في قصر بعبدا إلا قصر المهاجرين (...) إن مشروع الفراغ في رئاسة الجمهورية هو مشروع نظام واحد وحيد ومعروف، وهو نظام تشير إليه كل أصابع اللبنانيين، وكل أصابع المجتمع العربي والإسلامي والدولي».

خيار ميشال إده

تحت وطأة الإنقسام الحاد، لاحت ملامح شغور دستوري محتمل قبل شهرين من نهاية ولاية إميل لحود. في ظلّ تبادل الطرفين الفيتو، كل على مرشح الآخر، التقيا على رفض ترشيح أي إسم من خارج الأسماء المتداولة، بما فيها أولئك الذين وُصفوا بمرشحين مستقلين كميشال إده، وقد قفز ترشيحه بدعم من البطريرك إلى الواجهة قبل أيام من نهاية ولاية الرئيس. رفض سعد الحريري ميشال إده بسبب ما بلغ إلى مسامعه من أنه اختلف مع والده رفيق الحريري، فجارته الموالاة، رغم أن البطريرك نصرالله صفير رغب في أن يكون مرشحه، المتداول اسمه منذ انتخابات ١٩٨٢ مرة بعد أخرى من غير أن يحالفه الحظ، رئيساً توافقياً. ميّزت علاقة البطريرك بميشال إده إعجابه بثقافته الموسوعية، وانفتاحه ومرونته في الحوار وخبرته وصداقاته المخضرمة في السياسة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وقربه من الكنيسة وتديّنه المفرط والإحترام العميق الذي يكنّه له الفاتيكان، ناهيك بسخائه في تقديم المساعدات للجمعيات والهيئات الخيرية المرتبطة بالكنيسة.

لم يعكس ترشيح ميشال إده إلا استبعاداً مزدوجاً لصنفين من المرشحين: الذين تتمسّك بهم قوى ٨ و١٤ آذار، والذين يحتم انتخابهم تعديلاً للمادة ٤٩ من الدستور، ويختصرهم اسمان هما قائد الجيش ميشال سليمان وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. لم يُواجه الثاني عبء التحفّظ الذي قوبل به الأول نظراً إلى موقع الجيش في معادلة النزاع الداخلي، عندما التزم قائده الحياد وتجنّب خيارات سياسية تلائم أحدهما. أفضى ذلك إلى رفضهما معاً ترشيح ميشال سليمان. كانت الذريعة المعلنة عدم تكرار تجربة إميل لحود بإيصال عسكري إلى رئاسة الدولة، وتفادي انتهاك الدستور بتعديل أحكامه القائلة بعدم جواز ترشيح موظفي الفئة الأولى للرئاسة، إلا بعد انقضاء سنتين على استقالاتهم أو مغادرتهم مناصبهم.

الفراغ الرئاسي

منتصف ليل ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧، شغر منصب الرئاسة بخروج إميل لحود من قصر بعبدا، وقد أخفق السياسيون في التوافق على انتخاب خلف له. ورغم أن المادة ٦٢ من الدستور تضع صلاحيات الرئاسة، عند شغور المنصب، بين يدّي مجلس الوزراء مجتمعاً، واقع الأمر أن رئيس مجلس الوزراء صاحب الكلمة الفصل سنّي. حمل هذا التطور فؤاد السنيورة، غداة الفراغ الدستور، على التوجّه إلى بكركي لطمأنة سيّدها إلى صلاحيات رئيس الجمهورية، والرغبة في استعجال انتخاب رئيس جديد كي يستعيد الموارنة منصبهم الذي لا يحلّ فيه سواهم. كان للطمأنة هذه وجه آخر، هو أن مجلس الوزراء، متمتعاً بصلاحيات رئيس الجمهورية، سيكتفي في مرحلة انتقالية بتسيير الأعمال دونما اتخاذ قرارات أساسية تدخل في صلب الصلاحيات الدستورية للرئيس. بدوره سعد الحريري، مستبقاً الفراغ الدستوري، نقل تطمينات مماثلة إلى سيّد بكركي.

الكنيسة الغاضبة

كان بطريرك الموارنة، صاحب النفوذ الفاعل في قوى ١٤ آذار، أول المتحفّظين عن انتخاب رئيس بنصاب ناقص، ورفضَ مجاراته اعتقاداً منه بأنه يؤول إلى انتخاب رئيس يفتقر إلى أوسع تأييد وطني عام. عشية دعوة البرلمان إلى الجلسة الأولى للانتخاب في ٢٥ أيلول، قال: «أوضحنا أن الدستور ينصّ على الثلثين لدى اجتماع مجلس النواب، وأنه لا يلتئم إلا بالثلثين ويصار إلى الانتخاب. فإما أن يفوز المنتخب بالثلثين وينتهي الأمر، أو لا يفوز بالثلثين وإذ ذاك يمكن انتخاب الرئيس بالنصف زائداً واحداً، ويجب أن يبقى الثلثان حاضرين في المجلس أثناء الانتخاب».

بكركي والثوابت الوطنية

على غرار الدور الذي يضطلع به في كل استحقاق يمسّ المسيحيين، وأخصّهم الموارنة، واستقرار الكيان والنظام، يدخل البطريرك الماروني طرفاً مباشراً في المواجهة،

ولا يتردّد أحياناً في إكسابها حدّة إذ يلاحظ تجاهل السياسيين وجهة نظره وإنكارهم هواجسه ومخاوفه. عني باستمرار بالاستحقاقين الأكثر تماساً مع الوجود الماروني والدور السياسي الملازم له، وهما انتخابات الرئاسة والانتخابات النيابية. كلاهما يصنع حضور الطائفة ونفوذها، ومقدرتها من خلال مشاركة رئيسية في السلطة والنظام على حماية مصالحها وحرياتها وخياراتها. تصرّف دوماً على أن الكنيسة المارونية صاحبة كلمة مسموعة في انتخاب الرئيس، وإن نيطت مسؤولية الانتخاب بمجلس النواب بأعضائه المسيحيين والمسلمين على السواء. كأسلافه البطاركة المتعاقبين، شاء البطريرك اختيار الرئيس في صلب تفاهم وطني يعزّزه اجتذاب أوسع تأييد وطني من حوله، كي ينجح في ممارسة السلطة والمحافظة على الكيان. ذلك مغزى تمسّكه باقتراع ثلثي النواب، وبانتخاب رئيس يتشبّث ببنوته للكنيسة المارونية، ومنفتح على الطوائف الأخرى.

في ظلّ الحقبة السورية وقد ناوأها بضراوة عارض البطريرك نصرالله صفير تدخّل دمشق في السلطة اللبنانية وتأثيرها في تأليف الحكومات، ووضع قوانين الانتخاب وإدارة الانتخابات العامة، ونَفَرَ من تورّطها في أبسط تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية، ولم يثق بحواره مع الزعماء والسياسيين الموارنة الذين والوا الخيارات السورية في إدارة السياسة اللبنانية، ولم يتردّدوا في انتقاد كنيستهم. رفض أيضاً إصرار دمشق على تعديل الدستور على أبواب انتخابات الرئاسة لدوافع عدّها غير مبرّرة، كانت قد فرضتها بتمديد ولاية الياس الهراوي في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٥، ثم التمديد مجدّداً لولاية خلفه إميل لحود في ٣ أيلول ٢٠٠٤.

قبله البطريرك بولس المعوشي لم يرَ كميل شمعون يقيم في صورة بكركي. اختلفا على السياسة الخارجية، وناوأ مسعاه إلى تجديد ولايته عام ١٩٥٨. ناوأ مجدّداً جهود الغالبية النيابية تجديد ولاية فؤاد شهاب عام ١٩٦٤ رغم رفض الرئيس البقاء في الحكم، وأخذ البطريرك عليه تجاهل دور الكنيسة في رسم سياسات الدولة. اختلف البطريرك بولس المعوشي مع الرئيسين المتعاقبين، فإذا بهما على طرفي نقيض، أحدهما في مواجهة الآخر يخوض معركة كسره. قبل البطريرك بولس المعوشي، قاوم سلفه البطريرك أنطون عريضة متأخراً الولاية الثانية لبشارة الخوري، ودعم المعارضة في حمله على التنحّي عام ١٩٥٢.

لم يتسامح رأس الكنيسة المارونية حيال أي محاولة لتجديد ولاية رئيس الجمهورية، ولا كذلك بإزاء تقويض الولاية الدستورية المكتملة للرئيس. لم يؤيد البطريرك أنطونيوس خريش إسقاط سليمان فرنجيه عام ١٩٧٦ قبل نهاية ولايته، ولا أيّد خلفه البطريرك نصرالله صفير تقصير ولاية أمين الجميّل عام ١٩٨٣. لكنه وجد في إميل لحود الأكثر التصاقاً بسوريا وخياراتها، والأكثر عداء لصوت بكركي. بعدما جلا الجيش السوري عن لبنان عام ٢٠٠٥، مانَعَ رأس الكنيسة المارونية إطاحة رئيس الجمهورية بزحف شعبي، إلى أن قاده التذمّر منه، في حمأة دعمه انتفاضة قوى ١٤ آذار، إلى سابقة مطالبته إياه بالتنحّي قبل انقضاء الولاية الدستورية. سابقتان متشابهتان أدركهما الاستحقاق قبلاً، هما انضمام البطريرك أنطون عريضة إلى المعارضين المنادين بتنحّي الشيخ بشارة عام ١٩٥٢، وموافقة البطريرك بولس المعوشي على تعيين قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً لحكومة انتقالية تمهّد لمغادرة كميل شمعون الحكم والبلاد قبل انتهاء ولايته عام ١٩٥٨.

رسالة إلى لحود

كان مجلس الأساقفة الموارنة برئاسة البطريرك نصرالله صفير أثار، لأول مرة، تساؤلاً حول الرئاسة من غير أن يلامس طلب التنحّي. أبرَزَ الإصرار على بقاء رئيس الجمهورية في منصبه والتمسّك بالدستور. في بيانه الشهري، ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥، اعتبر الجدل حول بقاء الرئيس أو اعتزاله «أدخل البلد في وضع حرج، ويُوجب أن يُبقي مقام الرئاسة فوق هذا الجدل لئلا يفقد ما يحوط به من هالة وقار واحترام. والدستور في مثل هذه الحالات هو الحكم الأول والأخير وله الكلمة الفصل». كرّر الموقف نفسه في بيان أول آذار ٢٠٠٦، داعياً الرئيس إلى اتخاذ القرار المناسب و«هو الحَكَم ليرى ما إذا كان بقاؤه أو اعتزاله يفيد البلد أم يسيء إلى مصالحه». لم يطل الوقت حتى خطا البطريرك علناً إلى الأمام في خيار بدا أنه بات أكثر استعداداً للمضي فيه.

قبل أن يُلقي عظة الميلاد في حضور إميل لحود مشاركاً في القداس، في ٢٥ كانون الأول ٢٠٠٥، خاطبه البطريرك بالقول: «أنتم على رأس الدولة تقع مسؤولية قيادة

لبنان إلى ما فيه طمأنينة ابنائه والعمل على المحافظة على الدستور وتحقيق الوحدة الوطنية، والتعالي على الإنتقاد والتجنّي، من أية جهة اتيا. وإذا تعذّر عليه ذلك، فهو يبقى الحَكَم في ماذا كان بقاؤه او اعتزاله يعلو بمقام الرئاسة ام يحط به. وبعد، فالتاريخ سيسجّل على فخامتكم أو لكم الموقف الذي ستتخذون لإعلاء شأن الوطن الذي عملتم دائماً في سبيله قائداً للجيش ورئيساً للبنان».

بموقفه هذا، مهّد سيّد بكركي لخطوة غير مألوفة بعد أشهر، طبعت السرّية دقة مضمونها. أوفد إلى إميل لحود، منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٦، نائبه البطريركي العام المطران رولان أبوجودة، مزوّداً كتاباً خطياً يدعوه إلى الإستقالة. رفض الرئيس الطلب وأصرّ على البقاء في منصبه حتى نهاية ولايته، تبعاً لأحكام الدستور. لم يُكشف عن هذه الخطوة إلا متأخراً بعد ثلاثة أسابيع. كانت الموقف العلني الأول والصريح لبكركي بدعوة رئيس الجمهورية إلى التنحّي. في ٦ كانون الأول ٢٠٠٦، لدى إعلانه ثوابت الكنيسة المارونية، دخل مجلس الأساقفة الموارنة على خط حضّ الرئيس على ترك منصبه، بأن دعاه إلى حلّ لواقع رئاسة الجمهورية «الذي لا يعقل أن يستمر مع المقاطعة الحاصلة لها دولياً وداخلياً، فمن شأن ذلك أن يزيد تفاقم الأزمة وتزايد الخلل. لذا يجب تقريب موعد الانتخاب لاختيار شخص يتم الاتفاق عليه، ويمكنه العمل على توحيد الشعب في ظلّ الدولة العادلة، وعلى إطلاق مسيرة الإصلاح وإعادة بناء الدولة بكل مؤسّساتها».

مواصفات الرئيس كما تراه بكركي

على أبواب المهلة الدستورية لانتخاب خلف لإميل لحود، اتخذت بكركي، بلسان البطريرك ومجلس الأساقفة، مواقف أبرَزَت مقاربة الكنيسة للاستحقاق الموشك على الشغور والفوضى. في النداء الثامن في ١٩ أيلول ٢٠٠٧، رَسَمَ مجلس الأساقفة مواصفات الرئيس الجديد الذي «يجمع بين اللبنانيين من جميع الفئات، وأن يكون مجرّباً وذا خبرة في معالجة الشأن السياسي وذا رأي حصيف، ويقوى على أخذ قراره بذاته، فيفرض هيبة الدولة، ويعمل على بسط سلطتها على جميع المواطنين». لاحظ

أن «من واجب النواب المحترمين أن يحضروا جلسة الانتخاب، قياماً بما عليهم من مسؤولية تجاه وطنهم ومواطنيهم. والإستنكاف في هذا المجال يُعتبر مقاطعة للوطن، وما من أحد، مهما علا قدره وعظم شأنه، في استطاعته أن يقاطع وطنه، ويساهم في عرقلة أموره». ورغم تمسّكهم بالتوافق، لم يرَ فيه الأساقفة الموارنة في ٤ نيسان ٢٠٠٧ «تعطيلاً لآليّة الحكم والقرارات في البلاد، ومنح كلّ مذهب أو حزب أو فئة حقّ الفيتو على القرارات السياسيّة، لأنّ في ذلك خروجاً على أحكام الدستور وتفسيراً يتناقض وروحية الوفاق الوطني»، حاضّين على إجراء انتخابات الرئاسة في المهلة الدستورية في معزل عن الجدل المحيط بالنصاب. وجدوا في ٩ أيار ٢٠٠٧، أن انتخاب الرئيس بأكبر عدد من الأصوات يوفر له «الهيبة والسلطة والمناعة ما يجعل منه حَكَماً بين جميع الأفرقاء». وهكذا كرّت سبحة مواقف مماثلة لمجلس الأساقفة الموارنة مطلع كل شهر.

بدوره البطريرك نصرالله صفير أيّد انتخاب بطرس حرب أو نسيب لحود، واستاء من مقاطعة جلسة الانتخاب من غير أن يرَ مبرّرات لذلك، وقدّم دعماً غير مشروط للموالاة. آثر دائماً الكلام عن مواصفات الرئيس، وتحدّث في ٢٠ حزيران ٢٠٠٧ عن رئيس «يكون قراره من ذاته ويعرف كيف يدير الناس وشؤون الجمهورية، مستقلاً في رأيه ويأخذ طبعاً برأي الناس، إنما القرار يعود إليه، لا يخجل مستقبله بماضيه، ويكون متجرّداً ورجل حزم ويتعالى عن الصغائر، وذا خبرة وممارسة».

محاولات جمع المسيحيين

بعد اجتماعين عقدهما مع الزعماء المسيحيين في قوى ٨ و١٤ آذار، كلٌ من الطرفين على حدة في بكركي، رعى البطريرك سبعة اجتماعات عقدتها لجنة رباعية جمعت، إلى أساقفة، ممثلي أقطاب الموارنة (ميشال عون وسليمان فرنجيه وأمين الجميّل وسمير جعجع)، وناقشت معايير الترشيح ومواصفات المرشحين، ولكنها أخفقت في اقتراح آلية اختيارهم، وكذلك في أسمائهم وسبل التوصّل إلى تفاهم على لائحة يُستخرج منها اسم أو اثنان. فتهاوت مهمتها بعدما اقتصرت على وضع عناوين عامة. حلّت اللجنة الرباعية محلّ اجتماع مستحيل كان البطريرك يريد أن يجمع فيه

الزعماء الموارنة الأربعة الذين يديرون الإنقسام المسيحي، والماروني خصوصاً، حيال استحقاق الرئاسة كجزء لا يتجزأ من النزاع الأعم بين قطبي التنافس على الإمساك بالسلطة في لبنان: سعد الحريري ومن ورائه السنّة اللبنانيون، وحزب الله ومن ورائه الشيعة اللبنانيون. أما الزعماء الموارنة فانشطروا نصفين. أحدهما متحالف مع هذا، والآخر مع ذاك.

تكرار تجربة ١٩٨٨

وعلى غرار ما حصل قبل ١٩ عاماً، عندما دعته وساطة أميركية بين المسيحيين وسوريا، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، إلى وضع لائحة بخمسة مرشحين للرئاسة يصير إلى اختيار أحدهم، أُرسلت إلى دمشق فرفضتها، دعته وساطة فرنسية في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٧ إلى محاولة مماثلة. أفضت المحاولة الأولى إلى إحراج البطريرك في اختيار كان يعتبره من صلاحيات مجلس النواب. لكن تفاقم الإنقسام بعد انتهاء ولاية أمين الجميّل، دفعه إلى المجازفة. جَمَعَ النواب المسيحيين في بكركي، وأجرى بينهم اقتراعاً سرّياً لاختيار المرشحين الخمسة. لم يُؤخذ بجهد البطريرك فغضب.

طلبت باريس من البطريرك، مجدّداً عام ٢٠٠٧، عبر موفدين خاصين للرئيس الفرنسي، هما الأمين العام للرئاسة كلود غيّان والمستشار الديبلوماسي في الإليزيه بوريس بوايون، استعادة المحاولة، وقد حملا إليه آلية انتخاب رئيس توافقي تقضي بوضعه لائحة بثلاثة أو خمسة مرشحين، تمهّد لانتخاب أحدهم. كان ردّ الفعل الحتمي للبطريرك الرفض القاطع، امتعاضاً ممّا كان قد خَبِرَه. ثم وجد نفسه مرغماً على الرضوخ لطلب اقترن بتحميله وزر فراغ دستوري محتمل، يُعوَّل للحؤول دونه على دور رئيسي لبكركي وافق عليه الأفرقاء اللبنانيون وتدعمه باريس وواشنطن والاتحاد الأوروبي. تحت وطأة التهويل والتخويف قَبِلَ بالمهمة في لقاء جمعه ببرنار كوشنير في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧. طلب نصرالله صفير من الوزير الفرنسي ضمانات تجنّبه إخفاق لائحة عام ١٩٨٨، فوُضعت أمام عينيه الآلية الفرنسية: لائحة أسماء تذهب إلى نبيه برّي وسعد الحريري للاتفاق على اسم أو أكثر منها. بعد ذلك يذهب الجميع إلى مجلس النواب

لانتخاب الرئيس بثلثي الأصوات. كان الضمان الرئيسي الذي تشبّث به البطريرك، أن تحمل لائحته الأفرقاء جميعاً إلى مجلس النواب فوراً للشروع في الانتخاب، وتفادي شغور الرئاسة الأولى.

لم تكن لائحة المرشحين الستة المبادرة الأولى للكنيسة المارونية في سعيها إلى إنقاذ انتخابات الرئاسة من السقوط. وجدت نفسها مجدّداً معنية بالكيان والنظام، وبالمنصب كذلك المهدّد بالإهدار. طرح البطريرك بداية مواصفات كان يراها في المرشح العتيد، وأبلغها إلى رئيس المجلس عندما زاره في بكركي في ٢٤ أيلول ٢٠٠٧، عشية بدء المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس، مستطلعاً رأيه في أسماء مطابقة لهذه المواصفات.

بعد ظهر ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧ سلّم رأس الكنيسة المارونية إلى الموفد الفرنسي الخاص جان كلود كوسران والقائم بأعمال السفارة الفرنسية أندريه باران لائحة من ستة أسماء، ضمّت المرشحين المعلنين لقوى ١٤ آذار بطرس حرب ونسيب لحود وروبير غانم، والمرشح المعلن للتيّار الوطني الحر وحزب الله ميشال عون، والمرشح الدائم للبطريرك ميشال إده، إلى اسم سادس هو ميشال بشارة الخوري نجل أول رئيس للبنان المستقل، اقترحته عليه شخصية أرثوذكسية مسموعة الكلمة في بكركي وتحظى بتقدير واحترام كبيرين لدى البطريرك هي فؤاد بطرس.

لم يتسلّم أندره باران لائحة مكتوبة، بل تولى هو بخط يده تدوين الأسماء الستة. تفادى نصرالله صفير أن يترك للتاريخ، وللكنيسة المارونية التي في حسبان بطريركها وأبنائها لا تفنى، بخط يده أسماء اقترحها لرئاسة الجمهورية.

كان ميشال إده مرشحه الحقيقي والجدّي الوحيد، بعدما حملته الضغوط على تضييق الخيارات. ولكنه لم يتوقع انتخاب ميشال الخوري. رفض بلا تحفّظ ميشال عون من جراء تقويمه العدائي والسلبي له، وتعاطف مع بطرس حرب ونسيب لحود، ولكنه تيقّن من صعوبة انتخابهما في ظلّ توازن قوى داخلي يُلقي حزب الله وسلاحه بثقله على مسار الاستحقاق الرئاسي. عندما ذهب إلى الفاتيكان يرافقه المطران شكرالله الحاج بين ٥ أيلول ٢٠٠٧ و١٤ منه، قابل نصرالله صفير البابا بينيديكتوس السادس

عشر في خلوتين، أولى في ٧ أيلول وثانية في ١٠ أيلول، أفصح له فيها عن الأخطار التي تهدّد كيان لبنان والموارنة، ومخاوفه على مصيرهم السياسي من فراغ يصيب رئاسة الجمهورية. وطرح أمام الحبر الأعظم اسمين قال إنهما يحملان قيم الكنيسة المارونية: أحدهما ميشال إده عدّه سياسياً مخضرماً ومجرّباً قادراً بكفاياته العالية في الحوار والإستيعاب على حلّ الأزمة مع الطبقة السياسية، والآخر دميانوس قطار شاب قادر على مواجهة أزمة إحباط الشباب المسيحي.

مساء ١٤ تشرين الثاني، نقل جان كلود كوسران لائحة الأسماء الستة إلى نبيه برّي وسعد الحريري، ثم حملها إلى باريس. بعد ثلاثة أيام اجتمع رئيس المجلس ورئيس تيّار المستقبل لمناقشتها، من غير أن يتوصّلا إلى اتفاق على اسم منها أو أكثر. رفض نبيه برّي المرشحين الثلاثة لقوى ١٤ آذار (بطرس حرب ونسيب لحود وروبير غانم) وميشال الخوري، وأيّد ميشال عون، ورجّح فرصة التوافق على ميشال إده. في المقابل رفض سعد الحريري ميشال عون وميشال إده، وأيّد مرشحي قوى ١٤ آذار، ورجّح التوافق على روبير غانم. اجتمعا مجدّداً في ٢٠ تشرين الثاني في حضور برنار كوشنير، وكرّسا خلافهما على لائحة البطريرك. فاتَحَ نبيه برّي سعد الحريري بتوافق الفرصة الأخيرة على ميشال إده فرفض. عندئذٍ طارت لائحة البطريرك للمرة الثانية.

تأكد إقبال الرئاسة اللبنانية على الشغور.

عندما عاد برنار كوشنير إلى بيروت في ١٨ تشرين الثاني بغية إنقاذ وساطته، لم يُخفِ استياءه من خذلان الأفرقاء له، قائلاً إنه صار أقل ثقة بالحلّ. مساء ٢٠ تشرين الثاني قصد بكركي، حاملاً رسالة تقدير من حكومته إلى البطريرك لشجاعته في التجاوب مع الوساطة الفرنسية، وتضحيته بوضع لائحة بمرشحيه رغم رفضها. استقبله البطريرك بامتعاض وبرودة، قائلاً: ماذا جئت تطلب مني بعد؟

اكتفى الوزير الفرنسي بالقول: كانوا قد وعدونا بالأخذ بالأسماء والاتفاق على أحدها، ولا نعرف لماذا أخلّوا بهذا التعهّد. لم نعرف السبب.

الخيار الحتمي

الجيش بديلاً من الفراغ

قلة ممّن يُصغي إليهم البطريرك سمعوا منه، في أكثر من مناسبة حتى عشية نهاية ولاية إميل لحود، يقول إن حلول الفراغ الدستوري يجعل المخرج الوحيد بانتخاب قائد الجيش رئيساً، ولا مرشح سواه بعدئذ. لم يرد اسم ميشال سليمان في أي من اللوائح والاقتراحات التي سئل عنها أو عرضها، ونظَرَ دائماً إلى الاستحقاق في المهلة الدستورية على أنه انتخاب للرئيس الخَلَف فحسب من دون تعديل دستوري، فاستبعد في آن قائد الجيش ميشال سليمان وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. تمسّك باحترام الدستور وعدم التلاعب بأحكامه، ولكنه لم يوصد الأبواب عندما قال باكراً، في ١٧ آب ٢٠٠٧: «إذا كان تعديل الدستور ينقذ البلد فلا أعترض (...) إذا كان قائد الجيش ينقذ البلد فأهلاً وسهلاً به». توأم البطريرك النقيضين: ضد تعديل الدستور والتعرّض لأحكامه، ولكنه يؤيده عندما يفضي التعديل إلى حلّ.

كان القصد من التعديل الدستوري في نظر البطريرك الإقتراع لقائد الجيش ولا لآخر سواه، بعدما اقترن الشغور الرئاسي، في ضوء تجربة عام ١٩٨٨، بالفوضى وتفكيك المؤسسات الدستورية في غياب رئيس الدولة. ما أن يحلّ الشغور تُخلي السياسة الساحة للأمن الذي يصبح في خطر، ويحتاج إلى حزم الجيش لضمان الإستقرار وعدم زعزعته. عزّز موقفه هذا ما كان أخطره به إميل لحود بأنه سيغادر قصر بعبدا ما أن تنتهي ولايته، ولن يكون في وارد تأليف حكومة ثانية ووضع البلاد في مواجهة بينها وحكومة فؤاد السنيورة، وتكريس انقسام المؤسسات الدستورية.

تولى مدير استخبارات الجيش جورج خوري، أكثر من مرة، نقل تأييد البطريرك تعديل الدستور إلى ميشال سليمان الذي كان يلتزم الصمت حيال ما كان يبلغه من مواقف عن تأييد ترشيحه، نأياً بنفسه عن انتخابات كان من المتعذّر آنذاك الإعتقاد، في ظلّ مرشحين أقوياء كميشال عون وبطرس حرب ونسيب لحود، بإمكان إمرار تعديل دستوري.

قال البطريرك لجورج خوري: بين الفراغ وانتخاب قائد الجيش، أميل إلى الخيار الثاني.

أكثر مَن واجه قائد الجيش تحفّظهم عن ترشحه كان إلى وليد جنبلاط وسمير جعجع وميشال عون فؤاد السنيورة الذي عمل على إيصاد الأبواب دونه، وإن لمّح إلى أنه يوصدها أيضاً في وجه حاكم مصرف لبنان، ساعياً إلى دعم انتخاب نسيب لحود والتسويق له في لقاءاته المستمرة مع سفراء الدول الكبرى والعربية النافذة. لم يجمع الودّ رئيس الحكومة بميشال سليمان ورياض سلامة، وأخذ عليهما عدم مجاراته في المواجهة القاسية التي خاضها وحلفاؤه في قوى ١٤ آذار ضد إميل لحود والمعارضة.

فتح تعذّر انتخاب خلف لإميل لحود الباب واسعاً أمام خيار قائد الجيش. كان الشغور إشعاراً من طرفي النزاع بأن أحداً منهما لا يمكنه فرض مرشحه على الآخر، ولا امتلاك نصاب ثلثي مجلس النواب (٨٦ نائباً) لإمرار الإقتراع له، ولا المجازفة بنصاب يقل عن الأكثرية الموصوفة التي نصّت عليها المادة ٤٩. هكذا أضحى الجميع في المأزق، بمَن فيهم بكركي بعدما أخفقت مبادرتها. إنهارت الوساطة الفرنسية، ولم تفلح جهود الجامعة العربية عبر أمينها العام عمرو موسى الذي زار بيروت تكراراً، في الأسابيع التي سبقت شغور الرئاسة، حاملاً صيغاً شتى لتفاهم سياسي يتصدّره انتخاب الرئيس بغية تفادي الفراغ، فلم يحظَ من الأفرقاء اللبنانيين سوى على تعهّد مثلث يرمي إلى إدارة فراغ رئاسي محتوم: لا يعمد إميل لحود إلى تأليف حكومة انتقالية قبل مغادرته قصر بعبدا، ولا تقدم الغالبية على انتخاب رئيس بالأكثرية المطلقة، ولا تلجأ المعارضة إلى الشارع لتصعيد التوتر. اتفق الأفرقاء الثلاثة على حصر الأمن بالجيش، واكتفاء حكومة فؤاد السنيورة بعد انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية إليها بتسيير الشؤون العامة والمعاملات إلى حين انتخاب رئيس توافقي.

لم يعد يسع أحداً توقع إنجاز حلّ من الداخل، ولا اتفاق الزعماء اللبنانيين على انتخاب رئيسهم.

لم يكن خيار ميشال سليمان، كذلك، مفاجئاً.

خيار سليمان في الكواليس الفرنسية والعربية

قبل أشهر، وقع حدث لم يُفصح عن أسراره إلا متأخراً، في الأسبوعين السابقين لانتهاء ولاية إميل لحود. استقبل نيكولا ساركوزي في أول آب ٢٠٠٧ حسني مبارك في الإليزيه، وتحدّثا في ملفات ثنائية تتصل بعلاقات بلديهما، وتوقفا طويلاً عند انتخابات الرئاسة في لبنان. يومذاك ناقشا، بمبادرة من الرئيس المصري، اسم ميشال سليمان رئيساً للجمهورية. فاجأ حسني مبارك نظيره الفرنسي عندما راح يحدّثه عن ميشال سليمان أكثر من ساعة، ويشيد بمواصفاته، ولم يكن قد استقبله حتى ذلك الوقت. في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٧ ذهب قائد الجيش في زيارة رسمية لمصر، واستقبله رئيسها بحفاوة انطوت على مغزى ما كان قد دار بين حسني مبارك ونيكولا ساركوزي في باريس.

لم تكن الإشارات الدالة قد وصلت إلى بيروت بين آب وتشرين الثاني، ولم يكن الأمل قد انقطع نهائياً في انتخاب رئيس للجمهورية قبل انتهاء المهلة الدستورية، رغم انهيار لائحة بطريرك الموارنة. سرعان ما تلاحقت، في تشرين الثاني، وقائع لم تقتصر على وضع اسم ميشال سليمان في صدارة المرشحين للرئاسة، بل كرّسته مرشحاً وحيداً للمنصب: معتدل، غير منحاز إلى أي من قوى ٨ و١٤ آذار، حارب الإرهاب والأصولية المتطرّفة بضراوة في معركتين قاسيتين خاضهما الجيش اللبناني في كانون الثاني ٢٠٠٠ في جرود الضنية، وبين أيار وأيلول ٢٠٠٧ في مخيم نهر البارد، يحظى باحترام اللبنانيين جميعاً، ومتعاون مع سوريا على نحو لا يوفر حجّة تحول دون انتخابه.

بعدما كانت قد اكتفت معها حتى هذا الوقت بمكالمة هاتفية في ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٧، الأولى في اتصال مباشر بينهما، فتحت باريس حواراً مباشراً مع دمشق في ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧، في لقاء جمع برنار كوشنير ووليد المعلم على هامش مؤتمر دولي خاص بالعراق عقد في اسطمبول. حضّ الوزير الفرنسي نظيره السوري على المساعدة في انتخاب رئيس للبنان بلا تدخّل خارجي، ومراعاة الأصول والمهل الدستورية في إمرار الاستحقاق بتوافق وطني. في الساعات التالية، بنبرة متغطرسة، أطلقت كوندوليسا رايس موقفاً مماثلاً عندما كشفت أنها أبلغت إلى وليد المعلم رسالة صارمة مشابهة هي

عدم تدخّل حكومته في الشؤون اللبنانية. كان المنطقان الفرنسي والأميركي متداخلين ومتناقضين من وجهة نظر سورية: إحداهما تدعو دمشق إلى التدخّل لإجراء الانتخابات الرئاسية، والأخرى تحظر عليها أي دور يعرقل الانتخابات.

كان بشّار الأسد استقبل في هذه الأثناء، في ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧، مبعوثين رفيعين للرئيس الفرنسي هما أمين سرّ الرئاسة كلود غيّان والمستشار الديبلوماسي جان دافيد ليفيت، اللذان مثلا مذ ذاك خط الحوار غير المباشر بين نيكولا ساركوزي وبشّار الأسد، فاتحة علاقات جديدة بين البلدين نحو تطبيع للعلاقات لاول مرة منذ السنوات الثلاث الأخيرة من عهد جاك شيراك. لم تكن قد تبلورت، في ذلك الحين، في ذهن برنار كوشنير فكرة تحميل البطريرك نصرالله صفير كرة نار اسمها لائحة بمرشحين للرئاسة. أصرّ نيكولا ساركوزي على انتخاب رئيس للبنان، أي رئيس يتوافق عليه طرفا النزاع، وكَتَمَ في الوقت نفسه خيار ميشال سليمان الذي كان توافق عليه مع الرئيس المصري كأحد الخيارات المحتملة. كان السباق محموماً للحؤول دون تكرار تجربة عام ١٩٨٨، وتجريد الجمهورية من رئيسها.

في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧، تفادياً لفراغ بدا وشيكاً بعد رفض لائحة بكركي، حمل كلود غيّان، في زيارة ثانية للرئيس السوري اسم ميشال سليمان. بعدما كان المرشح الأكثر اطمئناناً لدمشق على نحو حمل باريس على توقّع ضغطها على حلفائها اللبنانيين للمضي في انتخابه فوراً، اكتشفت أن المسؤولين السوريين اكتفوا بهزّ الرأس إيجاباً عندما طُرح الاسم امامهم.

لكن الأيام القريبة حسمت نهائياً خيار قائد الجيش في أروقة دولية، قبل أن يتيقن اللبنانيون من أنه، في الوقت الملائم، سيكون رئيسهم الـ١٨.

بين ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧ و٢٧ منه انعقد في أنابوليس مؤتمر دولي حضره ممثلون للأمم المتحدة والدول الكبرى والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية واسرائيل، إلى دول أخرى معنية بينها سوريا بلغ عددهم ٤٠ مشاركاً، لمناقشة فرص السلام حمل اسم عاصمة ولاية ميريلاند. لم يفضِ إلى حصيلة ملموسة على صعيد السلام العربي الإسرائيلي، بيد أن وقائع غير محسوبة كانت تدور في غرفه المغلقة

تناولت انتخابات الرئاسة اللبنانية، محورها الإتحاد الأوروبي وأخصّه فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، والدولتان العربيتان المؤثرتان في لبنان، مصر والسعودية، من غير أن تكون دمشق طرفاً في ما يجري.

عشية افتتاح أعمال المؤتمر، دعت الخارجية الأميركية الدول المشاركة إلى عشاء تكريمي سبقه استقبال. في القاعة الفسيحة الأنيقة اقترب وزير الخارجية الإيطالي ماسيمو داليما من وزير الخارجية اللبناني بالوكالة طارق متري قائلاً: مبروك.

سأله: على ماذا؟

قال: ميشال سليمان. قُضي الأمر.

سأل طارق متري: هل اتفق عليه؟

قال ماسيمو داليما: أعتقد. نحن، الأوروبيين، عملنا من أجله.

مرّ بالوزيرين نظيرهما المصري أحمد أبوالغيط قائلاً بدوره: ما هذا. ميشال سليمان ممتاز وأحسن خيار.

ردّ الوزير اللبناني: أنتَ أيضاً على علم بالأمر.

قال: أخبروني.

قال طارق متري: إذاً أنا آخر مَن يعلم. ليس لي في الأمر شيء. لكن حسناً أنني علمت منكم.

في تلك الأثناء كانت قد وصلت إلى حلقة الوزراء الثلاثة صاحبة الدعوة كوندوليسا رايس لتحية ضيوفها، فخاطبها أحمد أبوالغيط: تهانينا. صار لديهم رئيس.

وأشار إلى نظيره اللبناني.

قالت الوزيرة الأميركية، وقد أظهرت دهشة على وجهها: حقاً.

ردّ طارق متري: هذا ما يقولونه لي.

سألت، وهي توحي بعدم معرفتها بالأمر: مَن يكون؟

قال طارق متري: قالوا إنه ميشال سليمان.

قالت: هل هو العسكري؟

قال الوزير اللبناني: نعم هو العسكري. إنه قائد الجيش.

قالت: ولكن انتخابه يتطلّب تعديل الدستور، وأعرف أن موقفكم ضد تعديل الدستور.

ردّ طارق متري: أعرف.

فُضّت الحلقة. توجّه الوزير اللبناني إلى سفيري لبنان في الأمم المتحدة وواشنطن نوّاف سلام وأنطوان شديد يستفسر معرفتهما بما باغته سماعه، وكانا فوجئا مثله: صار لدينا رئيس.

كان ردّ أنطوان شديد في اليوم التالي أن الأميركيين سألوا عن قائد الجيش وطلبوا نبذة عنه.

خابر طارق متري فؤاد السنيورة في بيروت وأطلعه على فحوى ما سمعه. أوحى جواب رئيس الحكومة بأنه على علم مسبق.

فاجأ التحوّل إلى خيار ميشال سليمان على هامش مؤتمر أنابوليس مسؤولين لبنانيين كثيرين. كانوا لمسوا من السفير الأميركي جيفري فلتمان حماسة زائدة لانتخاب ميشال إده، بعد حماسة مشابهة لانتخاب نسيب لحود عبّر عنها أمام وزراء حيل دونه عدم موافقة واشنطن على انتخابه بنصاب النصف +١. منذ شغور الرئاسة بعد انتهاء ولاية إميل لحود، راح السفير يتحدّث باهتمام بالغ عن ضرورة انتخاب رئيس بتوافق اللبنانيين، نائياً بنفسه عن الحضّ على رئيس ترشحه الغالبية النيابية الممثلة في قوى ١٤ آذار. إلى وقت قال جيفري فلتمان أمام سياسيين لبنانيين موالين بعد تعثر الاتفاق على لائحة بطريرك الموارنة: لا تريدون ميشال إده. إذاً تفضّلون ميشال سليمان الذي هو خيار الآخرين.

كرّر الكلام نفسه أمام طارق متري.

لم يسبق للسفير أن تحدّث عن قائد الجيش كمرشح محتمل، وتسلّح باستمرار بوجهة نظر إدارته المعارضة تعديل الدستور، قائلة بانتخاب يراعي الأصول المنصوص عليها. في رسالة كان وجهها إلى مسؤول لبناني سابق، سجّل جيفري فلتمان أكثر من انتقاد على قائد الجيش، جازماً بأن واشنطن لا تدعم ترشيحه.

حبّذت الإدارة ميشال إده لأسباب شتى: لا يتطلّب انتخابه تعديلاً دستورياً لا تؤيده، تمثّل سيرته السياسية الطويلة جزءاً من النظام الديموقراطي اللبناني، انفتاحه على طرفي النزاع. لم يخفِ جيفري فلتمان في إطرائه ميشال إده ملاحظة ذات دلالة، هي علاقته الوثيقة بحزب الله ودعمه مقاومته المسلحة ضد إسرائيل. بل غالى في ملاحظته تلك إذ وصف ميشال إده بمعاداته السامية، في إشارة صريحة إلى موقفه العقائدي المتصلّب والرافض للصهيونية.

لم يُطابق الموقف الأوروبي وجهة النظر الأميركية من قائد الجيش. لم ينظر وزراء خارجية فرنسا برنار كوشنير وإيطاليا ماسيمو داليما وإسبانيا ميغل أنخل موراتينوس إليه على أنه مرشح قوى ٨ آذار أو مرشح سوريا، رغم أن أحمد أبوالغيط الأكثر حماسة له وجد في حياد ميشال سليمان بين قوى ٨ و١٤ آذار وتفاديه التورّط مع أحدهما ضد الآخر علامة سلبية، بسبب الدعم غير المشروط الذي وفّرته القاهرة للغالبية النيابية. لم يتوخّ الوزراء الأوروبيون من تأييدهم انتخابه إرضاء سوريا. بيد أنهم لم يروا انتخابه وفق ما أسرّوا به إلى وزراء لبنانيين مصدر إزعاج للرئيس السوري على نحو ما يعنيه ترشيح بطرس حرب ونسيب لحود.

أظهر ماسيمو داليما على أثر اجتماعه بميشال عون في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧، امتعاضه من طريقة مقاربته الاستحقاق الرئاسي، وإصراره على رفض أي تسوية تستبعده عن المنصب. كان الوزير الزائر يرغب في بذل جهد أخير يسبق نهاية ولاية إميل لحود، بالحصول على تفاهم على اسم من لائحة البطريرك سوى الجنرال، يتفق عليه مع الأخير ونبيه برّي وسعد الحريري. في الرابية سمع شروط العماد: إن لم يكن هو الرئيس، فهو الذي يختاره.

على الأثر انتهى إلى خلاصة أطلع طارق متري عليها: أنتم في حاجة إلى رئيس كميشال سليمان لأنه قائد الجيش الذي تتمثّل فيه كل الطوائف ويحظى بدعمها، وهو على الحياد.

الموالاة غيّرت موقفها

واقع الأمر أن ما دار في مؤتمر أنابوليس أتى ثمرة متوقعة لما كان قد سبقه في بيروت، قبل أقل من ٤٨ ساعة، وأُبقي قيد الكتمان إلى غداة انتهاء أعمال المؤتمر الدولي عندما أُفصح عنه، وفاجأ الجميع. لم تكن مصر وفرنسا بعيدة تماماً عمّا تقرّر بين القادة الفعليين لقوى ١٤ آذار.

من دون إشعار مسبق، وخلافاً لإرادة كانوا عبّروا عنها مراراً برفض تعديل الدستور ووصول عسكري إلى الرئاسة، اجتمع فؤاد السنيورة ووليد جنبلاط وسعد الحريري في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧، عشية نهاية ولاية إميل لحود، في غياب الشركاء المسيحيين في قوى ١٤ آذار، واتفقوا على تأييد قائد الجيش لرئاسة الجمهورية مرشحاً توافقياً بينهم والفريق الآخر. بعد بضعة أيام، ٢٨ تشرين الثاني، كشف تيّار المستقبل بلسان نائبه عمّار حوري خيار انتخاب ميشال سليمان. فوجىء أمين الجميّل وسمير جعجع، وكذلك الشخصيات المارونية والمسيحية في الإئتلاف الموالي، وغضبوا. استدرك سعد الحريري الثغرة، واجتمع بهم تباعاً في قريطم لتبرير قرار لم يناقشه أقطاب ١٤ آذار جميعاً، وتجَاهَلَ موقف أركانها المسيحيين، وأساء إلى تعهّد كان قد قطعه هذا الفريق عندما أعلن أنه لن يساوم على ترشيح عضوين من صفوفه هما بطرس حرب ونسيب لحود لرئاسة الجمهورية. سرعان ما تدحرجت كرة الثلج. في ٢ كانون الأول ٢٠٠٧ اتخذت قوى ١٤ آذار موقفاً علنياً جامعاً بتأييد انتخاب ميشال سليمان، خيارها الوحيد، مبرّرة إياه بالسعي إلى الخروج من الفراغ الرئاسي وتجنّب انزلاق أمني وإعادة إحياء المؤسسات الدستورية في ظلّ حكومة عاجزة عن ممارسة السلطة وتطبيق قراراتها، وبرلمان لم يلتئم منذ عام ٢٠٠٦ بعدما رفض نبيه برّي مثولها أمامه.

بضعة أسباب جعلته المرشح الأوفر حظاً للاستحقاق الرئاسي:

- موقعه كقائد لمؤسسة عسكرية تحظى بتأييد الأفرقاء اللبنانيين جميعاً، ولا تجد نفسها في موقع نزاع مع أي منهم، نيطت بها مرجعية الأمن والإستقرار وفرض القانون.

- الحياد الذي اتخذه في النزاع المفتوح بين قوى ٨ و١٤ آذار، فلم يورّط الجيش فيه.

- تعطيل ترشيح ميشال عون، القائد السابق للجيش الذي لا يسعه عندئذ وهو يرى تعثّر وصوله إلى الرئاسة رفض انتخاب قائد للجيش، خلف له، بديلاً منه، لا يمت إلى الطبقة السياسية بصلة.

- تنكّر قوى ١٤ آذار لخياري بطرس حرب ونسيب لحود اللذين اقترن احتمال انتخابهما بنصاب النصف +١، فلم تضفِ مرة على ترشيحهما الطابع التوافقي كميشال سليمان، وأبرَزَتهما على أنهما مرشحا تحد.

بين جنرالين

هكذا أضحى الجنرالان ميشال عون ميشال سليمان، بعد خروج الجنرال الثالث إميل لحود من المعادلة، وجهاً لوجه: عشية الشغور الرئاسي تبنّت قوى ١٤ آذار فجأة قائد الجيش مرشحاً توافقياً، وغداته تبنّى حزب الله في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ميشال عون مرشحاً دائماً للمنصب ونقطة ارتكاز أساسية لأي حلّ بانتخاب ميشال سليمان أو بسواه. كانت المعارضة طرحت اسمه قبل أشهر مرشحاً محتملاً، فرفضته الموالاة عندما عدّته قريباً من سوريا التي رشحته عام ١٩٩٨ لقيادة الجيش. أضف علاقاته الوثيقة بدمشق وتجاوزه مرحلة ما بعد اغتيال رفيق الحريري بإبقائه على التنسيق الأمني مع الجيش السوري من وراء الحدود، نائياً بنفسه عن قطيعة حكومة فؤاد السنيورة وحلفائها وعدائهما للنظام السوري. عندما اقترحته الموالاة شككت المعارضة في أهداف قبول قوى ١٤ آذار ما كانت رفضته قبلاً، فأضحى ترشيح قائد الجيش محور تجاذب حاد أدخله في متاهة الإنقسام والشروط المتصلبة المتبادلة.

في الغالب الجنرالات أعداء حقيقيون بعضهم للبعض الآخر. كان إميل لحود في قيادة الجيش عدواً لميشال عون قبل إطاحة الجيش السوري له في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠. في الرئاسة كان إميل لحود حتى عام ٢٠٠٥ خصماً لميشال عون والألوف من أنصاره في الشارع، فنكّل بهم واعتقلهم وسجنهم كلما تحرّكوا في الشارع. لكنه انقلب على هذا الموقف بعد اغتيال رفيق الحريري عندما أغلق الرئيس، من طريق

عودة الجنرال المنفي إلى باريس، كل الملفات والملاحقات القضائية التي حالت دون رجوعه إلى وطنه حتى ٥ أيار ٢٠٠٥. مذ ذاك أصبح ميشال عون عنصر توازن في اللعبة السياسية في مواجهة سعد الحريري ووليد جنبلاط قبل إطلاق سمير جعجع من السجن في ٢٦ تموز ٢٠٠٥ بقانون عفو أقرّه مجلس النواب، كي يعود ميشال عون وسمير جعجع مجدّداً إلى النزف المفتوح بينهما في الطائفة والشارع والتحالفات. ثم تولّدت مشكلة العداء بين الجنرالين الآخرين. حتى ما قبل ترشيح ميشال سليمان للرئاسة، لم يكن ثمّة موجب لخلاف مع ميشال عون الذي عدّ نفسه منذ الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥، وهو الزعيم الأكثر تمثيلاً للمسيحيين والموارنة خصوصاً، رئيساً محتملاً للاستحقاق الجديد، كي يستعيد آمالاً بحلم أوشك أن يتحقق عام ١٩٨٨ قبل أن يطيح صاحبه. كل جنرال حَسِبَ وصوله إلى السلطة استثناء، ولكنه جازف بخياره.

في ظلّ الترشيح الحتمي لميشال عون، كان من المستحيل توقع تخلي حزب الله عنه لتأييد سواه. في المقابل كان ترشيح ميشال سليمان للرئاسة العقبة الجدّية، بل الوحيدة، للحؤول دون انتخاب ميشال عون.

مذ صار إلى اختياره مرشحاً توافقياً، بات على ميشال سليمان الذي أكثر من تجواله على قيادات الموالاة والمعارضة وبطريرك الموارنة للإصغاء إلى نظرتهم إلى المهمات المطلوبة من وصوله إلى الرئاسة تتبّع الجهود الساعية إلى توافق من طراز آخر، هو آلية تعديل الدستور لإزالة المانع دون ترشحه وانتخابه. مثّل ذلك أيضاً مأزقاً إضافياً. لم يكن الإسم قد حظي فعلاً بإجماع طرفي النزاع بعدما غالت الموالاة في تأييده، وراحت تؤكد مرة بعد أخرى أنه خيارها النهائي، ملوّحة مجدّداً وبسذاجة هذه المرة بالعودة إلى نصاب النصف +١ لانتخابه. غالت المعارضة بدورها في التشكيك في تأييد يؤول في نهاية المطاف إلى تنصّل حزب الله من ترشيح حليفه الرئيسي ميشال عون. لم يكن حزب الله مستعداً حينذاك لمجازفة كهذه. نادى بنقيضين لا يجتمعان كي يوحي بأنه ليس جاهزاً بعد لإبرام صفقة انتخابات الرئاسة: رئيس توافقي للجمهورية يحظى بتأييد كل الأفرقاء، والتمسّك بميشال عون الذي أضحى عنده فقط صورة الرئيس التوافقي.

المأزق الدستوري

مذ طُرح اسم ميشال سليمان مرشحاً توافقياً، طافت إلى السطح أزمة دستورية جديدة تمحورت حول التساؤل الآتي: أي نصاب دستوري ينتخبه رئيساً للدولة؟ قال رأي باستمرار أحكام المادة ٤٩ كونها غير مقترنة بمهلة أو واقع محدّد تفقد معه القيود التي تشترطها لانتخاب رئيس الجمهورية، وخصوصاً الفقرة الثالثة منها التي تتطلّب استقالة موظفي الفئة الأولى قبل سنتين من بدء المهلة الدستورية للانتخاب. وقال رأي آخر إن قيود الفقرة الثالثة ترتبط بالمهلة الدستورية لدعوة المجلس إلى انتخاب الرئيس عملاً بالمادة ٧٣، حتى إذا انقضت ولم يُصر إلى انتخاب خلف للرئيس الحالي، طُبقت أحكام المادة ٧٤ التي تدعو إلى الشروع فوراً في انتخاب الخلف، بعد شغور المنصب، بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر. وتصحّ الحال الأخيرة عن سبب آخر، في رأي المنادين بهذا الرأي، على الشغور من جراء تعذّر انتخاب رئيس الدولة نظراً إلى كونه مباغتاً واستثنائياً تماماً كالوفاة والإستقالة. قال بهذا الرأي نائب تيّار المستقبل ووزير العدل الأسبق بهيج طبّارة. وتبعاً للمادة ٧٣، تبدأ المهلة الدستورية لشروع مجلس النواب في انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفاً لإميل لحود في ٢٥ أيلول ٢٠٠٧، وتنتهي في الساعة صفر من منتصف ليل ٢٣ ٢٤ تشرين الثاني، اليوم الأخير من ولايته.

الدعوة إلى الانتخاب والإنقسام الدستوري

لم تكمن المشكلة في هذا الجانب فحسب. قبل الخوض في الجدل حول المادتين ٧٣ و٧٤ من الدستور، كان دار جدل عقيم موصد الأفق، أضحى أكثر تعقيداً من تعديل الدستور، هو تحديد المرجعية المنوط بها ذلك. تحت وطأة طعن إميل لحود ونبيه برّي وحزب الله في شرعية حكومة فؤاد السنيورة، ورفض مثولها أمام مجلس النواب بسبب افتقارها إلى ممثلي طائفة رئيسية كبرى كانوا استقالوا منها، كان من المتعذّر إقناع المعارضة بتقدّم حكومة فؤاد السنيورة بتعديل دستوري لانتخاب ميشال سليمان. لا رئيس الجمهورية مستعد، في ظلّ واقعها هذا، لترؤس جلسة لها من أجل وضع تعديل دستوري تجيزه لها المادة ٧٦ إذ تنيط به وضع مشروع تعديل دستوري، ولا

نبيه برّي مستعد بدوره لوضع اقتراح نيابي بتعديل دستوري تجيزه للبرلمان أيضاً المادة ٧٧ في حضور حكومة يصفها وحلفاؤه بأنها غير شرعية وغير ميثاقية.

في حمأة الإنقسام والاتهامات والطعون المتبادلة، فقدت السلطتان الإشتراعية والإجرائية قدرتهما على ممارستهما صلاحياتهما الدستورية. سرعان ما انضم إليهما عامل أكثر دقة وحساسية هو انقضاء المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس، منتصف ليل ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧، فشغرت الرئاسة.

حدّد رئيس المجلس نبيه برّي ضوابط جديدة لانتخابات الرئاسة بإخراجها من تحت مظلة المادة ٧٣ التي تحدّد مهلة شهرين حداً أقصى، وشهراً حداً أدنى لانتخاب الرئيس، بغية القول بانقضاء المهلة الدستورية غير القابلة للتمديد. أخذ باستشارة دستورية كان قد قدّمها الدكتور إدمون ربّاط إلى سلفه الرئيس السابق للبرلمان حسين الحسيني في ١٤ كانون الأول ١٩٨٧، قبل أشهر من نهاية ولاية أمين الجميّل، عندما وجد أن خلوّ منصب الرئاسة بسبب عدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية يقع، بعد انقضاء المهلة الدستورية، تحت أحكام المادة ٧٤، واعتبار هذا الشغور من ضمن «أو سبب آخر». في استشارته تلك، قال إدمون ربّاط: «لا شك في أنه يتوجّب على المجلس الإلتئام، حتى إذا لم يكن ذلك في الفترة المحدّدة في المادة ٧٣ من الدستور، أي بعد انقضائها، وذلك لأنه يقتضي عليه الاجتماع فوراً بحكم القانون، وإن التأخر في إتمام الواجب الدستوري خير من إهماله».

تبنّى نبيه برّي هذا المخرج بعدما كان قد اقترحه عليه بهيج طبارة في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٧، وحاز تأييد سعد الحريري ووليد جنبلاط، قبل أن يرفضه بعنف فؤاد السنيورة في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٨. كان بهيج طبّارة قد طرح بداية، عشية الجلسة الثامنة لانعقاد مجلس النواب لانتخاب الرئيس في ١١ كانون الأول ٢٠٠٧، آلية لبلوغ المخرج عبر إعادة وصل علاقة الحكومة بمجلس النواب، وتمكينهما من الاجتماع لإقرار تعديل للمادة ٤٩، يقضي بتعليق أحكام الفقرة الثانية منها وإتاحة المجال أمام انتخاب قائد الجيش، بعدما فقدت المادة ٧٣ مفاعيلها: يدعو رئيس الحكومة مجلس الوزراء إلى جلسة يحضرها الوزراء المستقيلون الشيعة الخمسة والأرثوذكسي، يقتصر جدول أعمالها على بند واحد هو تعديل المادة ٤٩ بحيث يمكن انتخاب موظفي الفئة

الأولى للرئاسة من دون شرط الإستقالة المسبقة، على أن يعلن الوزراء المستقيلون في مستهلها أنهم يتحفظون عن كل القرارات والمراسيم التي أصدرتها حكومة فؤاد السنيورة منذ استقالاتهم، وأن حضورهم الجلسة هو من أجل إقرار تعديل الدستور فقط. ويُدوّن هذا التصريح في محضر الجلسة، ولا يعقب رئيسها على هذا التحفظ ملتزماً الصمت حياله. ويقرّ مجلس الوزراء في جلسة لا تستغرق أكثر من ١٠ دقائق تعديلاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ لمرة واحدة لانتخاب قائد الجيش، ويُحال مشروع القانون الدستوري على مجلس النواب الذي يلتئم في حضور الحكومة مكتملة الأعضاء لإقراره والتصويت عليه. ويصبح من ثمّ نافذاً فور نشره على باب البرلمان. بعد رفع الجلسة العامة لمجلس النواب، تفتتح أخرى لانتخاب ميشال سليمان. عندئذ تصبح حكومة فؤاد السنيورة في حكم المستقيلة عملاً بأحكام المادة ٦٩.

طُرح هذا الإقتراح بعد ١١ يوماً على شغور الرئاسة، في منزل رئيس المجلس في عين التينة مساء ٥ كانون الأول ٢٠٠٧، في حضور برنار كوشنير الذي أصرّ على إنجاح الوساطة الفرنسية بإيجاد مخرج سريع للفراغ الرئاسي وللألية الدستورية لانتخاب ميشال سليمان، حيث اجتمع نبيه برّي وشقيقه محمود وعضو المجلس الدستوري عفيف المقدّم من جهة، وسعد الحريري وبهيج طبّارة ونادر الحريري من جهة أخرى.

ما أن أنهى بهيج طبارة اقتراحه، انتفض وزير الخارجية الفرنسي بحماسة، وقال لرئيس المجلس: وجدنا الحلّ (La solution est toute trouvée).

انضم سعد الحريري إلى تأييد برنار كوشنير للإقتراح، لكن نبيه برّي الذي لم يُبدِ معارضة له، استمهل مهلة للتفكير ومراجعة حلفائه.

ألحّ الوزير الفرنسي على تبنّي الإقتراح، كي يخرج المجتمعون وفي حوزتهم الحلّ الملائم. بيد أن رئيس المجلس تشبّث بمهلة للتفكير. غادر برنار كوشنير بيروت في الساعات التالية مستاء، وطُوي الإقتراح.

في وقت لاحق، مع مرور أسابيع على الفراغ دونما تمكّن الحكومة والبرلمان من اتخاذ مبادرة لملئه، ومن غير أن يكفّ نبيه برّي عن توجيه دعوة تلو أخرى إلى جلسة

انتخاب الرئيس لم يكن يكتمل نصابها، عرض بهيج طبّارة اقتراحاً آخر لم يشقّ طريقه إلى التنفيذ إلا بعد أشهر على أثر اتفاق الدوحة.

قال اقتراحه الثاني بأن انقضاء المهلة الدستورية يخرج انتخاب الرئيس من آلية المادة ٧٣، ويضعه في عهدة المادة ٧٤ التي تحتّم انتخاباً فورياً دونما المرور بالمادة ٤٩ واشتراط الإستقالة المسبقة لقائد الجيش قبل سنتين من بدء المهلة الدستورية، وقد بات الشغور في المنصب من جراء تعذّر انتخاب الخلف مشابهاً للشغور الناجم عن الوفاة أو الإستقالة، ويحتّم الإحتكام إلى المادة ٧٤. إلى استشارة إدمون ربّاط، استند بهيج طبّارة في وجهة نظره إلى قرار لمجلس شورى الدولة رقم ٣٥٣ صدر في ٢٩ أيار ٢٠٠٢ اعتبر ترشح رئيس بلدية لمقعد نيابي في انتخابات فرعية في دائرة المتن شغر بالوفاة قانونياً يُسقط القيود المانعة، وأخذ بتعليل مفاده أن القيود الموضوعة على الترشح في الأحوال العادية، لا يمكن تفسيرها إلا في نطاق ضيّق في الوضع الاستثنائي، مستنداً أيضاً إلى المادة ٣١من قانون الانتخاب.

على حافة الإنفجار

لعبة تعزيز المواقع

بعدما كانت أقرنت انتخاب الرئيس بالتوافق على المرشح للمنصب، راحت قوى ٨ آذار تطلب، مذ شغرت الرئاسة، التفاوض على اتفاق سياسي يشمل، قبل إعلان تأييدها ميشال سليمان، أولى حكومات العهد الجديد وتوزيع حصص التوزير فيها، بما في ذلك حصولها على الثلث +١ في مقاعد الحكومة، بما يمكّنها من السيطرة على نصابي الإنعقاد والتصويت في المواضيع التي تشترط غالبية موصوفة أوردتها المادة ٦٥. ناهيك بمطالبتها بقانون جديد للانتخابات النيابية. كان ميشال عون المفاوض الأصعب مراساً. وخلافاً للدستور، أصرّ للموافقة على انتخاب قائد الجيش تحديد ولايته بسنتين بدلاً من ست، الأمر الذي رفضه المرشح التوافقي وقوى ١٤ آذار،

وبعض حلفائه في المعارضة كنبيه برّي، وأثار امتعاض بكركي نظراً إلى انطواء ولاية قصيرة كهذه على مسّ هيبة الرئاسة وفاعلية دورها، إلى تشريع سابقة لا يألفها الدستور ولا الأعراف الملازمة له. طلب ميشال عون، كذلك، إبعاد سعد الحريري عن رئاسة الحكومة الجديدة ثمن إقصائه هو عن رئاسة الجمهورية. بعد الشرط الأول، رفضت الموالاة الشرط الثاني لتشكيكه في شرعية غالبيتها النيابية، ولأنه يُجرّدها من حق دستوري تنصّ عليه المادة ٥٣ في تسمية الرئيس المكلف تأليف الحكومة. لم يسعها إلا رفض كل ما كان يقترحه ميشال عون لقاء تخليه عن ترشحه. ولم يسع حزب الله إلا تأييده، أو في أحسن الأحوال، التزام الصمت تفادياً لإحراجه. من دون موافقة ميشال عون واسترضائه، كان من المتعذّر انتزاع موافقة حزب الله على انتخاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية.

توزّعت المواقع في المرحلة الجديدة: قال ميشال عون إنه لا يزال مرشحاً للرئاسة في ظلّ وجود مرشح توافقي آخر. ونظر حزب الله إلى انتخاب ميشال سليمان على أنه جزء من الحلّ وليس الحلّ في ذاته، موحياً سلفاً بإقرانه بتسوية سياسية أوسع نطاقاً. وعاود وليد جنبلاط الإنفتاح على رئيس المجلس، ساعياً إلى دور إيجابي مع المعارضة بالتمسّك بالتسوية وانتخاب رئيس توافقي. ولم يتردّد سعد الحريري في تكرار اتهام سوريا بتعطيل الاستحقاق، قائلاً في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٧، إن دمشق «لا تزال تحاول إطالة الفراغ في سدّة الرئاسة اللبنانية»، عازياً تعذّر انعقاد المجلس لتعديل الدستور وانتخاب ميشال سليمان إلى «ترجمة عملية لكلام نائب الرئيس السوري فاروق الشرع على المستوى السياسي، بعدما ترجم كلامه بالدم في جريمة اغتيال اللواء الركن الشهيد فرنسوا الحاج».

تكريس الإنقسام الداخلي

مع انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، بدا أن السلطة أضحت في يد رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، الرجل الأقوى داخل مجلس الوزراء والأكثر نفوذاً في قوى ١٤ آذار. يحظى بدعم أميركي فرنسي وسعودي مصري غير محدود. يستفيق على صوت وزيرة الخارجية الأميركية ونظيرها الفرنسي، ويعبر نهاره

بمكالمات هاتفية بكل من النظيرين الآخرين السعودي والمصري، إلى نظرائهما وزراء الأردن والخليج العربي والجامعة العربية. ولا ينقضي النهار من غير أن يتبادل التخابر مع الأمم المتحدة أو إحدى دول الإتحاد الأوروبي وأخصّها فرنسا والمانيا وإيطاليا وإسبانيا، أو تكون قد حدّثته صحيفة أو مجلة أو تلفزيون أوروبي وأميركي وعربي، أو أعلن عن اتصال بملك أو أمير أو رئيس.

كان فؤاد السنيورة الواجهة اليومية للحدث في لبنان، ورأس المواجهة مع سوريا من غير أن يستخدم مفردات سعد الحريري أو وليد جنبلاط في اتهامها بالإغتيالات والإدانة، وتوسّل الشتيمة والإهانة، أو إطلاق مواقف فجّةً حيالها. بيد أن خطابه لم يتسم مرة بالليونة والتساهل، مغلفاً إياه بنبرة هادئة استمدّها من أعصابه الباردة ضَمَرَت على الدوام اتهاماً لدمشق بتقويض النظام والإستقرار في لبنان والتدخّل في شؤونه. بإكثاره من إبراز تعلقه بالعروبة والقومية، كان يقلّل أهمية الصداقة والتحالف الذي أبرمه مع الغرب. كان رئيس الحكومة ووزير الخارجية في آن، مشرفاً على ديبلوماسية حكومته وممسكاً بمفاصلها، وخصوصاً بعد استقالة وزير الخارجية الشيعي فوزي صلوخ والمقاطعة العربية والدولية لرئيس الجمهورية. اختصر فؤاد السنيورة في شخصه شرعية سلطة استقاها من نتائج الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥، ومن ترؤسه حكومة الغالبية الموالية.

سمّاه حزب الله وحلفاؤه رجل أميركا في لبنان، من غير أن يغمض له جفن عن تزعّم خطة قوى ١٤ آذار الإمساك بكل مواقع السلطة، ومنع الفريق الآخر من مقاومته له. تمسّك بتطبيق القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١، ونادى بتخلي حزب الله عن سلاحه، ورفع شعار إرساء علاقات ديبلوماسية بين لبنان وسوريا ندّية من دولة إلى أخرى، وكذلك ترسيم الحدود بين البلدين، ووقف تدفّق الأسلحة من سوريا على حزب الله، والتمسّك باتفاق الهدنة مع إسرائيل. احتمى بمظلّة المجتمع الدولي ومجلس الأمن الذي راح يُصدر قراراً تلو آخر عن لبنان، بعد اغتيال رفيق الحريري، بغية ممارسة أوسع ضغط على سوريا لمنع تدخّلها في شؤونه.

في المقابل، اتهمت الموالاة المعارضة بالعمل على إعادة النفوذ السوري إلى لبنان، والإعداد لقلب توازن القوى بغية إلغاء اتفاق الطائف وتعطيل الدستور، وإسقاط المحكمة الدولية، ووضع البلاد على أهبة فرض نظام جديد له موال لدمشق وطهران

التي لم تتردّد في إظهار مرجعيتها الدينية والعقيدية والسياسية لحزب الله، وجهرها بأنها أمست من خلاله على تماس مع إسرائيل عبر جنوب لبنان، قبل القرار ١٧٠١ على أثر حرب تموز ٢٠٠٦ وبعده.

محاولات عربية ودولية

خرجت المشكلة من يدي فرنسا والجامعة العربية، كي تقع في عهدة اجتماع دولي رعته الأمم المتحدة وأمينها العام بان كي مون في باريس، في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٧، بعد أقل من شهر على شغور الرئاسة، شارك فيه وزراء خارجية فرنسا ومصر وإيطاليا والأردن والسعودية وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والجامعة العربية، لم تُدعَ إليه سوريا كمعني رئيسي بالأزمة، لمناقشة سبل التوصل إلى انتخاب رئيس للجمهورية. سرعان ما حاول العرب استعادة مبادرة الحلّ ووضعه عندهم، في اجتماع عقده في القاهرة في ٥ كانون الثاني ٢٠٠٨ و٦ منه، مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية. كان قد سبقه اجتماع تشاوري ضم وزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية وعمان وقطر، إلى عمرو موسى، خلص بالإجماع إلى خطة حلّ متكامل دعا الأفرقاء اللبنانيين إلى المضي فيها، ببنودها الثلاثة:

- الترحيب بتوافق الأطراف اللبنانيين على ترشيح قائد الجيش لرئاسة الجمهورية، والدعوة إلى انتخابه فوراً وفق الأصول الدستورية.
- الدعوة إلى الاتفاق الفوري على تأليف حكومة وحدة وطنية، على أن لا يتيح التشكيل ترجيح قرار أو إسقاطه بواسطة أي طرف، وتكون لرئيس الجمهورية كفة الترجيح.
- العمل على صوغ قانون جديد للانتخاب فور انتخاب الرئيس وتأليف حكومة.

كان البند الثاني قد رسم حداً أقصى لتقاسم مقاعد حكومة الوحدة الوطنية هو ١٥ وزيراً للغالبية، و١٠ وزراء للمعارضة، وخمسة وزراء لرئيس الجمهورية، وحدّ أدنى هو صيغة المثالثة بحيث ينال كل من الأفرقاء الثلاثة ١٠ وزراء، فلا يملك أي منهما نصاب فرض القرار أو تعطيله. لا تحصل الغالبية على النصف +١ واحد وهو نصاب الأكثرية

المطلقة، ولا تحصل المعارضة على الثلث +١ وهو نصاب الحؤول دون التئام مجلس الوزراء. اقترحت الموالاة الحدّ الأقصى كونها تمثّل الاكثرية النيابية، والمعارضة الحدّ الادنى كونها تطلب تطميناً حقيقياً إلى مشاركتها الجدّية في قرارات مجلس الوزراء تفادياً للإستئثار بالقرار وتجاهلها عبر ما سمّته الثلث الضامن.

تحرّك الجامعة العربية

حملت المبادرة العربية عمرو موسى على زيارة بيروت أكثر من مرة، بدءاً من ٩ كانون الثاني ٢٠٠٨، لتسويق بنودها، وخصوصاً الإصرار على انتخاب ميشال سليمان رئيساً لإخراج الوضع الداخلي من مأزق فراغ، ضرب إلى الرئاسة السلطتين الاشتراعية والإجرائية. بعدما كانت قد حظيت بدعم الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، وأضحت النافذة الوحيدة على التسوية، لم يسع عمرو موسى، من المبادرة العربية، سوى عقد اجتماع بين أمين الجميل وسعد الحريري عن الموالاة وميشال عون عن المعارضة، في مبنى البرلمان في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٨، لم يفضِ إلى نتيجة ملموسة بسبب تشبّث كل من الفريقين بتفسيره المستقل لبند تأليف حكومة الوحدة الوطنية في المبادرة العربية، وغموضهما في تحديد الدائرة القضاء في القانون الجديد للانتخاب. لم يكن انتخاب الرئيس التوافقي المشكلة، ولا آلية الانتخاب بعد انقضاء المهلة الدستورية. بيد أن أحداً لم يتوقع تنفيذ البند الأول ما لم يُكرّس الاتفاق كاملاً على البندين الآخرين.

هكذا ظلّ الانتخاب جزءاً من حلّ لمشكلة تحتاج إلى اكتمال كل عناصر التسوية دفعة واحدة، غير مجتزأة. عند هذه الخلاصة تبيّن للأمين العام للجامعة العربية أن العقبات كثيرة، من غير أن يوصد الأبواب أمام مخرج محتمل. ذلك أن الإعتقاد باستمرار الحوار كفيل بإبقاء فرص التسوية قائمة، وإن تحت وطأة ثقة معدومة بين طرفي النزاع. كانت آلية حوار مباشر بين الموالاة والمعارضة الإنجاز الوحيد لمبادرة الجامعة العربية حتى ذلك الوقت.

الإنزلاق

أذنَ التشنّج السياسي، في ظلّ شغور الرئاسة وتصاعد نبرة الشروط المتصلّبة، بفوضى وشيكة بعدما تيقّنت قوى ٨ و١٤ آذار من أن أياً منهما، بمفرده، لن يسعه فرض تسوية على الآخر. بل باتا في حاجة إلى استدراج متبادل للفوضى، بغية فرض الحلّ عليهما معاً. برّرت ذلك تدريجاً قلاقل متنقلة بين الأحياء السنّية والشيعية، وقد اتخذ الخلاف، إلى مأزق الرئاسة، بعداً مذهبياً طبعه السجال على سلاح حزب الله واتهامات بالهيمنة تارة بهذا السلاح، وطوراً باستخدام قوى ١٤ آذار السلطة. اختصر حزب الله حلفاءه، وسعد الحريري حلفاءه، فإذا بمذهبيهما وجهاً لوجه. هكذا استعدا لنزاع سنّي شيعي مفتوح توسّل الشارع.

أول الغيث ما حصل في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٨، في الذكرى الأولى لأحداث ٢٣ كانون الثاني قبل سنة بين أنصار حزب الله وتيّار المستقبل في جامعة بيروت العربية، واتخذت يومذاك مظهراً مذهبياً حملت الجيش على فرض منع التجوّل. ثم وقعت حوادث شغب في مار مخايل في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٨ بذريعة انقطاع التيّار الكهربائي على أثر مقتل مسؤول محلي في حركة أمل، تمدّدت إلى خطوط التماس التقليدية بين الشياح وعين الرمانة، وبلغت طريق المطار وأحياء أخرى، كان الجيش طرفاً فيها بإطلاق النار عليه بعدما كان أطلق عيارات نارية تحذيرية لتفريق عناصر الشغب، وإعادة فتح الطريق التي أقفلت بإطارات مشتعلة. تزامن الصدام بين حركة أمل وحزب الله والجنود الذي انتهى إلى ٧ قتلى، مع حوادث أمنية متفرّقة وقعت في ١٦ شباط و١٧ منه بين أحياء بيروتية تمثّل تماساً سنّياً شيعياً بين مسلحي تيّار المستقبل وحزب الله وحركة أمل أوقعت جرحى.

كان على وزراء الخارجية العرب أن يعودوا، في هذا الوقت، إلى الاجتماع مجدّداً في القاهرة، في محاولة رمت إلى تثبيت تعريب النزاع اللبناني، كانت الإشارة البليغة منه الحضّ على انتخاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية، تعزيزاً لدعم عربي له في استحقاق اكتسب مزيداً من التداخل بين الداخل والخارج. لم يرَ اجتماع الوزراء، لاستكشاف نتائج مبادرتهم بعد اجتماع ٥ كانون الثاني، بدّاً من تأكيد الإجماع العربي على المبادرة وبنودها الثلاثة، ودعوة الطرفين اللبنانيين إلى استئناف الحوار.

التسوية الملزمة

استنزاف ترشيح قائد الجيش

الجميع في انتظار الشرارة، إلا ميشال سليمان الذي ساءه استنزافه في الصراع الداخلي. يعلنون أنهم يريدونه رئيساً، ولكنهم لا يذهبون للإقتراع له. ساء المؤسسة العسكرية أيضاً استنزاف دورها في حمأة جدل عقيم على تسوية لم يتحمّس أي من طرفي النزاع لاستعجالها. قال قائد الجيش إنه سئم التجاذب حول اسمه ومسّ كرامته مرشحاً توافقياً بلا انتخاب، وكشف في ٣ نيسان ٢٠٠٨ أنه لن ينتظر حتى اليوم الأخير من إحالته على التقاعد في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٨، عازماً الإنسحاب من التجاذب القائم حوله، والإستفادة من مأذونياته في موعد أقصاه ٢١ آب. وهو نهار مغادرته إلى مأذونية طويلة متراكمة منذ ثلاث سنوات في ذلك التاريخ. أخطر المجلس العسكري بقراره النهائي هذا.

توخّى هذا الموقف ممارسة مزيد من الضغط على الفريقين المتناحرين بغية حملهما على ملء الشغور سريعاً، في وقت بدأ موقع الحياد الذي اتخذه الجيش حيالهما يواجه إحراجاً مصدره استعداد الشارع لفلتان أمني خطير، على أثر حوادث واعتداءات متبادلة متنقلة معبأة بالمشاعر المذهبية. كان ميشال سليمان قد عبّر عن هذا المنحى بقوله في ٣ نيسان ٢٠٠٨: «قمت بدوري على أكمل وجه، وحافظت على وحدة المؤسسة العسكرية في أصعب الظروف، وقد نجح الجيش في مقاومة الإحتلال ومواجهة الإرهاب وحماية السلم الأهلي والإستقرار».

أضاف: «إذا رشحني طرف اعترض طرف آخر، وإذا دعمت ترشيحي دول اعترضت دول أخرى بالصمت أو بالتشكيك. كلما تقدّمنا خطوة وجدنا أنفسنا ننزلق نحو المزيد من الخطوات المطلوبة، بحيث أصبح الوصول إلى انتخاب رئيس للجمهورية يحتاج إلى اجتياز جبال من الشروط والشروط المضادة».

كان خيار التوافق عليه أقرب إلى ما قاله فؤاد شهاب عن نفسه في ٢٠ تموز ١٩٦٠، عندما أعلن استقالته من الرئاسة ثم أرغم على العودة عنها: «ليس أنا مَن انتخب اللبنانيون. أنا لا أمثّل سوى استحالة اتفاقهم على انتخاب آخر».

كان على اللبنانيين أن ينتظروا أعجوبة ليس إلا. طرح رئيس المجلس العودة إلى طاولة الحوار الوطني للمرة الثانية بعد ٢ آذار ٢٠٠٦، معبراً حتمياً إلى انتخاب الرئيس الجديد، فردّت قوى ١٤ آذار بالإصرار على انتخاب الرئيس أولاً، فيما دعوة نبيه برّي النواب إلى جلسة تلو أخرى للانتخاب تلقى عراقيل متبادلة بين النواب الموالين والمعارضين. إما يحضر أولئك ويغيب هؤلاء، أو يحضر هؤلاء ويمتنع أولئك. هكذا تعذّر باستمرار التئام ثلثي البرلمان.

أتاح تصلّبهما، في الظاهر، إعادة فتح الحوار بين نبيه برّي وسعد الحريري الذي كان غاب عن البلاد شهرين أمضاهما في الرياض وختمهما في ٢٦ نيسان ٢٠٠٨. أصبح الاستحقاق الرئاسي في ظلّ التفاهم على انتخاب ميشال سليمان يترنّح بين خيارين: تسوية مسبقة على المرحلة التالية تسبق انتخاب الرئيس وتشترطها المعارضة، أو استمرار الفراغ الدستوري في الرئاسة من غير أن تتمكن الغالبية من اجتراح وسيلة ترجّح الكفة لمصلحتها. صار قائد الجيش المرشح للمنصب أسير نزاع الطرفين، معلقاً على آمال وهمية.

لم يعد في الإمكان التوصّل إلى تسوية بلا صدمة قاسية، يقتضي أن يوجهها أحدهما إلى الآخر لإلزمه خياره وإخراج البلاد من مشكلة مستعصية الحلّ سياسياً، ولكنها في الواقع راحت تبحث عن متنفس أمني لها. كانت الذريعة دعوة الإتحاد العمالي العام إلى إضراب في ٧ أيار ٢٠٠٨ ما لم تُقدم حكومة فؤاد السنيورة على تصحيح الرواتب والأجور.

المواجهة

أثير فجأة ملفان لم يكونا في خضم النزاع بين قوى ٨ و١٤ آذار، ولا اتصلا بالاستحقاق الرئاسي، ولا بالتسوية المتشعبّة الشروط والمطالب لإنهاء الإنقسام الداخلي. ناقش مجلس الوزراء فجأة، في ٥ أيار، موضوعين ينطوي توقيت مقاربتهما على تهديد مباشر لحزب الله: أولهما اتهام الغالبية بقيادة وليد جنبلاط في مؤتمر صحافي في ٣ أيار ٢٠٠٨، الحزب بتثبيت كاميرا مراقبة على المدرج ١٧ في مطار بيروت، ممّا

يمكنه من مراقبة حركة انتقال قادة الموالاة ووضع المطار تحت سيطرته. وثانيهما شبكة اتصالاته، وقد برّرها بأنها لحمايته من تجسّس إسرائيل على قادته وتهديد حياتهم. في حين نظرت إليها حكومة فؤاد السنيورة على أنها استيلاء على شبكة الإتصالات التي تملكها الدولة اللبنانية.

استبق حزب الله في ٤ أيار، عشية جلسة مجلس الوزراء، الموقف بأن أعلن أن شبكة اتصالاته جزء لا يتجزأ من سلاحه، وحذّر حكومة الغالبية من مسّها بعدما عدّ تزعم وليد جنبلاط الحملة على شبكة الإتصالات بمثابة كشف أمن حزب الله وقادته أمام الجيش الإسرائيلي. في المقابل، وجد الوزراء الموالون في تمدّد شبكة اتصالات حزب الله تهديداً مباشراً لسلطة الدولة وقضماً لأجهزتها ومرافقها باسم حماية المقاومة. بدا أن كلاً من الطرفين يستدرج الآخر إلى معركة حاسمة معلقة منذ عام ٢٠٠٥، ولم يُتح الإعتصام في وسط بيروت المستمر حتى هذا اليوم قطف ثمارها، بتقويض حكومة فؤاد السنيورة وتعطيل سيطرة الغالبية على مواقع السلطة في لبنان. كان وزير الدفاع الياس المرّ أطلع حكومة فؤاد السنيورة على شبكة اتصالات حزب الله، وحضّ القضاء العسكري على التحقيق فيها. بالتزامن مع ذلك، بإصرار الإتحاد العمالي العام على الإضراب العام والدعوة إلى أوسع مشاركة فيه احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية، كان يقدّم لطرفي النزاع السانحة الذهبية للإنفجار.

مساء ٥ أيار التأم مجلس الوزراء في غياب الوزراء الستة المستقيلين، وناقش طوال ثماني ساعات حتى الرابعة والنصف فجراً، في الجلسة الأطول لحكومة فؤاد السنيورة، ملفي مراقبة المطار وشبكة اتصالات حزب الله، وخلص إلى قرارين امتنع فؤاد السنيورة وثلاثة من الوزراء القريبين منه هم طارق متري وخالد قباني وجهاد أزعور عن التصويت عليهما، وسط حماسة زائدة لوزراء وليد جنبلاط وهم مروان حمادة وغازي العريضي ونعمة طعمة. كان الزعيم الدرزي الأكثر تطرّفاً لخوض المواجهة مع حزب الله.

قضى القرار الأول بإعلان شبكة اتصالات حزب الله غير شرعية، وتشكل اعتداء على سيادة الدولة والمال العام، وإطلاق ملاحقة جزائية في حق كل مَثبت ضلوعه فيها أفراداً أو أحزاباً أو هيئات أو شركات، والطلب من القوى الأمنية معالجة الوضع الشاذ

القائم. والقرار الثاني إقالة رئيس جهاز أمن المطار العميد وفيق شقير وإعادته إلى ملاك الجيش وتحميله مسؤولية اختراق حزب الله مدارج مطار بيروت ومراقبته المدرج ١٧، وتهديد أمن المطار وسيادة الدولة.

في قبضة حزب الله

في توقيت سيء وخطير، أعطت حكومة فؤاد السنيورة، بعد تصويت الأكثرية على القرارين، حزب الله الذريعة التي جعلته ينقض عليها ويدفع بالبلاد إلى حافة حرب سنّية شيعية بحجة الدفاع عن سلاح المقاومة.

لم تنقضِ ساعات على قرار مجلس الوزراء حتى وقع الإنفجار. في يوم الإضراب الذي دعا إليه الاتحاد العمالي العام في ٧ أيار، عمّت الفوضى بيروت والضاحية الجنوبية، وخصوصاً الأحياء التي تمثّل تماساً سنّياً شيعياً. لم يطل الوقت في ذلك اليوم حتى أعلن الاتحاد العمالي العام التراجع عن الإضراب بعد تفاقم أعمال الشغب، فعمّ الفلتان. قُطعت طرق رئيسية في بيروت والجنوب والبقاع، وأشعلت دواليب وأقفلت طريق المطار مع توقف حركة الملاحة، وأشعلت النيران في الدواليب وفي مستوعبات النفايات، وارتفعت عوائق حديد وأخرى سواتر ترابية في عدد من الأحياء، أعادت إلى الأذهان خطوط تماس الحرب الأهلية، وظهر المسلحون في الشوارع. سرعان ما وقعت مواجهات مسلحة بين أنصار حزب الله وحركة أمل وأنصار تيّار المستقبل أوقعت قتلى وجرحى.

ورغم جهود بذلها للسيطرة على الفوضى، إلا أن الجيش أخفق. بدت كلفة قراري حكومة فؤاد السنيورة باهظة إذ اشترطت المعارضة تراجعها عنهما في مقابل استعادة الإستقرار. كان ردّ فعل وزراء الموالاة أن القرارين لم يُتخذا كي يُلغيا. هكذا باتت البلاد في مهب فتنة في ظلّ تشبّث الطرفين بمواقفهما، رفع من وتيرة تسعير مذهبي في الساعات التالية، إعلان مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني، مستغيثاً بالعالم الإسلامي، أن حزب الله احتل بيروت وتحوّل ميليشيا تهدّد السنّة اللبنانيين، ودعاه إلى الإنسحاب من الشوارع.

كانت الفوضى عمّت العاصمة وضاحيتها الجنوبية. وصف فؤاد السنيورة ما حدث بأن إسرائيل لم تجرؤ على القيام به. قالت الموالاة بأن حزب الله يُعدّ للإستيلاء على السلطة استكمالاً للإعتصام في وسط بيروت، وردّ المعارضون بالدفاع عن سلاح حزب الله ومقاومة أي محاولة لمسّه وتهديده. رفضت قوى ١٤ آذار اقتراحاً لقائد الجيش بتجميد قراريها توصلاً إلى تسوية، قبل أن تُرغم على الموافقة عليه، في الساعات التالية، تحت وطأة عملية عسكرية خاطفة قام بها حزب الله في شوارع بيروت: حاصر منزل وليد جنبلاط في كليمنصو وقصر رفيق الحريري في قريطم حيث يقيم نجله سعد، وأمسك بسرعة خاطفة مع مسلحي حركة أمل المفترقات الرئيسية على نحو مكّنه من السيطرة على بيروت وربطها بالضاحية الجنوبية. بسهولة استسلم المسلحون التابعون لتيّار المستقبل الذين وفدوا من طرابلس وعكار والضنية، وسقط منهم قتلى. أما الأفرقاء المسيحيون فالتزموا السكينة بعد انتشار للجيش في أحيائهم، تفادياً لاحتكاك أنصار القوات اللبنانية مع أنصار التيّار الوطني الحرّ.

وبسبب سرعة إنجاز حزب الله خطة السيطرة على العاصمة، لم يسع سمير جعجع التزام تعهّدات قطعها لوليد جنبلاط وسعد الحريري بتحريك مسلحيه لقطع الطريق على ربط حزب الله وسط بيروت بضاحيتها الجنوبية. بدت القدرات العسكرية لحزب الله أكبر من طاقات خصومه على استيعابها. امتنع الجيش عن إعلان حال الطوارىء بناء على طلب حكومة فؤاد السنيورة، إلا أنه ضيّق رقعة انتشار وحداته، ساعياً إلى تفادي الإنخراط في مواجهة مذهبية يزجّه الطرفان المتناحران فيها.

اليوم التالي ٨ أيار، كانت المعركة العسكرية قد حُسمت تماماً باستيلاء حزب الله على بيروت، ففرض الأمين العام لحزب الله على خصومه الحلّ: تراجع حكومة الغالبية عن قراريها، والولوج إلى طاولة الحوار الوطني تبعاً لدعوة نبيه برّي للاتفاق على تسوية جديدة تقوّض نتائج انتخابات ٢٠٠٥ وسلطة الموالاة، وتمهّد الطريق أمام الأخذ بتوازن القوى الجديد الناشىء عن أحداث ٧ أيار. حمّل في ٨ أيار وليد جنبلاط مسؤولية ما حصل، ووصفه بأنه «لصٌ وقاتلٌ وكاذبٌ»، والحكومة ومواليها بأنهم «عصابة». أكد ما قاله سابقاً بأن اليد التي تمتد إلى سلاح حزب الله ستقطع. قال إن حزبه سيُواجه مَن يعلن الحرب عليه، لأن شبكة اتصالاته تمثّل الجزء الأهم من سلاحه.

المخرج

أُعطى مجلس الوزراء الجيش إيجاد الحلّ وبتّ مصير شبكة اتصالات حزب الله وإقالة وفيق شقير. كان المقصود بذلك حفظاً لماء الوجه تجنّب حكومة فؤاد السنيورة التراجع عن قراريها وترك الخيار للمؤسسة العسكرية كي تضع التراجع عنهما موضع التنفيذ. سرعان ما وافق سعد الحريري على الإحتكام إلى الجيش، ودعا إلى الإسراع في تسوية سياسية تبدأ بانتخاب قائده رئيساً للجمهورية، ما لبث أن تبنّاه فؤاد السنيورة في موقف معلن في ١٠ أيار بوضع قراري حكومته في عهدة الجيش. استجاب حزب الله، فسحب المسلحين من الشوارع، وبدأ الجيش ينتشر في بعض الأحياء التي شهدت احتكاكاً سنّياً شيعياً، وأقام حواجز لحماية مقرّي سكن سعد الحريري ووليد جنبلاط. استعاد ميشال سليمان المبادرة، وبات حاجة ملحة للطرفين في آن، للخاسر والرابح، كي يستعجلا في رعايته تسوية سياسية تنطلق من انتخابه رئيساً توافقياً.

في ١٠ أيار ٢٠٠٨، أعلن الجيش إبقاء وفيق شقير في منصبه، وتولي سلاح الإشارة معالجة شبكة اتصالات حزب الله «بما لا يضرّ بالمصلحة العامة وأمن المقاومة». ما لبث أن كتب قائد الجيش إلى وزير الدفاع الياس المرّ يطلب من حكومة فؤاد السنيورة إلغاء القرارين بعدما رفض الإمساك بهما، من اجل البحث عن مخرج للمأزق الدموي اللذين تسبّبا به، وأعاد المبادرة إلى السلطة نفسها التي أصدرتهما لإلغائهما. حتى ذلك الوقت ظلّ المطار والمرفأ مقفلين، وكذلك بعض الطرق الرئيسية إلى حين إعلان حكومة فؤاد السنيورة إلغاء القرارين. منذ ١٢ أيار بدأت البلاد تستعيد حياتها الطبيعية: سحب المسلحين وفتح الطرق ومنع المظاهر المسلحة.

كان النزاع المسلح تمدّد بين ٨ أيار و١١ منه إلى الجبل الذي شهد في اليومين الأخيرين اشتباكات بين الحزب التقدّمي الإشتراكي وحزب الله في عاليه وعرمون والشويفات، ومحاولة حزب الله التقدّم إلى المختارة عبر جزين واعالي الشوف، ممّا تسبّب بعشرات القتلى ومئات الجرحى من الطرفين. كان هذا التطور إشعاراً لوليد جنبلاط بحرب شيعية درزية تجنّبها بأن أوكل في ١١ أيار إلى طلال أرسلان إيجاد تسوية في الجبل مع حزب الله تضع الجبل في عهدة الجيش.

بعدما عاند في رفض إلغاء قراري ٥ أيار، ولوّح بالإستقالة، رضخ فؤاد السنيورة مجدّداً لإرادة وليد جنبلاط. دفع الزعيم الدرزي رئيس الحكومة والوزراء تحت التهديد باستقالة وزرائه الثلاثة منها إلى اتخاذ القرارين، ثم كرّر التهديد نفسه لحملهم مجدّداً على إلغائهما. تيقّن أنه تكبّد ثمناً لم يحسبه، وهو احتمال احتلال مسلحي حزب الله الشوف، وخصوصاً المختارة. اجتمع مجلس الوزراء في ١٤ أيار، وأعلن بالإجماع الموافقة على اقتراح قائد الجيش التراجع عن قراري ٥ أيار بعدما كان اتخذهما بالأكثرية. عندئذ فتح المطار والمرفأ والطرق المقفلة. كان ما حدث مناسبة لقوى ١٤ آذار كي تطرح مصير سلاح حزب الله على الطاولة، وقد استخدم في شوارع بيروت.

حسم النزاع المسلح السيطرة العسكرية في بيروت والجبل، ولكنه لم يوفر من تلقائه التسوية السياسية التي تقنع فريقي التناحر بأن أحداً منهما، الرابح والخاسر على السواء، لن يقدّم للآخر تنازلات مكلفة. هكذا أوحت باستمرار كل تسوية أبرمها اللبنانيون المتقاتلون في ما بينهم، تحت مظلة إقليمية أو دولية أو الإثنتين معاً، على طريقة لا غالب ولا مغلوب. المعادلة البرّاقة والذكية المموّهة مذ اخترعها أول مأزق سياسي وأمني واجهه لبنان منذ الإستقلال، وعرّض كيانه وتعايش طوائفه لهزّة قاسية إبّان ثورة عام ١٩٥٨.

تسوية الدوحة

فاجأت أحداث ٧ ايار الداخل والخارج. في ١٤ أيار وصل وفد وزاري عربي إلى بيروت لحلّ الأزمة. اليوم التالي أعلن رئيس الوزراء القطري حمد جاسم بن جبر آل ثاني، من فندق فينيسيا، اتفاقاً بين الموالاة والمعارضة قضى باستئناف الحوار بين القيادات في الدوحة، وإنهاء الإعتصام في وسط بيروت عشية انتخاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية، والإلغاء الفوري للمظاهر المسلحة وسحب المسلحين وفتح المطار والمرفأ والطرق والمرافق المعطلة لاستعادة الإدارات عملها.

اليوم التالي ١٦ أيار ذهب الزعماء اللبنانيون إلى قطر وباشروا مؤتمراً وطنياً للحوار استمرت مداولاته منذ جلسة الإفتتاح، ليل اليوم نفسه، حتى ٢١ أيار،عندما اعلن

الاتفاق برعاية أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني، وانتهوا إلى تسوية حملت اسم العاصمة المضيفة. قال اتفاق الدوحة بانتخاب قائد الجيش رئيساً توافقياً للجمهورية خلال ٢٤ ساعة، وتأليف حكومة وحدة وطنية من ١٦ وزيراً للموالاة و١١ وزيراً للمعارضة وثلاثة وزراء لرئيس الجمهورية، ووضع قانون انتخاب يعتمد القضاء دائرة انتخابية، والتعهّد بالإمتناع عن استخدام السلاح لتحقيق مكاسب سياسية، وإطلاق حوار وطني حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كل أراضيها برئاسة رئيس الجمهورية.

عشية ٢٥ أيار، وصل إلى بيروت وزراء خارجية دول عربية وأجنبية وشخصيات دولية للمشاركة، في الغداة، في جلسة انتخاب مجلس النواب المرشح الوحيد التوافقي قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية. كان بينهم وزير الخارجية السوري وليد المعلم.

بعد إخفاق ١٩ دعوة إلى جلسة انتخاب الرئيس، لا سابق لها في تاريخ انتخابات رئاسة الجمهورية، استعاد اللبنانيون تجربة قريبة خبرتها الجمهورية الرابعة الفرنسية عندما انتخبت، في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٣، بعد ١٣ دورة اقتراع، رينه كوتي رئيساً للجمهورية، وكان قد تعذّر على مرشحين اثنين آخرين متنافسين الحصول على عدد الأصوات المؤهل للفوز. انسحب جوزف لانيال، ثم لوي جاكينو، لرينه كوتي من دون أن يترشّح الأخير. كان لبنان عرف، لمرة وحيدة، انتخابات رئاسية أجريت فيها ٣ دورات اقتراع في ١٧ آب ١٩٧٠، على أثرها فاز سليمان فرنجيه على الياس سركيس بفارق صوت واحد.

التأم البرلمان في حضور ١٢٧ نائباً هم مجموع أعضائه بعد اغتيال أنطوان غانم، اقترع منهم ١١٨ نائباً لميشال سليمان، ووُجدت في صندوقة الإقتراع ٦ أوراق بيض، إلى أوراق حملت اسم نسيب لحود وجان عبيد و«رفيق الحريري والنواب الشهداء».

المؤتمر في صوَر

الافتتاح

المعهد الانطوني، الحدث - بعبدا



معالي الشيخ وديع الخازن (وسط) ممثلاً فخامة الرئيس اميل لحود



بوحبيب يلقي كلمة دولة الرئيس عصام فارس



الاب طبر يرحب بالحضور





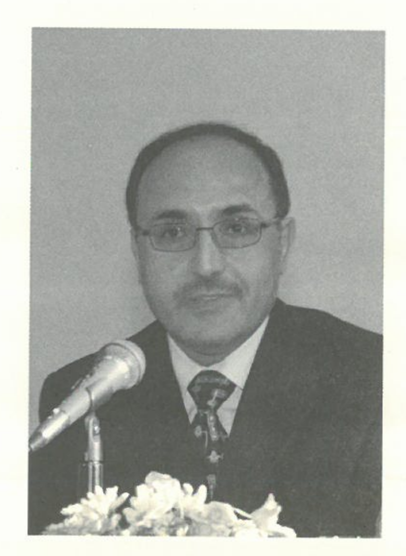




الندوة الاولى

أي رئيس لأي جمهورية؟

المعهد الانطوني، بعبدا



غسان بن جدو يدير الندوة



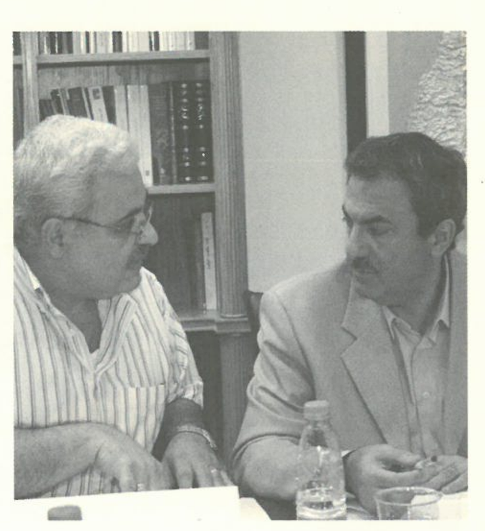
من اليمين: وليد النقيب (ممثلاً طباره)، الضاهر، بن جدو، بقرادوني، الحاج حسن

الندوة الثانية

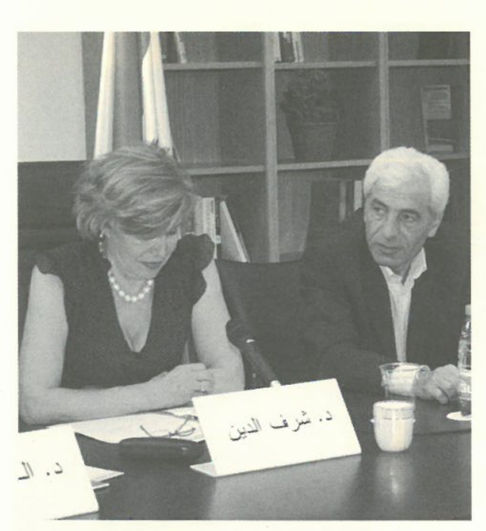
المتغيرات الدولية والاقليمية وصناعة الرؤساء في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٧٦

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، سن الفيل





الخازن وناصيف



تقي الدين وشرف الدين (مديرة الندوة)

الندوة الثالثة

المتغيرات الدولية والاقليمية وصناعة الرؤساء في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٧٦

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، سن الفيل



من اليمين: بو منصف، رزق (مديرة الندوة)، المشنوق، مالك



الندوة الرابعة

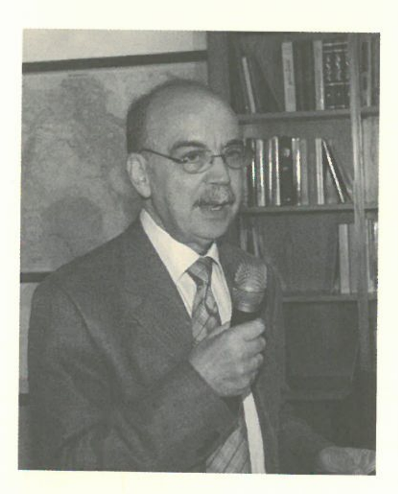
من يصنع الرئيس الثامن عشر؟

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، سن الفيل





من اليمين: خوري، طربيه (مدير الندوة)، الحسيني، غانم



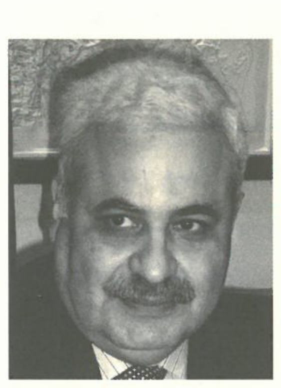
الصلح يفتتح الندوة

الملاحق

محتويات

ملحق رقم ١: الورقة الخلفية

الرئاسة اللبنانية في مهب الدول



الأستاذ نقولا ناصيف

تمهيد

عُرف باستمرار عن الرئاسة اللبنانية أنها من صنع آخرين. يقترع مجلس النواب لمن يكون قد تقررّ في السرّ. مذذاك شاعت عبارة «الوحي» الذي يصنع الرئيس اللبناني. سرّ الوحي أن اختيار الرئيس تصنعه تسوية إقليمية لإنقاذ الإستحقاق، بما فيها تلك التي لم تكن في قلب أزمات وطنية كبرى كان يعانيها لبنان في المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس الجديد للجمهورية.

وهكذا، تكاد لا تكون انتخابات رئاسية لبنانية حصلت من دون تدخّل خارجي. حتى التي فاخر اللبنانيون ولا يزالون بالقول إنها كانت لبنانية محض: انتخابات ١٧ آب ١٩٧٠ التي أوصلت سليمان فرنجيه إلى المنصب بفارق صوت واحد، هو في الواقع فارق نصف صوت إذا كان لا بد من الأخذ في الإعتبار حساب النصاب القانوني. كان هذا الإستحقاق الوحيد الذي مرّت عليه أصابع غير تقليدية في إدارة معركة الرئاسة اللبنانية. لم تكن فرنسية، أو أميركية، أو مصرية، أو سورية. تدخّل السفير السوفياتي سرغار عظيموف لدى كمال جنبلاط لحمله على عدم الإقتراع لمرشح الشهابية الياس سركيس، حاكم مصرف لبنان، انتقاماً منها بسبب «فضيحة» طائرة الميراج قبل سنة، في ٢ أيلول ١٩٦٩. قسّم الزعيم الدرزي أصوات نوابه الثمانية مناصفة بين فرنجيه وسركيس.

كانت التسوية الإقليمية تنقذ انتخابات الرئاسة اللبنانية في أوان الأزمات الوطنية الخطيرة، المصحوبة باضطرابات أمنية ونزاع طائفي وفوضى، كما في أعوام ١٩٥٨ و١٩٧٦ و١٩٨٢ و١٩٨٩. كذلك صنع التدخّل الخارجي الرئيس الجديد في مراحل الإستقرار. لم يُعطِ اللبنانيون — ولا أعطوا بأنفسهم لأنفسهم — في أي من الحقب تلك حق الإختيار والإستقلال به. كان الخارج صاحب القرار كما في الإنتخابات الثانية عام ١٩٨٩ وانتخابات ١٩٩٨.

تصوّر هذه اللوحة حقيقة راسخة، هي أن اللبنانيين لم يصنعوا استحقاقاتهم المتعاقبة، ولكنهم دفعوا كلفة الخيار على مرّ ولايات رؤسائهم. في لبنان المستقل، كانت الولايات المتحدة ومصر والسعودية وسوريا، منفردة أو تواطؤاً، هي التي أدارت انتخابات متتالية منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٩٨. لكن الصحيح أيضاً أن سوريا كادت تكون الوحيدة تقريباً الحاضرة في كلّ الإستحقاقات الرئاسية مداورة أو مباشرة: سوريا الدولة المستقلّة، وسوريا الإقليم الشمالي في

الجمهورية العربية المتحدة. وقد يكون ما قاله يوماً فؤاد شهاب، وهو يخاطب معاونيه، أبلغ تعبير عن تأثير سوريا الدائم في لبنان. قال: «لا أريد أن تقولوا لي ما نريده نحن من سوريا، بل ما تريده هي منا». قال لهم أيضاً إنه تعاون مع جمال عبد الناصر «لأن سوريا هي التي على حدود لبنان، لا مصر».

بعد سنوات، عام ١٩٧٦، قال الياس سركيس كلاماً مماثلاً: «لا تقولوا لي ما تريده السعودية أو الكويت. بل أخبروني ما تريده الدولة التي لها على أرضي ٣٠ ألف جندي».

يحاول هذا الكتيّب، مواكباً أعمال ندوة «صانعو رؤساء لبنان» ومناقشاتها، رسم ملامح مقتضبة لأدوار دول صنعت الإستحقاقات الرئاسية اللبنانية، وكانت صاحبة «كلمة سرّ» أحياناً، وصاحبة «وحي» أحايين أخرى. دول تقليدية كفرنسا (قبل الإستقلال)، والولايات المتحدة ومصر والسعودية وسوريا، وصولاً إلى الدولة الأحدث في الانخراط في معادلة الصراع السياسي الداخلي، ايران. عبر الفصول التي يتناولها الكتيّب، يتداخل تأثير دمشق في كل من الإنتخابات الرئاسية المتعاقبة: شريكاً لباريس أو واشنطن أو الرياض، وجزءاً من قرار عبد الناصر، ومستأثرة بالقرار. كان دورها في تلك الإستحقاقات في صلب وظيفتها في التسوية الإقليمية، سواء فرضت هي هذا الدور، أو ساومت كي تحصل عليه ببراعة المفاوض الذي لا غنى عنه إلى الطاولة.

ولعلّ أسوأ محطة حسابية للبنان هي الآتية: ٨٧ عاماً من «لبنان الكبير» توزعت على ٢٣ عاماً من سيادة الإنتداب الفرنسي (١٩٢٠- ١٩٤٣)، و١٤ عاماً من سيادة السلاح الفلسطيني (١٩٦٨- ١٩٨٢)، و٢٩ عاماً من سيادة سوريا على أرضه (١٩٧٦- ٢٠٠٥). أما سنوات الإستقلال فبالكاد عقدان: ٢١ عاماً.

فرنسا: صنعت حدود لبنان مرتين

منذ خرجت من لبنان سياسياً مع الاستقلال عام ١٩٤٣، وعسكرياً مع الجلاء عام ١٩٤٦، فقدت مَن قيل إنها «الأم الحنون» نفوذاً واسعاً في بلد عرفته أكثر من سواها. حملت الصفة لأنها صنعت حدوده مرتين في أقل من قرن: «لبنان الصغير» قبل عام ١٩٢٠ تتقاذفه القائمقاميتان (١٨٤٢) والمتصرفية (١٨٦١) من غير أن تنجح الخطة الفرنسية، و«لبنان الكبير» بعد عام ١٩٢٠. أنجبت له الحدود الدولية قبل استقلال سوريا عنها عام ١٩٤٦، ونشوء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. فإذا بهذه الحدود تتحوّل أصعب سوء تفاهم تاريخي وجغرافي تواجهه به جارتاه الطامعتان والنزقتان.

أدركت فرنسا لبنان على أثر انهيار الإمارة الشهابية واندلاع الفتنة الطائفية الأولى بين الموارنة والدروز عام ١٨٤٢، ثم الفتنة الثانية عام ١٨٦٠. حينذاك كانت السياسة الخارجية منوطة بالقناصل الذين يلجأ إليهم الأمير. وكان على هؤلاء تكريس التدخّل الأجنبي في لبنان بذريعة حماية الطوائف. تمسّك اللبنانيون بالقناصل لدرء شرّ الولاة العثمانيين عنهم. وأكثرهم أذى واليا الشام وعكا. هي إذن المفارقة القديمة، الدائمة والمستمرة، التي تضع لبنان أو تهدّد بوضعه بين فكيهما. وفي مثل هذه الأيام يضطلع السفراء وارثو القناصل بأدوار مماثلة، إن لم تكن نفسها. ولا يزال الفكّان إياهما. تغيّرت فرنسا وتقلّبت، وتبدّل رؤساؤها وسياستها الخارجية حيال البلد الصغير. تقترب منه مقدار ما تبتعد أو تهمله، أو تلقي به في أقدار جاريه. بدورها تقاليد اللبنانيين وأعراف خلافاتهم ونزاعاتهم الداخلية لم تتغيّر، الدموية أو تلك التي تجانب انهيار دولتهم ووطنهم في آن واحد.

اصطفت فرنسا الموارنة لاحتضان المسيحيين اللبنانيين في القرن التاسع عشر. لكنها التفتت إليهم قبل ذلك، في حكم الأمير بشير الشهابي الثاني، عندما عزم إمبراطورها نابليون بونابرت على اجتياح عكا عام ١٧٩٩، والقضاء على واليها أحمد باشا الجزار. طلب كل منهما من الأمير مدّه بجنود لبنانيين لمقاتلة عدوّه، فوقف على الحياد. وعلى أهمية إدراكه الروابط الثقافية والدينية والتربوية والتجارية التقليدية بين لبنان وفرنسا، تنبّه الأمير بشير إلى خطر انحيازه إلى أحدهما من غير أن يكون واثقاً من فوزه، أو تعرّضه لانتقام الآخر إذا أخطأ الرهان. فإذا بالحملة العسكرية الفرنسية تخفق.

ثم عاد الفرنسيون بوثوق أكبر في الحقبة نفسها. بعد اشتعال الفتنتين الطائفيتين، حضر الجيش الفرنسي على رأس حملة عسكرية حاملاً خريطة جديدة للبنان: أصغر من لبنان الذي كان لسنوات في ظلّ إمارتي فخر الدين وبشير، وأكبر من جبل لبنان بعد تقهقر الأميرين. حدث ذلك عام ١٨٦٢.

والذين يتذكّرون ريمون إده، كان الرجل يحب أن يتصوّر في جناحه في فندق برنس دوغال، ثم في كوين إليزابيت في باريس، أمام خريطة أصلية ورثها من والده إميل إده، كان يحتفظ بها قبل هجرته في منزله في الصنائع. هي خريطة الحملة العسكرية الفرنسية على جبل لبنان التي رسمت الحدود الدولية للجبل، المسيحي الدرزي. فإذا بها توسّع من جغرافية لبنان: أضافت من الشرق البقاعين الغربي والشرقي، ومن الشمال عكار إلى ما بعد النهر الكبير الجنوبي، ومن الجنوب مجرى نهر القاسمية وقضاء مرجعيون، ومن الغرب مدن الساحل من طرابلس إلى جنوب صيدا. أكبر من «لبنان الكبير» الذي أعلنه في ما بعد الجنرال هنري غورو عام ١٩٢٠. كانت حدود لبنان في الخريطة الفرنسية تصل إلى أبواب دمشق. وتقف عندها. ضمّت الزبداني إليه. لكنها بقيت خريطة على جدار جناح العميد قبل أن يهديها عام ١٩٨٤، سنوات قبل وفاته، إلى وزارة الخارجية الفرنسية لتحفظها في وثائق الكي دورسيه.

والذين يتذكّرون أيضاً فرنسا القديمة في لبنان ومع لبنان، تراهم يذكرون ذلك الحوار الذي دار وكما كان يرويه ريمون إده بين الوفد اللبناني الثالث إلى مؤتمر الصلح ورئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو في قصر فرساي عام ١٩١٩.

سأل كليمنصو مَن من أعضاء الوفد يتقن الفرنسية كي يتحدّث معه. فكان أن طلب المطران عبدالله الخوري من إميل إده إجابته. قال إده بلهجة لا تخلو من مزاح منطو على تهكّم: «أتقن يا سيدي الرئيس لغات ثلاثاً هي الفرنسية والعربية واللاتينية. أما المطران الخوري فيتكلم الفينيقية والكنعانية والعربية والفرنسية والتركية واللاتينية واليونانية والسريانية والإنكليزية».

فوجىء كليمنصو بالجواب. قال: «ماذا يريد المطران؟».

ردّ إده: «أحضرت لك الخريطة التي سبق للجيش الفرنسي أن وضعها عام ١٨٦٢، ورسم فيها حدود لبنان. ونحن نريد حدود هذه الخريطة».

من وراء مكتبه، حمل كليمنصو قلماً أحمر ومرّره عليها، من الناقورة على البحر في خط أفقي متعرّج صعوداً إلى السلسلة الشرقية. تجاوزها، وتوغّل عميقاً داخل الأراضي السورية وهو يرسم الحدود الجديدة للبنان ما بعد الحرب العالمية الأولى.

صرخ إده بعدما لاحظ استرساله في الزيح الأحمر الطويل: «لكنك يا سيدي الرئيس تضم دمشق داخل حدود لبنان!».

أجابه الرئيس الفرنسي: «ولِمَ لا. خذوا دمشق».

قال إده: «لكن دمشق عاصمة سوريا».

ردّ كليمنصو: «إذا كنتم لا تريدون دمشق لا تأخذوها».

وأوقف قلمه على الخريطة.

بعد أشهر، أصبحت تلك الحدود الدولية للبنان مع سوريا من على درج قصر الصنوبر.

وهكذا صنعت فرنسا حدود لبنان مرتين: واحدة على الورق، وأخرى على الجغرافيا.

على مرّ سني انتدابها على لبنان ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٣، صنعت رؤساء انتخابا وتعييناً. بعد ذلك فقدت الدور. كانت أول مَن اخترع السابقات:

أولها، انتخاب أرثوذكسي أول رئيس للبنان هو شارل دباس، وتعيين أرثوذكسي كان آخر رئيس في عهد الانتداب هو بترو طراد. ورغم تحفّظ بطريرك الموارنة الياس الحويك، حينذاك، عن انتخاب أرثوذكسي، لم يستحب المفوّض السامي الفرنسي هنري دوجفنيل، وأصرّ على مرشحه الوحيد الوثيق الصلة بسلطات الانتداب، مدير العدلية، في أول انتخاب رئاسي، على أن يؤول المنصب في ما بعد إلى الموارنة، الطائفة الأكثر عدداً.

ثانيتها، أنها على امتداد أكثر من عقدين من وجودها السياسي والعسكري في لبنان، اكتفت بانتخاب رئيسين ولكنها عيّنت ثلاثة: أول المنتخبين كان دباس (١٩٢٦ - ١٩٣٢)، بعد ثلاثة أيام من إعلان الجمهورية اللبنانية على أثر إقرار دستورها في ٢٣ أيار ١٩٢٦. ثم الرئيس المنتخب الثاني إميل إده (١٩٣٦ - ١٩٤١). أما الرؤساء الثلاثة المعيّنون فكانوا حبيب باشا السعد (١٩٣٤)، وألفرد نقاش (١٩٤١)، وأيوب ثابت وبترو طراد (١٩٤٣). قبل سنتين كان النفوذ البريطاني دخل لبنان، فتقاسمت المملكة وفرنسا حكم هذا البلد، بأن أنشأتا طبقتين سياسيتين إحداهما فرانكوفونية دانت بالولاء للمفوضين الفرنسيين، وأخرى أنغلوسكسونية عملت في كنف إدوارد سبيرز. من هاتين الطبقتين خرج زعماء لبنان يحكمون سياسته وطوائفه على تعاقب أجيال وحقب: على رأس الأولى إميل إده ونظيرة جنبلاط ثم وارثها نجلها كمال والخازنيون. وعلى رأس الثانية بشارة الخوري وكميل شمعون.

ثالثتها، منع انتخاب شخصية إسلامية لرئاسة الجمهورية. وكان إده، في حمأة مواجهة بينه وبشارة الخوري في انتخابات ١٩٣٢، رشّح مفتي طرابلس الشيخ محمد الجسر لخلافة دباس حلاً وسطاً بينهما. قَبِلَ الجسر، وكان رئيساً لمجلس النواب. غضبت سلطات الإنتداب وعلّقت أحكام الدستور وحلّت البرلمان. مذذاك، ثم في ظلّ الإستقلال في ما بعد، لم تتكرّر سابقة ترشّح مسلم لرئاسة الجمهورية إلا مرّة واحدة غير جدّية لم تلقَ تأييداً، ولم ترم إلا لتسجيل موقف، خلافاً لواقعة الجسر التي أوجدت له داعمين لخطوته بين النوابَ المسيحيين وأخصّهم الموارنة والنواب المسلمين. ترشّح عدنان الحكيم في انتخابات ١٩٧٠، وحصل على صوت واحد، هو صوته.

رابعتها، أن فرنسا كانت أول مَن اختبر تمديد ولاية رئيس الجمهورية في لبنان مرتين على التوالي: مدّدت بقاء دباس في منصبه رئيساً بالتعيين ثلاث سنوات جديدة عام ١٩٣٢، بعد ست سنوات من الولاية الأولى رئيساً منتخباً، تفادياً لانتخاب مسلم لرئاسة الجمهورية. وهكذا على مرّ تاريخ لبنان، لم يكن بشارة الخوري رئيس سابقة تجديد الولاية، ولا رئيس سابقة البقاء في الحكم تسع سنوات (١٩٤٣ - ١٩٥٢)، ولا كان الياس الهراوي الثاني (١٩٨٩ - ١٩٩٨). بعد دباس، مدّد الإنتداب الفرنسي تعيين السعد رئيساً سنة ثانية عام ١٩٣٥، فلم يمكث في الحكم إلا سنتان.

وما دام الشيء بالشيء يُذكر، وبعد سنوات طويلة على خروج الإنتداب الفرنسي من لبنان، هرع كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي في عهد فرنسوا ميتران، صيف ١٩٨٢، إلى الياس سركيس طالباً منه باسم حكومته، والإتحاد الأوروبي، تمديد ولايته سنتين أخريين، تفادياً لانقسام لبناني على الاستحقاق الرئاسي، في ظلّ الإجتياح الإسرائيلي وترشيح بشير الجميل الطامح إلى المنصب. فرفض.

ليس ذلك وحده هو فرنسا في لبنان. هناك أيضاً بكركي، إحدى ثلاث بوابات انبسط فيها الدور والحضور الفرنسيان. والأخريان هما إميل إده، وزعامة المختارة مع الست نظيرة.

ولأنها أعطت لبنان الحدود الدولية، ولم تعطه الإستقلال إلا مرغمة، ولأن الروابط الثقافية والتربوية والدينية ضاربة الجذور منذ القرن التاسع عشر مع مسيحيي لبنان، وموارنته خصوصاً، درجت بكركي صباح إثنين الفصح الغربي من كل سنة، لعقود خلت، على رفع الصلاة على نيّة فرنسا في حضور سفيرها، يلقي فيها بطريرك الموارنة كلمة تشيد بالعلاقات التاريخية بين البلدين. كذلك ثمة تقليد تاريخي آخر يقول بزيارة بطريرك الموارنة المنتخب، بعد تسلّمه من الحبر الأعظم في الفاتيكان درع التثبيت، فرنسا أول دولة، ويمنحه الرئيس الفرنسي أعلى وسام في الجمهورية هو الوشاح الأكبر.

مذ غادر الإنتداب الفرنسي لبنان تراجع النفوذ السياسي، ما خلا حنين علاقات تاريخية استقرت على تعاون ثقافي وتربوي وديني واقتصادي، وانتقل صنع الإنتخابات الرئاسية اللبنانية إلى أيد أخرى: كان الإخفاق الأول عام ١٩٤٣ - ولم يكن الفرنسيون قد غادروا لبنان بعد- عندما كادت المفاضلة تقع بين مرشحين كلاهما بريطاني الهوى، هما بشارة الخوري وكميل شمعون بفضل الجنرال إدوارد سبيرز. فانتخب الأول مرشحاً وحيداً، ولم يفلح إميل إده في العودة إلى المنصب. في الأعوام التالية كرّت الوجبات الرئاسية ولم تكن بين أطباقها الجبنة الفرنسية: زعيم سوريا أديب الشيشكلي وسفير بريطانيا أدوين شابمان أندروز صنعا رئاسة شمعون عام ١٩٥٢، وجمال عبد الناصر وروبرت مورفي صنعا رئاسة فؤاد شهاب عام ١٩٥٨، وشهاب وعبد الناصر صنعا رئاسة شارل حلو عام ١٩٦٤، وتدخّل السفير السوفياتي سرغار عظيموف صنع رئاسة سليمان فرنجيه عام ١٩٧٠، وحافظ الأسد ودين براون صنعا رئاسة الياس سركيس عام ١٩٧٦، وفيليب حبيب صنع رئاستي بشير وأمين الجميل عام ١٩٨٢، والأسد صنع رئاسة رينه معوّض والياس الهراوي عام ١٩٨٩، وبشار الأسد صنع في ظلّ والده رئاسة إميل لحود عام ١٩٩٨.

في أيّ من الإستحقاقات هذه، لم يهبط وحي فرنسي.

لكن فرنسا لم تكن قد خرجت من لبنان. بل الأصحّ أنها اكتسبت حضوراً مميّزاً في حقبتي الشهابية والحريرية.

في الأولى (١٩٥٨ - ١٩٧٠)، عُزي الأمر إلى الرئيسين اللبنانيين الفرنسيي التنشئة: شهاب (١٩٥٨ - ١٩٦٤) الذي تربّى في المدارس العسكرية الفرنسية، وحلو (١٩٦٤ - ١٩٧٠) الذي تربّى لدى الآباء اليسوعيين. كانا شغوفين بالثقافة الفرنسية ولغتها وتقاليدها وتاريخها ورجالاتها وأنماط حياتها وتجاربها. أضفى شهاب على عهده مسحتي فرنسا والفاتيكان، وأدار حكمه فرانكوفونيون بارعون كفيليب تقلا والياس سركيس وفؤاد بطرس وجورج نقاش وتقي الدين

الصلح والأنتدان جان لاي والمونسنيور يوحنا مارون، ولسنوات الأب جوزف لوي لوبريه، متأثراً بالقوانين الفرنسية وأسلوب الحكم وأدواته وإدارته. لم يلتقِ شارل ديغول. كان قد عرفه في الجيش الفرنسي، لكنه استمد لحكم لبنان ما بعد «ثورة ١٩٥٨» الكثير من مفاهيم الجمهورية الخامسة الفرنسية الذي أوجدها الجنرال الآخر، في سنة وصول شهاب إلى الحكم عام ١٩٥٨: حُكم الرئيس، توازن السياسة الخارجية والابتعاد عن تجاذب المحاور الإقليمية وصراعاتها، الإصلاح الداخلي والتحديث، العدالة الإجتماعية، فصل السلطات. انسجاماً مع ذلك، ولسنوات طويلة منذ عقد الأربعينات حتى السبعينات من القرن الفائت، ظلّ الجيش اللبناني فرنسي التدريب والتجهيز والتسليح، وكذلك إعداد الضباط.

مع حلو اقترب لبنان من فرنسا أكثر دبلوماسيا وثقافياً وتربوياً: زار ديغول عام ١٩٦٥ وخلفه جورج بومبيدو عام ١٩٦٩، وكان أول رئيس لبناني زار فرنسا. استمر طاقم الحكم نفسه تقريباً، السياسيون والعسكر الشديدو التعلّق بفرنسا. امتحن لبنان علاقته بباريس مرتين على الأقل. الأولى عندما زوّدته أسراباً من طائرات الميراج، وكان الدولة العربية الوحيدة التي تحصل على هذا السلاح المتطوّر الرادار والتصويب، والشرق الأوسطية الثانية بعد إسرائيل، قبل أن تتحوّل الصفقة لعنة سياسية على الشهابية عام ١٩٦٩ بما عُرف حينذاك بـ«فضيحة الميراج»، ثم تتحوّل صفقة صواريخ الكروتال مطلع السبعينات «فضيحة مالية». أما الامتحان الثاني، فغضب ديغول عام ١٩٦٨ من الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت وتدمير أسطول الطائرات اللبنانية، بأن أوقف شحنة من طائرات الميراج إلى الدولة العبرية وحظّر بيعها سلاحاً، ودعم لبنان في شكواه ضدها في مجلس الأمن.

بعد شهاب وحلو انكفأ الدور الفرنسي. في عهد فرنجيه انتقل النفوذ إلى المنظمات الفلسطينية، ثم إلى سوريا. في حرب السنتين لم يتخطَ التأثير وساطة دبلوماسية لكوف دومورفيل وجورج غورس قبل انتخاب سركيس عام ١٩٧٦. لكن فاليري جيسكارد ديستان سلّم، لدى استقباله الأسد في الإليزيه في حزيران ١٩٧٦، بوجهة نظر زائره القائلة بأنه أدخل جيشه إلى لبنان لحماية مسيحييه. فانتشر الجيش السوري برضى فرنسي أيضاً بعد أميركي.

على مرّ سني العلاقات الدبلوماسية، عرف لبنان سفراء فرنسيين مسيّسين عبروا حقبة ازدهاره وصحرائه، وآخرين مرّوا في هدوء: أول وزير مفوّض هو أرمان دوشايلا (١٩٤٦ - ١٩٥٢)، فجورج باليه (١٩٥٢ - ١٩٥٥) وزيراً مفوّضاً ثم سفيراً فوق العادة عام ١٩٥٣ مع تحوّل قصر الصنوبر سفارة، لويس روشيه (١٩٥٥ - ١٩٦٠)، روبير دوبواسيسون (١٩٦٠ - ١٩٦٤)، بيار لوي فاليز (١٩٦٤ - ١٩٦٧)، بيار مييه (١٩٦٧ - ١٩٦٩)، برنار دوفورنييه (١٩٦٩ - ١٩٧١)، ميشال فونتان (١٩٧١ - ١٩٧٥)، أوبير أرغو (١٩٧٥ - ١٩٧٩)، لوي دولامار (١٩٧٩ - ١٩٨١)، بول

مارك هنري (١٩٨١ - ١٩٨٣)، فرنان فيبو (١٩٨٣ - ١٩٨٥)، كريستيان غراف (١٩٨٥ - ١٩٨٧)، بول بلان (١٩٨٧ - ١٩٨٩)، رينه ألا (١٩٨٩ - ١٩٩١)، دانيال أوسون (١٩٩١ - ١٩٩٣)، ميشال شاتليه (١٩٩٣ - ١٩٩٤)، جان بيار لافون (١٩٩٤ - ١٩٩٧)، دانيال جوانو (١٩٩٧ - ١٩٩٩)، فيليب لوكورتييه (١٩٩٩ - ٢٠٠٤)، برنار إيمييه (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧).

أبرز المسيّسين كان فاليز الذي روّج لانتخاب حلو رئيساً، وكان من أوائل مَن أنبأه باختياره. كذلك هنري الذي أيّد انتخاب بشير الجميل، رائياً فيه ما رأى فيليب حبيب، أنه الأكثر استعداداً وكفاية لإنقاذ لبنان آنذاك. ووقف فيبو مع أمين الجميل بغية اضطلاع الفرنسيين بدور عسكري محدود بعد انسحاب المظليين الفرنسيين عام ١٩٨٤، فأتى بمراقبين تمركزوا في قصر الصنوبر لوقف النار بين رئيس الجمهورية ومعارضيه على أثر حرب الجبل ثم انتفاضة ٦ شباط. كذلك كان دور لبلان في تشجيع بكركي على الاضطلاع بدور بديل من السياسيين العاجزين، والمنقسمين على أنفسهم، لمواجهة الفراغ الدستوري خريف ١٩٨٨. سمّى البطريرك، بناء على طلب أميركي، خمسة مرشحين محتملين للرئاسة في «انتخاب أبيض» اقترع فيه النواب المسيحيون في بكركي، وأرسل الأسماء في لائحة سرّية، فرفضتها سوريا. لكن الدور الأصعب حتى ذلك الحين كان لرينه ألا. أيّد ميشال عون عندما كان يخوض حرب التحرير، وحمى دوره لدى ميتران الذي دعم اتفاق الطائف وحاول الموازنة بين تطبيقه ورعاية موقع الجنرال في المعادلة الداخلية. غضب الهراوي إذ وجد السفير الفرنسي يضطلع بدور سلبي حيال الشرعية الجديدة المنبثقة من رعاية دمشق.

بفضل ألا أطلق الرئيس الفرنسي سابقة لم يخبرها شعبه، ولا اللبنانيون، قبلاً: ربط حياة عون بـ«شرف فرنسا». وللمرّة الأولى تكلم رئيس فرنسي عن سياسي غير فرنسي بأن جعل حفظ حياته موازياً لشرف فرنسا، مع لجوء عون إلى القنصلية الفرنسية في مار تقلا في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، على أثر خسارته المواجهة العسكرية مع الجيش السوري. وعندما ذهب عون إلى منفاه في باريس عام ١٩٩١، كان ألا قد غادر منصبه وحلّ محله أوسون.

كانت تلك إحدى المشكلات مع دمشق، وكان سواها أكثر وطأة.

لم ينشأ ثأر شخصي بين رئيسين فرنسي وسوري، كالذي بين جاك شيراك وبشار الأسد. لم يكن الود بين البلدين نابضاً مرّة. أكثر من ثأر قديم قلّبت صفحاته البراغماتية الفرنسية والسورية على السواء حتى عام ٢٠٠٥. يصبح الأمر أصعب عندما يتعلق بلبنان. فلكل منهما تصوّر خاص عن دور هذا البلد وموقعه ووظيفته وعلاقته به. كان الخلاف عليه متشعّباً: مشكلة التاريخ الذي تتمسك به سوريا، والتاريخ والجغرافيا اللذان تدافع عنهما فرنسا. بينهما أيضاً نظامان متناقضان: أحدهما ديموقراطي يقول بالحرية وتعدّد الأحزاب وتداول السلطة والمساءلة والانفتاح على الثقافات. والآخر تلاعبت به الانقلابات العسكرية منذ عام ١٩٤٩ حتى وصول حزب البعث إلى

السلطة عام ١٩٦٣، ولا يزال فيها، مقيّد بحال طوارئ دائمة وحزب حاكم وإعلام رسمي مغلق على عقيدة جامدة. المعادلة بسيطة وبليغة: عندما تخرج فرنسا من لبنان تدخل سوريا، ومتى تخرج هذه تحلّ تلك محلها. بعد عقود من تأثير غير مباشر عبر الناصرية ثم المنظمات الفلسطينية على امتداد عقدي الخمسينات والستينات، ومباشر على مرّ السبعينات والثمانينات والتسعينات، خرجت سوريا وجيشها من هذا البلد في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥. كان قد وُلِد ثأر سياسي وشخصي بين شيراك والأسد الابن.

وهو لما يزل في ظل أبيه، حافظ الأسد، استقبل شيراك بشار في ٦ تشرين الثاني ١٩٩٩ على أنه وارث والده، للانتقال من حقبة الأب إلى حقبة الابن، وجهاً واعداً لاستجابة علاقات فرنسية سورية جديدة ترتكز على قواعد ثلاث: تعزيز التعاون الاقتصادي، إصلاح سياسي واجتماعي وتعزيز الديموقراطية والحرية في سوريا، لبنان. كان شيراك الرئيس الأجنبي الوحيد الذي شارك في جنازة الأسد الأب، حزيران ٢٠٠٠. وكان زار دمشق قبل أربع سنوات.

بعد سنة من تسلّمه الحكم، لبّى بشار في ٢٥ حزيران ٢٠٠١ «زيارة دولة» لشيراك وسط حفاوة غير مسبوقة. ثم كانت زيارة ثانية في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٢. في الزيارات الثلاث كرّر الرئيس الفرنسي الموقف: بدء ورشة إصلاح في سوريا يُخرجها من العزلة، خطة انسحاب الجيش السوري من لبنان واستعادة الأخير سيادته واستقلاله وقراره الحرّ. وترجمة للآمال الفرنسية، أرسل شيراك خبراء في المال والاقتصاد والإدارة لمساعدة الرئيس السوري على خطة الإصلاح الداخلي. عام ٢٠٠٤، أدرك أن نظيره السوري نكث بوعده. تخلى عن خطط الإصلاح وضاعف من التشدّد حيال الديموقراطية وكبت الحريات ومقاومة التغيير، وألغى عقوداً تجارية مهمة لفرنسا لمصلحة شركات كندية وأميركية. بالتزامن مع ذلك، بدأت دمشق تروّج لتمديد ولاية إميل لحود بدءاً بممارسة ضغوط مباشرة على رفيق الحريري، الصديق الشخصي والحميم لشيراك. إذذاك اختار الأخير طريقاً مختلفة: تأييد الاحتلال الأميركي للعراق في مقابل إطلاق يد باريس في لبنان. أولى الإشارات البيان الذي أصدره الرئيس الفرنسي ونظيره الأميركي جورج بوش من الإليزيه، في ٥ حزيران ٢٠٠٤، على هامش احتفالات ذكرى إنزال الحلفاء في النورماندي، بأن دعوا سوريا إلى الإنسحاب عبر حضّهما على لبنان مستقل وسيد، وأن الشعب اللبناني يستحق حريته في اختيار مستقبله خال من أي تدخّل وهيمنة خارجية. تجاهلت دمشق البيان. في ٢ أيلول كان قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الداعي إلى انتخابات رئاسية لبنانية وفق أحكام الدستور، وخروج القوات الأجنبية من هذا البلد. قلّلت من جدّيته أيضاً على رغم رسائل فرنسية إليها نبّهتها إلى الأمر. مضت في التمديد للحود ثلاث سنوات جديدة غداة صدور القرار.

لم يكن التحفّظ الفرنسي نفسه من تمديد ولاية الياس الهراوي عام ١٩٩٥، واعتبرته الخارجية الفرنسية، كالخارجية الأميركية، شأناً داخلياً متروكاً قراره للبنانيين، ولا تعتزم باريس التدخّل في الإستحقاق ولا في إرادتهم، مع معرفتها المسبقة والكاملة بأن القرار والإرادة سوريان. حينذاك كان التفويض الدولي لدمشق بالبقاء في لبنان وإدارة نظامه واستقراره لا يزال سارياً. ولم تكن قد ظهرت إلى السطح الخلافات الفرنسية السورية. في ما بعد، في ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٢، زار شيراك لبنان وخطب في مجلس النواب قائلاً إن الجيش السوري سيبقى على الأراضي اللبنانية إلى حين بلوغ التسوية السلمية في المنطقة.

بعد الثأر السياسي وُلِد ثأر شخصي. اتهم الرئيس الفرنسي نظيره السوري باغتيال صديقه الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وبعد ذلك سلسلة الإغتيالات ومحاولات الإغتيال والتفجيرات عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. انفجرت المواجهة العلنية. خرج الجيش السوري واستخباراته العسكرية من كل لبنان بطريقة مهينة. كان قد برّره الأسد، قبل أشهر في آذار ٢٠٠٥، بأنه خيار سوري محض. لكن الحقيقة كانت في مكان آخر. تحت وطأة ضغوط دولية وعربية، أخصّها من السعودية ومصر، قرّر إخراج جيشه من لبنان وخاطب المجتمع الدولي أن بلاده نفّذت الشق المتعلق بها في القرار ١٥٥٩. دعم شيراك أيضاً التحقيق الدولي ثم إنشاء محكمة دولية لكشف قتلة الرئيس السابق للحكومة اللبنانية. وخلافاً لواشنطن التي سحبت سفيرتها مرغريت سكوبي من بيروت غداة الاغتيال، أبقت باريس على سفيرها جان فرنسوا جيرو الذي كان باشر مهماته في دمشق في ١٤ أيلول ٢٠٠٢، في عزّ الرهان المتبادل: يُدخل شيراك الأسد إلى المجتمع الأوروبي إيذاناً بمرحلة حوار وانفتاح وتعاون تطوي الصورة القاتمة والمقلقة عن والده الراحل، وقد التقاه شيراك للمرة الأخيرة في ١٧ تموز ١٩٩٨.

لم تكن باريس قد غفرت اغتيال سفيرها في بيروت لوي دولامار في ٤ أيلول ١٩٨١، ولا تفجير سيارة مفخخة داخل المبنى القديم للسفارة في شارع كليمنصو سنتذاك أوقع عشرات القتلى والجرحى، ولا مقتل ٦٢ من مظلييها في هجوم إرهابي استهدف مقرّهم في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣ على طريق الشام، ولا كذلك خطف رعايا فرنسيين وقتل آخرين في حقبة الفوضى والوجود السوري في لبنان. لم تنسَ دور الأسد الأب في إخراج الجنود الفرنسيين من بيروت عام ١٩٨٤ وإخفاق خطة سلام أعدّتها مع واشنطن في عهد فرنسوا ميتران عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ لتحرير لبنان من الجيوش الأجنبية على أراضيه.

تطابق الثأران السياسي والشخصي، ونيط بالسفير برنار إيمييه أن يشهد الحقبة الأسوأ، ويحمي الدور المباشر لفرنسا في لبنان، ومناداتها باستقلاله وسيادته خال من أي احتلال. كاد الرجل الذي باشر مهمته الدبلوماسية في بيروت في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٤ يكون الوحيد بين

أسلافه الذي يتصل بالرئيس الفرنسي ويطلعه مباشرة، وبانتظام، على التطورات دونما المرور أحياناً بالكي دورسيه. على نحو ما يصحّ في إيمييه، كذلك في نظيره الأميركي جيفري فيلتمان، أنهما عرّابا قوى ١٤ آذار ومحرّضاها، وخصوصاً قطبي هذه القوى سعد الحريري ووليد جنبلاط، على المواقف المتشدّدة من سوريا ومن أجل تعزيز سلطة الغالبية في الحكم. بل هما السفيران الأكثر انسجاماً وتطابقاً في تحركاتهما السرّية والعلنية التي لا تتجاهل أحداً: لا نبيه بري، ولا ميشال عون، ولا سليمان فرنجيه وسليم الحص وعمر كرامي ومعارضين آخرين. لكنهما الأكثر انزعاجاً من اتهامهما بالتدخّل في الشؤون اللبنانية. راقبا الانتخابات النيابية ربيع ٢٠٠٥ ولامسا تحالفاتها، واستمهلا تأخير إسقاط لحود، وشدّا عضلات الأكثريتين الحكومية والنيابية كي لا تسقط حكومة فؤاد السنيورة في الشارع، ونظّما استقبال أقطاب من قوى ١٤ آذار في باريس وواشنطن، ونددا بحرب تموز ثم بالاعتصام المفتوح للمعارضة في وسط بيروت، وشجّعا مؤتمر باريس ٣.

في مغزى عمل إيمييه وفيلتمان أنهما الوجهان الأكثر كرهاً لسوريا في لبنان.

بعد غياب طويل عن الاضطلاع بدور فاعل في لبنان، عادت باريس إليه عبر الحريري الذي كان عليه، بعد عام ١٩٩٥، تحمّل وزر مهمات موازية: تطوير العلاقات الفرنسية السورية على الصعد المختلفة وأخصّها التعاون التجاري، وإيجاد حدّ أدنى من التوازن بين تحالفه مع دمشق وصداقته مع باريس بعد انتخاب شيراك رئيساً. لم يكن الأمر سهلاً حيال بلدين تتعارض مصالحهما وطموحاتهما وأهدافهما في لبنان. كلاهما، على طريقته، يريد علاقات مميّزة مع لبنان، مع فارق جوهري هو أن أحدهما على حدوده والآخر مسكوناً بحنين الماضي. بعد ميتران، أول رئيس فرنسي زار لبنان في ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٣ تضامناً مع مقتل جنوده الـ٦٢، زاره شيراك في تشرين الأول ٢٠٠٢، ثم في السنة التالية مشاركا في القمة الفرانكفونية.

لم تتردّد فرنسا في إرسال قواتها إلى لبنان أكثر من مرّة: في القوة الدولية في الجنوب تنفيذاً للقرار ٤٢٥ عام ١٩٧٨، وفي القوة المتعدّدة الجنسية عام ١٩٨٢، وفي قوة المراقبين الفرنسيين عام ١٩٨٤. وأخيراً في القوة الدولية في الجنوب تنفيذاً للقرار ١٧٠١. لم تنقطع عن محاورة كل الأفرقاء بمن فيهم حزب الله، ورفضت بجهود بذلها الحريري لدى شيراك إدراج الحزب على لائحة المنظمات الإرهابية، وقاومت مساعي دول في الإتحاد الأوروبي لملاقاة اللائحة الأميركية للإرهاب.

بعد شيراك انتقلت رئاسة الإليزيه، أيار ٢٠٠٧، إلى نيكولا ساركوزي. لكن لبنان لا يزال في صدارة الإهتمام، مع استدارة بطيئة قد تصبح أكثر اكتمالاً حيال دمشق على أبواب انتخابات الرئاسة اللبنانية خريف ٢٠٠٧.

تريد الدولة الأنيقة الكثيرة العطر العودة إلى الصورة القديمة.

مصر: عودة الدور لا عودة الباشا

موقف مصر واضح. كذلك دورها. حاضرها غير ماضيها. يسأل البعض عن موقعها في النزاع الناشب في لبنان. لا دولة قريبة أو بعيدة تقريباً على الحياد منه. لم تعد مصر اليوم عند حدود هذا البلد كما كانت بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١، ولا تياراً قومياً فيها كناصرية خمسينات القرن الفائت وستيناته يجرف نصف اللبنانيين ونصف حكم لبنان. منذ تلك الخمسينات لم تعد تجد مَن يورثها شخصية عسكرية قاسية كعبد الحميد السرّاج يمكّنها من التحكّم بتوازن القوى في لبنان، ولا شخصية ديبلوماسية مناورة كعبدالحميد غالب يحرّك خيوط اللعبة بمهارة فينفخ روح الموالاة في معارضين وروح المعارضة في موالين، وروح العصيان عندما يقتضي الأمر.

لا حلفاء لمصر اليوم يقفون على أبواب سفارتها كي تنظّم لهم مواعيد في القاهرة. لا ميليشيا سابقة أو نائمة، ولا أسباب لديها لتمويل معركة طرف سياسي ضد آخر. ولا مبرّرات خصوصاً لإشعال ثورة ومن ثمّ إطفائها. ليست كسوريا لدى معظم قوى المعارضة، ولا كأميركا وفرنسا لدى قوى ١٤ آذار. لا هي في موقع مذهبي أو مصالح عقائدية كالذي اتخذته إيران قرب الفريق الشيعي، ولا كالسعودية قرب تيار المستقبل تمثّل له مرجعية دينية وسياسية ومالية في آن.

لم تهضم مصر في السنة الأخيرة فكرة إسقاط حكومة شرعية في الشارع، ولا في السنتين المنصرمتين فكرة إسقاط رئيس شرعي للدولة بالوسيلة نفسها. لا تهضم أيضاً خياراً كهذا أو ذاك غريباً مستهجناً عليها نظاماً، وعلى جيرانها وجيران لبنان العرب. أكثر من أي دولة عربية أخرى اعترفت بالشرعيات اللبنانية الثلاث بلا مفاضلة، من غير أن تكون مقتنعة بقدرة هذه، بسلوكها الراهن، على إنجاز حلّ وطني متجرّد من النزق وأوهام السلطة وطموحات الإستئثار وأحلام المكاسب. ومن غير أن تكون واثقة أيضاً أن تلك قادرة على ذلك.

بعد استقالة خمسة وزراء شيعة من حكومة فؤاد السنيورة في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، وتصعيد حزب الله وحركة أمل وتيرة معارضتهما ومشاركة تياري الوطني الحرّ والمردة في اعتصام مفتوح في وسط بيروت في الأول من كانون الأول، تنامت مشاعر عدائية سنّية شيعية، حملت مصر والسعودية على الاضطلاع بوساطة لتخفيف وطأتها. ثم أتى إضراب عام في ٢٣ كانون الثاني نفّذته المعارضة لم يخلُ من صدام مع الفريق الآخر في الشارع ، تلته اشتباكات مذهبية سنّية شيعية في ٢٥ كانون الثاني، لتضاعف من هذا النزاع. للمرة الأولى، أكثر من أي وقت مضى، بدا أن مصر تريد استعادة دور وموقع، لا النفوذ. أن تقف ضد تاريخها القديم في هذا البلد في خمسينات القرن الفائت وستيناته، وضد لامبالاتها في ثمانيناته وتسعيناته. أن لا تكون فريقاً فيه، أو إلى جانب أحد.

دولة سنّية من غير أن تلبس بزّة الزعامة السنّية. في أوج نفوذه وانتشار شعبيته في العالم العربي، لم يُنظَر إلى جمال عبد الناصر على أنه زعيم سنّي، بل قائد قومي. اجتذب الشارع السنّي اللبناني كلّه تقريباً وأحزاب اليسار وزعماء شيعة وأصحاب أوهام قومية إليه. موّلهم مالاً وسلاحاً. جارى زعماء مسيحيين معارضين من بينهم بطريرك الموارنة مار بولس بطرس المعوشي الذي لم يكنّ يوماً مودّة للزعيم. لكنه قال في ٣٠ أيار ١٩٥٨، وهو يبرّر تصاعد حملته على كميل شمعون ودحض خطر الناصرية على لبنان ومسيحييه، إنه تسلّم رسالة شخصية من عبد الناصر تؤكد له احترامه استقلال لبنان، وعدم رغبته في ضمّه إلى الجمهورية العربية المتحدة.

قبل عبد الناصر لم يتخطَّ الدور المصري حدود علاقات بلدين. جمعت بشارة الخوري برئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا علاقات ودية في منتصف الأربعينات ومطلع الخمسينات، أبرزتها مراسلات واتصالات بين الرجلين في حقبة الملكية، وساهم ابرهيم عبد الهادي خلف الباشا في رئاسة الحكومة في تخفيف توتر علاقات لبنان بحسني الزعيم قائد أول انقلاب عسكري في سوريا في ٣٠ آذار ١٩٤٩، عندما بادرت مصر والسعودية بالإعتراف بالإنقلاب، فشجعت لبنان على قرار مماثل. كان انتخاب الرئيس آنذاك، مع وصول الشيخ بشارة إلى الرئاسة عام ١٩٤٣، محور صراع فرنسي بريطاني، لا مكان فيه لدور عربي. في العهد التالي وقد تأثرت استقالة الخوري من الرئاسة عام ١٩٥٢ بعدوى التغيير الذي أحدثه الإنقلاب العسكري على الملكية جمعت شمعون بمحمد نجيب أول رئيس لمصر في مرحلة ما بعد الثورة صداقة، حملت الرئيس اللبناني على زيارة نظيره في ١٢ نيسان ١٩٥٣، ونزل في قصر الضيافة. وما لبث أن انتقم عبد الناصر، بعدما خلف نجيب في رئاسة بلاده، لتلك الزيارة والزائر اللبناني الذي تبادل وإياه كرهاً عميقاً، أن استضاف عام ١٩٥٥ في القصر نفسه حميد فرنجيه وزير الخارجية اللبناني، على أنه أحد أبرز خصوم شمعون. راهن عليه عبد الناصر زعيماً مسيحياً ومارونياً للإنقلاب على رئيس الجمهورية. كان الزعيمان المارونيان، الشوفي والزغرتاوي، تنافسا على الرئاسة عام ١٩٥٢. قبل ساعات من جلسة الإنتخاب، تنازل الثاني للأول من أجل الإجماع. لكنهما اختلفا في ما بعد على خيارات السياستين الداخلية والخارجية، وأضحيا ألدّ الأعداء.

رئيسان لبنانيان اقترنا باسم الزعيم المصري: فؤاد شهاب في ٣١ تموز ١٩٥٨، وشارل حلو في ١٨ آب ١٩٦٤. الأول جاءت به تسوية أميركية مصرية لإخماد حرب أهلية صغيرة حينذاك استمرت ثلاثة أشهر، لم يعترف بها عرّاب الصفقة روبرت مورفي، الموفد الأميركي الخاص لدوايت أيزنهاور، في مذكراته. والثاني كان ثمرة مكالمة هاتفية بين صربا ومنشية البكري مرّت قبلاً بالسفير في بيروت عبد الحميد غالب.

لأكثر من عقد ونصف عقد من الزمن، اكتفت مصر بسفيرين، شغل الحيز الأوفر منها طوال ١٢ عاماً عبد الحميد غالب (١٩٥٦ - ١٩٦٨)، ثم ابرهيم صبري الذي كان نقيض سلفه: ديبلوماسي خرج من إدارة مدنية، كثير التعلّق بالإيمان والشعائر الدينية. لم تختره الخارجية المصرية للمنصب، بل مكتب الرئيس الذي كان، من خلال سامي شرف، يمسك بملف لبنان.

حكم عبد الحميد غالب، «الباشا» الأريستوقراطي الحديدي الدمث واللبق، صاحب الكلمة المسموعة، نصف لبنان ومعظم مسلميه. ولم يُتح لسفير مصري من بعده أن يكون، مثله، أكثر من سفير. كان على اللواء المتقاعد أن يحمل اسم «باشا» بحكم تقليد. ديبلوماسي جذّاب شغوف بالأناقة والسيكار وربطات العنق، نيط به أن يهتم بما يجري في بلد يقع على حدود الإقليم الشمالي لوحدة مصرية سورية كانت مهدّدة منذ أيامها الأولى، تفتك بها تناقضات مجتمعين متباعدين في معظم تقاليدهما وتاريخهما وعيش سكانهما وجذورهما واقتصادهما وثقافتهما. طرده شمعون من لبنان في ٢٥ تموز ١٩٥٨ نظراً إلى دوره التحريضي للمعارضة ضد رئيس الجمهورية ودعمه «المقاومة الشعبية»، فآثر أن يودّع بطريرك الموارنة، ثم يختار الإنتقال براً إلى دمشق، لا في الطائرة إلى القاهرة، لأن سوريا ومصر جمهورية واحدة. بعد انتخاب شهاب رئيساً، أعاده وزير الداخلية ريمون إده في تشرين الأول، فاتحة علاقات العهد الجديد بالناصرية. كان الرجل قائد معارضي شمعون، وقائد موالي خلفه. استعانت به الشعبة الثانية كلما احتاجت إلى استمالة زعيم سنّي أو مسلم حتى. دخل في صلب كثير من قراراتها ونشاطها ما أن اتخذت الإستخبارات المصرية مقراً لها في سفارة فردان: مع سوريا أيام الوحدة، وضدها بعد الإنفصال. ضد العراق قبل انقلاب ١٩٥٨ ومعه بعده ثم ضده. ضد الأردن والسعودية وإيران وتركيا، ودائماً ضد الغرب المناوىء. لم يكن غالب صانع رؤساء، أو رؤساء حكومات، أو وزراء ونواب، بل عين رئيسه على لبنان. وراء غالب كان ثمة رجل آخر هو سامي شرف الذي سمّاه شهاب «الهمشري». عندما كانت تضاء الطبقة السابعة في سفارة مصر في بيروت، حيث مكتب زائر خاص، كان يُعرف عندئذ أن «الهمشري» في مهمة ما، علنية أو سرية، في العاصمة اللبنانية. تقارير غالب إلى القاهرة تنتهي في أدراج شرف، لا في بريد وزارة الخارجية. شأن ما كان عليه ملف لبنان في القاهرة، أضحى كذلك في دمشق بعد عقود. يُحكم هذا البلد من بعيد.

كُلف غالب في العهد الشهابي منع تغلغل استخبارات دول عربية وأجنبية في لبنان لمحاربة الوحدة، وتشجيع معارضين عرب على تنفيذ انقلابات ضد أنظمتهم على غرار عراقيين وأردنيين وحمايتهم في ملجأهم السياسي لبنان، والحؤول دون جعل هذا البلد مصدر تهديد للناصرية. كان ثمة دور مشابه لعبد الحميد السرّاج رئيس الشعبة الثانية السورية في منتصف الخمسينات، ثم وزير الداخلية فنائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة إبان الوحدة. عمل الرجلان على إدارة

النفوذ الناصري في لبنان: الشق السياسي لغالب، والأمني للسرّاج قبل أن يطيحه الإنفصال في دمشق عام ١٩٦١ ويسجنه، وتدبّر الشعبة الثانية اللبنانية والإستخبارات المصرية السنة التالية خطة تهريبه من معتقله في سجن المزّة إلى لبنان، ومنه في طائرة إلى القاهرة ليقيم فيها. وهو لا يزال على قيد الحياة في عقده الثامن.

قبل ساعات قليلة من انتخابه رئيساً في ١٨ آب ١٩٦٤، كشف غالب أول عارفي السرّ أن شارل حلو سيخلف شهاب، وقت كانت الغالبية الشهابية تهنىء عبدالعزيز شهاب في حديقة منزله في عاليه، لأن نسيبه، الجنرال، اختاره كي يُبقي الرئاسة معلقة على شجرة العائلة. كان السرّ في مكان آخر. الأقطاب الشهابيون الأقرب إلى الرئيس اللبناني كانوا يجتمعون في بيت السفير المصري في فردان ويتلقون منه النبأ: شهاب لا يريد عبدالعزيز، وعبدالناصر يطمئن إلى حلو أكثر.

لكن الرئيس المصري سرعان ما انكفأ عن انتخابات ١٩٧٠. كانت حرب ١٩٦٧ قد أنهكت زعامته العربية ومدّه القومي المكسور بهزيمة الأيام الستة. صعدت المنظمات الفلسطينية، فتلقت الشهابية ضربة غير محسوبة. ضعف الحليف القوي، وانفرط عقد الحليفين الرئيسيين من حولها: ذهب كمال جنبلاط إلى تحالف مع ياسر عرفات، وبيار الجميل إلى الحلف الثلاثي مع شمعون وريمون إده. أصبح التدخّل الفلسطيني في المعادلة الداخلية اللبنانية أقوى من أن يمسك به الزعيم المصري. وما لم يطلبه من غالب عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤، طلبه من خلفه ابرهيم صبري: الوقوف على الحياد في انتخابات الرئاسة اللبنانية. فكان أن خسرت الشهابية الإستحقاق بفارق صوت واحد في ١٧ آب ١٩٧٠: سليمان فرنجيه ٥٠ صوتاً والياس سركيس ٤٩. أمل عبد الناصر في عودة شهاب إلى الحكم، وألحّ عليه في رسائل شفوية عدة اتخاذ القرار. ولما بلغه عزوف الرئيس السابق المعتزل في صربا، آثر الإنكفاء. لم يكن يعرف سركيس. بل لم يعد، هو، ذاك الذي يفرض في لبنان تسوية قوية. رفض استجابة مطالبة أقطاب الشهابية كصبري حمادة حضّ جنبلاط على الإقتراع لسركيس. كان ثمة ما جمع عبد الناصر وجنبلاط ضمناً، هو استياؤهما من الإستخبارات العسكرية اللبنانية التي أهانت الإتحاد السوفياتي عندما كشفت، في أيلول ١٩٦٩، علناً، خطته لتهريب طائرة ميراج تابعة لسلاح الجو اللبناني إلى أذربيجان فموسكو، لكشف أسرارها.

حتى الساعات القليلة التي سبقت جلسة الإنتخاب، ظلّ صبري يقول لمراجعيه ضباط الشعبة الثانية وأقطاب الشهابية إنه لم يتلقَ أوامر من رئيسه بتأييد ترشيح سركيس أو فرنجيه، ولا بتحريك أصوات من هنا إلى هناك. مذذاك خرجت حقبة الناصرية من لبنان. بعد أسابيع. في ٢٨ أيلول ١٩٧٠، غاب عبد الناصر.

في سنواته الأخيرة، كان قد انتقل بمصر من دور المحرّض إلى دور الحاضن على الإستقرار. من سعيه إلى وحدة الهدف الذي هو وحدة عربية بدأت أولى مظاهرها بتفاهم مع

سوريا والسعودية لمواجهة حلف بغداد عام ١٩٥٥، ثم وحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ رداً على مبدأ أيزنهاور، ثم مشاريع وحدة ميتة مع العراق وسوريا قبل تولي البعث الحكم وبعده، إلى أن انتهى إلى خيار وحدة الموقف الذي هو استقرار الدول. كان لبنان جزءاً من خطة الوحدة التي نادى بها الزعيم المصري بانقلابات وثورات تنفجر من الداخل، إلى أن قرّر أن الإستقرار في لبنان هو الهدف.

غاب الدور والموقع عن لبنان. وكان ذلك آخر عهد لمصر باستحقاق رئاسي لبناني.

فكرة استقرار لبنان كانت خلاصة مشروطة لتجربة عبد الناصر مع شهاب مذ اختبرا تحت خيمة صفيح عند الحدود اللبنانية السورية، في ٢٥ آذار ١٩٥٩ نظرة متقاربة إلى دور لبنان في المعادلة العربية: لا ينحاز إلى محاور عربية ودولية، ولا تنحاز مصر إلى فريق لبناني لزعزعة استقراره، بل تترك لرئيسه أن يحكم. بعد حرب ١٩٦٧ أضحى عبد الناصر أكثر انتباها إلى البلد الصغير، فرعى من خلال محمود رياض ومحمد فوزي اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين الجيش اللبناني وياسر عرفات كيلا ينفجر البلد الصغير المحتقن بخلافات سياسية، وفروقات اجتماعية، ونزاعات طائفية، وسيادة تتقاسمها شرعيتان لبنانية وفلسطينية. لم يكن اتفاق القاهرة من صنعه، ولم يضمر عدم رضاه عنه. لكنه كان ثمناً ضرورياً لتأجيل انفجار لبنان ست سنوات. ورغم جنوحه إلى المقاومة الفلسطينية، دَعَمَ عبد الناصر السلطة اللبنانية لئلا يصل البلد إلى فوضى. ترك للطرفين التفاوض على اتفاق القاهرة لتحقيق استقرار مستحيل في اشتباك ضدين: سيادة الدولة اللبنانية، وحرية عمل المقاومة الفلسطينية. الأمر الذي مكّن مصر من الدفاع عن موقفها بالقول إن طرفي النزاع وضعا الإتفاق، فيما اكتفت هي برعاية جلوسهما إلى الطاولة. رمت إلى توازن لبناني فلسطيني، منه إلى توازن لبناني لبناني.

بعد الزعيم المصري، توسّط خلفه أنور السادات مجدّداً بين لبنان والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٣ عبر حسن صبري الخولي لتحقيق هدنة موقتة حتى عشية حرب السنتين. حينذاك بدأت مصر خطى بطيئة لاستعادة الدور، كان السادات خلالها ينصرف إلى حماية داخل بلاده وإعادة بناء مواقع السلطة والنفوذ فيها، وإحكام السيطرة على الحكم برمته، منهياً مراكز قوى خلفتها الناصرية. خرج كذلك من النزاع العربي الإسرائيلي في ٢٦ آذار ١٩٧٩ مع توقيع معاهدة كامب دافيد مع إسرائيل. بعد اغتياله في ٦ تشرين الأول ١٩٨١، ورث منه حسني مبارك اتفاقات سلام مع إسرائيل وطرد مصر من الجامعة العربية. لم يتخلّ الرئيس الجديد عن الشعور باستمرار زعامة مصر العالم العربي وإن منبوذة، ولا السلام مع إسرائيل.

لم يكن متاحاً توقف حرب السنتين بلا مصالحة السادات مع حافظ الأسد في قمة الرياض، في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٦، قبل تكريس الدور العسكري والسياسي لسوريا في قمة القاهرة بعد

أيام، في ٢٥ تشرين الأول. حتى ذلك الوقت سعت مصر إلى موازنة وجود الجيش السوري في لبنان، بدءاً من حزيران ١٩٧٦، بوجود جنود مصريين. لم يشأ السادات ترك لبنان لدمشق. أرسل إليه تكراراً حسن صبري الخولي لرعاية اتفاق مفترض بين الأفرقاء اللبنانيين المتخاصمين بغية عزل الدور السوري، واجتمع في القاهرة بكمال جنبلاط عام ١٩٧٦ وبريمون إده بعد أشهر، كبيري معارضي سوريا، ونصحهما بعدم العودة إلى بلدهما خشية أن يغتالهما الأسد بعدما أبرز لإده لائحة من ١٢ زعيماً لبنانياً مرشحين للقتل، الأولان فيها الزعيمان الدرزي والماروني. شجّعهما على تأليف حكومة منفى لديه في مواجهة التدخّل العسكري السوري، وكان يرى فيه احتلالاً للبنان وخطة للقضاء على المقاومة الفلسطينية. وبعد انتخاب سركيس رئيساً، في ٨ أيار ١٩٧٦، اقترح استضافة طاولة مستديرة لحوار لبناني لبناني في القاهرة بعيداً من الضغوط السورية، فرفض الرئيس اللبناني الذي كان لا يزال يثق بالمبادرة السورية، وباضطلاع دمشق بدور الحكم النزيه.

كان جنبلاط قد راهن، في حمأة صراع سوري فلسطيني، على دور للسادات شبيه بالذي كان لعبد الناصر في امتحانين: الأول مقاومته انضمام لبنان إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥ ثم إلى مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧، ودخوله في مواجهة صريحة مع شمعون بمدّ المعارضة بالمال والسلاح إلى أن نجح في فرض تسوية الإستقرار مع واشنطن بانتخاب شهاب رئيساً عام ١٩٥٨. والثاني عندما وازن دوره عام ١٩٦٩ في معالجة نتائج الصدام العسكري الذي نشب بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني وانتهى إلى اتفاق القاهرة. بدوره السادات استعار اللعبة السورية. كما راحت دمشق تجتذب إليها حلفاءها في حرب السنتين، عملت القاهرة على استقطاب معارضي الدورين السياسي والعسكري السوري في لبنان.

مع السادات، ثم مبارك، اكتفت مصر بدور المتفرّج تحت وطأة نبذ العرب لها وتخوينها.

كان السادات قد استعاض طموحه إلى دور عسكري في لبنان بآخر سياسي، هو تأليف اللجنة الرباعية العربية. أشبه بمرجعية تراقب احترام سوريا وجيشها ما ناطتها به قمة القاهرة، وهو إعادة الإستقرار إلى لبنان وتنفيذ اتفاق القاهرة وجمع سلاح الميليشيات. وقف سفير مصر أحمد لطفي متولي مع سفير السعودية علي الشاعر وسفير الكويت عبد الحميد البعيجان في مواجهة ممثل سوريا محمد الخولي. وعلى رأس الطاولة الرئيس اللبناني الياس سركيس. لم يصمد التوازن إلا أشهراً. تراجع الشاعر والبعيجان ومتولي عن إرغام المقاومة الفلسطينية على تنفيذ اتفاق القاهرة رغم حماسة سوريا، فأربكوا سركيس. وبذهاب السادات إلى القدس في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٧، خرجت مصر للمرة الأولى من لبنان لأكثر من عشر سنوات، كما خرجت من كل الدول العربية بعد قمة بغداد في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨. عندئذ تراجعت سوريا عن استكمال تنفيذ اتفاق القاهرة، فوقع سركيس في حفرة الإشتباك المصري السوري.

مذ قطعت علاقاتها الديبلوماسية بلبنان وقصرت تمثيلها على موظف يتتبع أوضاع رعاياها، لم تُستهدف مصر في لبنان، شأن دول ذات علاقات تاريخية أو تقليدية، قتلاً كأميركا وفرنسا وإسبانيا والعراق والأردن، واعتداءات كالسعودية وألمانيا وإيطاليا.

سقط الإستقرار اللبناني الذي نادى به عبد الناصر، وحمل السادات على أن يصرخ في وجه سوريا عام ١٩٧٦ ما قاله سلفه ذات يوم من عام ١٩٥٨ من دمشق: إرفعوا أيديكم عن لبنان.

عادت مجدداً عام ١٩٨٩، مع إعادة العلاقات العربية المصرية. كان لبنان وسوريا الدولتين الأخيرتين اللتين استعادتا العلاقات الدبلوماسية على أبواب اتفاق الطائف. استرجعت مصر، بعد العودة، مرجعيتها من البوابة الأكثر مدعاة للغرابة: تبنّت قمة فاس عام ١٩٨٢ مبادرة ولي العهد السعودي الأمير فهد للسلام، فتصرّفت مصر على أنها كانت محقة في خيار ذهابها إلى السلام مع إسرائيل بلا حرب. عندما عادت إلى لبنان، كان قد تغيّر كل شيء فيه. أحكمت سوريا قبضتها عليه بعدما نيط بها، بعد حرب الخليج الأولى، إدارة حكم هذا البلد. اكتفت العودة المصرية بقليل من الدور الذي فرضته دمشق على مصر وسائر الدول العربية تحت طائلة تهديد ديبلوماسييها بالعقاب. فرضت على الياس الهراوي ما قاومه قبلاً سركيس، وهو أنها لا تريد شريكاً لها في لبنان. فاقتصر الدور المصري على امتداد عقد التسعينات على مساعدات تقنية وفنية وأخرى في الإعمار. ولأن الديبلوماسية المصرية اعتمدت قاعدة بذل الجهد لتعزيز استقرار لبنان على أنه جزء من استقرار المنطقة، ولأنه الهدف، لم تتردّد في غض نظر عن طريقة إدارة سوريا السلطة والنظام في لبنان، ما دامت تحافظ على استقرار، وإن بثمن مكلف.

بعد اغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ وخروج الجيش السوري من لبنان في ٢٦ نيسان، تنفسّ كل السفراء بلا استثناء، وشهد السفير العابر بين حقبتين، حسين ضرار، الإنقلاب الكبير في لبنان.

في الأشهر الأخيرة قارب مبارك النزاع الناشب في لبنان وفق المعادلة نفسها في ظل وجود سوريا في هذا البلد: الإستقرار أولاً، بمعزل عن شروطه، وعن الفريق الذي يمكن أن يربح منه. ليست مصر معنية بتوازن القوى الداخلي ما دام لا يحيل الإستقرار فوضى، ولا تجد نفسها شريكاً في مناقشة أي شأن محلي أفضى إلى غلبة فريق على آخر أم لا. على هؤلاء أن يقرّوا توازن القوى وتقاسم السلطة في ما بينهم، بعيداً من أي اشتباك طائفي أو مذهبي. لا خصومة لها مع أحد، كما أن ليس في وسع أي من طرفي النزاع تجاهل دورها، أو التحفظ عن الإحتكام إليها.

ذهب زمن الباشاوات. وصلت مصر إلى لبنان من الحدود السورية، وانقلبت من داخل لبنان على الانفصال وحزب البعث، وخرجت ما أن بدأ الأخير يتغلغل في جاره الصغير. مثلت طويلاً صورة عبد الحميد غالب. بعد أكثر من عقد من الزمن فَعَلَ عبد الحليم خدام بلبنان ما

فعله عبد الحكيم عامر بسوريا عندما كان يحكمها باسم عبد الناصر. وفعل غازي كنعان بلبنانيين، موالين ومعارضين، ما فعله قبلاً غالب، القدوة والعبرة ونموذج حاكم الظل.

أميركا: تناوب الموفدين والسفراء

تقول واشنطن وقالت دائماً بلا ملل إنها لا تتدخّل في الرئاسة اللبنانية.

ماضيها مغاير: انتخاب فؤاد شهاب كان استحقاق روبرت مورفي، وانتخاب الياس سركيس استحقاق دين براون، وانتخاب بشير الجميل استحقاق فيليب حبيب، وانتخاب مخايل ضاهر لو حصل كاد يكون استحقاق ريتشارد مورفي. أما السفراء فلم تقل أدوارهم أهمية: أرمين ماير حرّك معارضي فؤاد شهاب لرفض التجديد له، وجون غونتر دين تبنّى بشير وعقّل سلوكه، وجيفري فلتمان رأس حربة الطعن في تمديد ولاية إميل لحود ودعم حكومة فؤاد السنيورة كي يحصر بها وحدها الشرعية الدستورية المعترف بها.

دخلت الولايات المتحدة لبنان من البوابة التي عبرت منها إلى الشرق الأوسط: العدوان الثلاثي على مصر في ٣١ تشرين الأول ١٩٥٦. بعدما تفاقمت آثار الإعتداء طلب دوايت أيزنهاور من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل إنهاء احتلالها لمصر. كانت فاتحة دور واشنطن في المنطقة بإخلائها من نفوذ جامح أدمنته باريس ولندن قبل عقود. السنة التالية ابتكرت مخيّلة أيزنهاور ما حمل اسمه منذ ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ أمام الكونغرس: «مبدأ أيزنهاور» الذي يشجّع دول الشرق الأوسط على طلب مساعدة عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة إذا شعرت بأن التمدّد الشيوعي يهدّد أنظمتها واستقرارها. بعد السعودية في ٨ شباط، انضم إليه لبنان في ١٦ آذار، وكذلك الأردن. غضب جمال عبدالناصر وحاول تطويقه بوحدة مصرية سورية عام ١٩٥٨ رداً على وثائق ديبلوماسية لبنانية أميركية بالغة الخطورة والتهديد المباشر للزعيم المصري. في ١١ شباط ١٩٥٧ كتب الرئيس الأميركي إلى نظيره اللبناني يؤكد التزام إدارته احترام سيادة لبنان والمحافظة على كيانه واستقلاله في حال تعرّضه لأي خطر. فإذا بالبلد الصغير الذي يبعد الآف الكيلومترات عن القارة المتغطرسة، القريب من قواعدها العسكرية العائمة على سطح المياه جزءاً لا يتجزأ من المصالح الأمنية والعسكرية الأميركية في المنطقة. كان المشروع أشبه بمعاهدة دفاع مشترك تجيز لواشنطن التدخّل عسكرياً فيه للدفاع عن نظامه.

كان «مبدأ أيزنهاور» بداية سياسية لخطوات عسكرية ستبصر النور في ١٤ تموز ١٩٥٨. سقط ملك العراق فيصل الثاني وخاله الوصي عليه عبدالإله ورئيس الحكومة نوري السعيد في

انقلاب عسكري نفّذه عبدالكريم قاسم الذي قتل الثلاثة وأسقط الملكية الهاشمية. حتى ذلك اليوم لم تكن واشنطن استجابت طلب كميل شمعون مساعدته عسكرياً لوقف تدخّل عبدالناصر في الشؤون اللبنانية ومدّ معارضيه بالسلاح والمسلحين والمال وسعيه إلى إسقاط حكمه، توطئة لجعل لبنان نجمة ثالثة في علم الجمهورية العربية المتحدة. عبثاً حاول الرئيس اللبناني لدى السفير الأميركي روبرت ماكلنتوك (١٩٥٨ - ١٩٦١) لنصرته ضد خصومه في «ثورة ١٩٥٨» مذ اندلعت في ٨ أيار ١٩٥٨. بعد سقوط الملكية، نزل على شاطىء الأوزاعي، بعد ظهر ١٥ تموز، خمسة آلاف من مشاة البحرية الأميركية للحؤول دون انهيار لبنان في قبضة الناصرية. حينذاك فقط، بعدما سقط الملك القاصر، وضع الأميركيون اتفاق الدفاع عن لبنان موضع التنفيذ.

كان أول دخول عسكري أميركي إلى لبنان مقدمة حلّ سياسي. بعد تعاطف أميركي مع التجديد لشمعون في الأشهر السابقة، غذتّه جهود وزير الخارجية شارل مالك، بات على واشنطن أن تعدّ لتسوية مختلفة. اكتشفت قوة معارضي بقاء حليفها في السلطة مسيحيين ومسلمين، إلى بكركي. حضر موفدها روبرت مورفي إلى لبنان في ١٨ تموز وجال على المسؤولين والزعماء الذين تقاذفوا أسماء مرشحين محتملين للرئاسة كجواد بولس ويوسف السودا وكلاهما مؤرخ وانتهى إلى تأييد ترشيح قائد الجيش فؤاد شهاب لخلافة شمعون. في ٣١ تموز بات القائد رئيساً. قبل ساعات غادر مورفي بيروت في جولة عربية، بينها القاهرة، كيلا يقال إنه حاول التأثير في إجراء الاستحقاق. لم يكن شهاب الكثير التأثر بالثقافة الفرنسية اختياراً أميركياً، ولم يُرسِ كسلفه علاقات وطيدة مع الأميركيين، بيد أن انتخابه أضحى ثمرة تسوية أميركية مصرية على إعادة الإستقرار إلى لبنان، والتسليم بدور مرجّح لعبدالناصر في اللعبة الداخلية استمدها من اجتذابه نصف الشعب اللبناني إليه. وجد الأميركيون في شهاب الأكثر أهلية لبناء توازن سياسي متسلّحاً بالجيش الذي كان أقوى الطرفين المتنازعين، والأقدر على الإحتكام إلى دوره بعدما أبقاه قائده خارج الصراع بين الرئيس ومناوئيه. تبادل أيزنهاور وعبدالناصر عرض العضلات على أرض البلد الصغير: الأول بجنود المارينز منتشرين في لبنان كي يصبحوا قريبين من حدود الجمهورية العربية المتحدة مصدر تهديد جدّي لها، والثاني بامتلاكه عصا الإستقرار والفوضى في هذا البلد.

انطوت انتخابات ١٩٥٨ على درسين: أولهما سابقة انتخاب قائد للجيش رئيساً للجمهورية شجعتها واشنطن بحرارة. وثانيهما تسليم الأميركيين للمرة الأولى بدور عربي مباشر في انتخاب الرئيس اللبناني وُضع في يد الزعيم المصري. بعد تسلّمه صلاحياته الدستورية وتأليف حكومة جديدة، طلب شهاب ما تعهّده في خطاب اليمين الدستورية، انسحاب الجنود الأميركيين. فغادروا في تشرين الأول.

التجربة نفسها تكرّرت عام ١٩٧٦. كان التأثير الأميركي المباشر في الوضع اللبناني بعد عام ١٩٥٨ انحسر تماماً. عُهِد الدور إلى أرمين ماير (١٩٦٢ - ١٩٦٥)، خلف روبرت ماكلنتوك في سفارة واشنطن في بيروت، فراقب عن كثب علاقة شهاب بعبدالناصر. ساد الإستقرار آخذاً بمعادلة دقيقة، سهلة ومربكة أحياناً للعهد الشهابي في وجه غلاة معارضيه: تأييد لبنان السياسة الخارجية لمصر التي تترك حكم لبنان في يد رئيسه.

الوجه الآخر لهذه المعادلة توسّع النفوذ الناصري في لبنان، وأخصّه مع عبدالحميد غالب، سفير مصر وسوريا المنخرطتين في جمهورية الوحدة، الواسع التأثير على الحياة السياسية الداخلية. ورغم جنوح شهاب إلى الغرب لأسباب اقتصادية وتربوية وثقافية ودينية ووجدانية، وتحديداً الفاتيكان وفرنسا والولايات المتحدة، ظلّ نفوذ عبدالناصر يطبع مسار السياستين الداخلية والخارجية للبنان، على نحو حمل ماير على الإضطلاع بدور مناوىء لأي محاولة تجديد انتخاب شهاب تحضّرت لها الغالبية النيابية الموالية، كانت ترضي الزعيم المصري. تذرّع في لقاءات خاصة أمام بعض السياسيين بما لا يسع أحد أن يصدّقه ويجد في سفير دولة كبرى في بلد صغير إلماماً بدقائق دستوره، بأن لاحظ أن الرئيس يسيء إلى الديموقراطية والنظام البرلماني بإصداره القوانين بمراسيم اشتراعية أو بإنفاذها بمراسيم وفق المادة ٥٨ من الدستور، متجاوزاً دور مجلس النواب في التشريع ومستأثراً بالسلطة. لكن شهاب كان قد رفض التجديد في ٣ حزيران ١٩٦٤ وأمّن خلافته بمَن شعر بأنه يحظى بثقته هو شارل حلو، في ١٨ آب ١٩٦٤.

غابت واشنطن عن لبنان عقد ستينات القرن الماضي، وأعرضت عن التدخّل في انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠. مات عبدالناصر وأصبحت المقاومة الفلسطينية، بترسانتها العسكرية ووجود قادتها على اختلاف فصائلها، بديلاً عربياً نافذاً في المعادلة اللبنانية ومخلاً بها، مستوطناً مخيّمات مقفلة دون السلطة اللبنانية، فرجّح كفة فريق على آخر حمل الأخير على التسلّح. إذذاك وجدت سوريا سانحة الإضطلاع بدور مماثل في لبنان. ونتيجة للتوازن السياسي الجديد، الناجم عن سباق التسلّح وإنشاء الميليشيات وتنامي النعرات الطائفية والإنقسام الوطني، المتولّد تدريجاً منذ عام ١٩٦٨، انفجرت الحرب اللبنانية على دفعات.

على أبواب انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٦، أوفد جيرالد فورد موفداً خاصاً إلى لبنان هو دين براون، لمهمة ظاهرها إستطلاع وجهات النظر المتعارضة والسعي إلى تحقيق الإستقرار، وباطنها تسهيل إجراء انتخابات الرئاسة في حمأة حرب السنتين، المشتعلة بين فريق من المسيحيين والفلسطينيين، وبين ياسر عرفات وحافظ الأسد. وعلى غرار الإحتراف الديبلوماسي الذي طبع مهمة مورفي، أجرى براون، المتمرس والواسع الإطلاع على أزمات الشرق الأوسط وذو الطويل

الباع في المفاوضة، فور وصوله إلى بيروت في ٣١ آذار ١٩٧٦، مشاورات مع الزعماء الممثلين للأفرقاء اللبنانيين. لاحظ أن الترشيح للرئاسة يقتصر على اثنين جدّيين: حاكم مصرف لبنان الياس سركيس تدعمه سوريا و«الجبهة اللبنانية»، وريمون إده تدعمه «الحركة الوطنية» بزعامة كمال جنبلاط المتحالف مع عرفات. كان الأخير دخل منذ ٢١ آذار في مواجهة حادة وقاتلة مع سوريا. أجرى براون حوارين طويلين مع إده وسركيس خلص منهما إلى مفاضلة حتمية اقترنت بتعهّدات صريحة قدّمها الحاكم. رمى حواره مع «العميد»، في ٣ نيسان، إلى كشف مغزى ما تريده واشنطن من الإستحقاق. أبدى له براون استعداد إدارته لتأييد وصوله إلى الرئاسة، مشيداً بنزاهته وكفايته شرط معرفة إمكاناته وخياراته لوقف العنف في لبنان، وإعادة فرض القانون.

ردّ إده بالإستعانة بقوى الأمن والدرك على غرار تجربته في وزارة الداخلية بعد «ثورة ١٩٥٨».

لم يقتنع محاوره.

قال إده بالجيش.

ردّ براون بأنه منقسم على نفسه ومشتّت.

استعان إده بذاكرته واستعداده لتكرار تجربة شمعون بطلب مساعدة مشاة البحرية الأميركية.

دحض براون الإقتراح، مؤكداً أن حكومته لن تتدخّل في لبنان.

قال إنه يذهب إلى الأمم المتحدة للإستعانة بقواتها لأن لبنان عضو فيها.

أوصد براون الأبواب: لن ترسل إلى لبنان قوات، وستستخدم واشنطن الفيتو لمنع ذلك.

بلغ الحوار الحائط المسدود إلى أن فتح براون ثغرة بقوله: «لماذا لا توجّه نداء إلى الجيش السوري لمؤازرتك؟».

ردّ إده: «إذا كنتَ تعتقد في أي لحظة أنني يمكن أن ألجأ إلى الجيش السوري...

قاطعه: «تماماً. هذا ما أريد أن أسألك عنه. وقد يكون هو الحلّ».

قال إده: «في هذه الحال لا يمكنك الإعتماد عليّ. لا تتوقع مني استخدام الجيش السوري لفرض الأمن في لبنان».

كرّر الإقتراح. فكرّر الرفض قائلاً: «إذا كنتم، أنتم الأميركيون، قرّرتم ذلك شرطاً ضرورياً، فإنني أستطيع تزويدك لائحة بـ٥٠ شخصية مارونية تقبل ما تريدون. الياس سركيس يوافق فاذهب اليه».

من الصنائع انتقل براون إلى مقابلة سركيس ولم يكن قد ترشّح رسمياً بعد وسمع منه الموقف الذي يريده: ليس في مقدور الرئيس الجديد فرض القانون والإستقرار في لبنان، بلا الإستعانة بالجيش السوري.

في ٩ أيار انتخب سركيس رئيساً. وفي ٣٠ منه دخل الجيش السوري لبنان من عكار، وفي أول حزيران كانت ألويته تعبر إلى البقاع. ثمناً لتدخّل واشنطن، خُطِف سفيرها في بيروت فرنسيس ميلوي في ١٦ حزيران، بعد شهر وأربعة أيام على وصوله إلى مقرّ عمله بعدما اعتقله مسلحون فلسطينيون. قتلوه وألقوا بجثته على الطريق.

سلّمت واشنطن بالمرشح الذي دعمه حافظ الأسد. وللمرة الثانية أيضاً لم تختر الرئيس، مكتفية كعام ١٩٥٨، بتأييد مرشح القطب العربي الواسع النفوذ في لبنان. فإذا بالمفارقة تقود، في ظلّ لعبة متشابهة الأقدار تقريباً، إلى انتخاب شهابي آخر لحكم لبنان. بيد أن المكسب الديبلوماسي الإستثنائي الذي حصده الرئيس السوري من الولايات المتحدة، منحه موافقة أميركية على شرعية دوريه العسكري والسياسي في لبنان، توطئة لشرعية عربية راح الأسد يستعدّ لها ما أن يُثبّت توازن قوى لبناني لبناني، يجعل من سوريا وجيشها حاجة ماسة يلحّ عليها طرفا النزاع الداخلي. ناهيك بمؤسسات الدولة اللبنانية المفككة والمنقسمة على نفسها.

ما أن وضعت الحرب اللبنانية أوزارها في عهدة الحلّ العربي في قمّتي الرياض والقاهرة في تشرين الأول ١٩٧٦ اللتين ناطتا بالجيش السوري، في إطار قوة الردع العربية، إعادة الإستقرار إلى لبنان، حتى عاد الدور إلى السفير: ريتشارد باركر (١٩٧٧ - ١٩٧٨) وجون غونتر دين (١٩٧٨ - ١٩٨١) وروبرت ديلون (١٩٨١ - ١٩٨٣). كانت مهمة الثاني أكثر تعقيداً لاهتمامه بإثبات دعم واشنطن شرعية سركيس، والوقوف في وجه أعتى مناوئيها حينذاك، مَن سمّاه «الأزعر»، بشير الجميل الذي بدأ صعوداً سياسياً مذهلاً. حجب غونتر دين عن بشير تأشيرة سفر لزيارة واشنطن والإجتماع بمسؤولين أميركيين عام ١٩٧٨، وقاطعه موجّهاً إليه انتقادات حادة، إلى أن سلّم بالإنفتاح عليه بإصرار من رئيس الجمهورية الذي تصالح وقائد «القوات اللبنانية». تدريجاً نجحت علاقات الرجلين، ولم يتردّد غونتر دين، دونما تخليه عن استمرار تأييد سركيس ولا استفزاز وجود سوريا في لبنان الذي كان لا يزال يحظى بتأييد واشنطن، في تفهّم مبرّرات إشعاله «حرب زحلة» بين الميليشيا المسيحية والجيش السوري عام ١٩٨١. مع تصاعد هذه الحرب، استعادت واشنطن الدور من السفير إلى المبعوث الخاص. حضر اللبناني الأصل فيليب حبيب إلى لبنان، وفكّك نزاع الطرفين الذي أوشك أن يصبح حرباً إسرائيلية سورية، بعدما نجح بشير في استدراج الدولة العبرية إلى الصراع اللبناني، ونشر سوريا صواريخ أرض جو في البقاع.

من دون هذا الإستدراج لم يكن ليحقق بشير حلم الرئاسة.

كانت تلك توطئة علاقات مثيرة للجدل ستنشأ بعد أشهر، وتفضي إلى تحوّل أميركي لا نظير له في علاقتها بدولة شرق أوسطية، صغيرة ضعيفة تشتعل فيها التناقضات الطائفية والسياسية وتدخّل الجوار الشره لتقاسمها: أن تدعم ترشيح قائد ميليشيا كان عدوّاً لها وللشرعية اللبنانية التي باتت تؤيده للرئاسة، وكادت تقتنع بأنه الأقدر على حماية مصالحها في لبنان وعلى إعادة توحيده وفرض القانون فيه وضمان الإستقرار. تحوّل لا سابق له في ثالث تدخّل أميركي مباشر في الاستحقاق الرئاسي. بعد حمل شهاب من ثكنة الجيش إلى شرعية الحكم، تساعد بشير على جعل المقاومة التي قادتها ميليشياه ضد الفلسطينيين وسوريا شرعية دستورية. فرض بشير نفسه قائداً عسكرياً وزعيماً مسيحياً. كانت عواصف خطيرة قد ضربت لبنان عام ١٩٨٢: اجتياح إسرائيلي واسع النطاق في ٤ حزيران لتدمير البنى العسكرية للمنظمات الفلسطينية المسلحة بلغ أبواب بيروت، خروج الجيش السوري من بيروت والجبل إلى البقاع، خروج ألوف المسلحين الفلسطينيين من بيروت في حماية قوة متعدّدة الجنسية في عدادها جنود أميركيون. خارت قوى «الحركة الوطنية» بعدما فقد وليد جنبلاط ونبيه برّي حليفيهما سوريا والمنظمات الفلسطينية في توازن قوى المعادلة الداخلية.

كان طبق الرئاسة جاهزاً. لعب فيليب حبيب دوراً بارزاً في إقناع السعودية بإضفاء شرعية عربية على انتخاب بشير، قبل انتخابه حتى، فاستقبلته في مدينة الطائف لساعات في أول تموز ١٩٨٢، وأصغت إلى ضماناته حيال الوجود المدني الفلسطيني وسلامة المخيّمات والعلاقة مع إسرائيل وسوريا. حضّ فيليب حبيب أيضاً زعماء مسلمين ونواباً على تأييد بشير الذي انتخب رئيساً في ٢٣ آب، من غير أن تضطر واشنطن كسابقتي ١٩٥٨ و١٩٧٦ لمفاوضة مصر أو سوريا. في ١٤ أيلول اغتيل، فخلفه شقيقه أمين في ٢١ منه بدور اضطلع به حبيب وموريس درايبر وديلون. للمرة الثانية في ٢٤ عاماً، يُنتخب رئيس للبنان في ظلّ وجود عسكري أميركي على أراضيه منذ ٢٥ آب ١٩٨٢ من ضمن قوة متعدّدة الجنسية، وتحت وطأة انفجار اختلط فيه الإنقسام الداخلي بالتدخّل الخارجي.

كانت الأشهر القليلة من علاقات ذهبية أميركية لبنانية مناسبة لتسجيل سابقة أيضاً. اجتمع رونالد ريغان بالجميل في ثلاث قمم خلال ١٤ شهراً، بين تشرين الأول ١٩٨٢ وكانون الأول ١٩٨٣. أخفق الرئيس في حكم لبنان وفي تحقيق سلام لبناني إسرائيلي في حمأة معارضة مسلحة قادتها سوريا وجنبلاط وبرّي، وانتهت بانهيار السلطة المركزية لرئيس الجمهورية على أثر «حرب الجبل» عام ١٩٨٣ و«انتفاضة ٦ شباط» في بيروت عام ١٩٨٤. انسحبت القوة المتعددة الجنسية تدريجاً. كانت قد نشأت خلايا مسلحة أصولية دمّرت مقرّاً لجنود المارينز الذين ينزلون للمرة الثانية على الأراضي اللبنانية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣، بعد تدمير سفارة عين المريسة

نيسان سنتذاك. فإذا بالأميركيين يخرجون من لبنان نهائياً بعد قصف حاملات طائراتهم ميليشيا جنبلاط في الجبل، وكان بعض رعاياهم ومن دول أخرى استهدفوا قتلاً أو خطفاً. عندئذ قال وزير الخارجية جورج شولتز إن لبنان أشبه بـ«طاعون» يقتضي الحجر عليه. كان قد تعاقب سفيران هما ريجينالد بارثولوميو (١٩٨٣ - ١٩٨٦) وجون كيلي (١٩٨٦ - ١٩٨٨) الذي أُبعد بذريعة صحّية، تبيّن أن دوافعها سياسية، هي انحيازه إلى الفريق المسيحي.

خسرت أميركا رهانها، فأعادت لبنان إلى حضن الرعاية السورية، مع عودة الجيش السوري إلى بيروت عام ١٩٨٧.

بضع محاولات لإعادة الإستقرار إلى لبنان راقبها الأميركيون: جهود السفير السعودي في واشنطن بندر بن سلطان ورجل الأعمال السعودي، اللبناني الأصل، رفيق الحريري لإعادة الحوار اللبناني الداخلي واللبناني السوري انتهت إلى مؤتمري جنيف (١٩٨٣) ولوزان (١٩٨٤). ثم دخول سفير الإمارات في لندن مهدي التاجر وهاني سلام على خط وساطة لبنانية سورية. تلتها اقتراحات أثارتها عام ١٩٨٧ مديرة دائرة لبنان وسوريا والأردن في الخارجية الأميركية إبريل غلاسبي بتشجيع من مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ريتشارد مورفي. كانت البلاد على مشارف نهاية ولاية الجميل.

بعدما طبعته برودة في الإهتمام، أضحى أكثر حرارة: نزاع عسكري مسيحي سوري، وقتال أهلي لبناني لبناني، إلى قطيعة بين الأسد والجميل بعد ١١ قمّة آخرها أكثرها إخفاقاً في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦. إنه الإنذار بأخطار تهدّد مصير الرئاسة اللبنانية الوشيكة عام ١٩٨٨.

قبل أربعة أيام من انقضاء ولاية الجميل، قصد ريتشارد مورفي دمشق في ١٨ أيلول ١٩٨٨، واجتمع بالأسد ست ساعات طويلة في حوار حول مصير لبنان. تعارضت أولوية كل منهما في إرساء الحلّ اللبناني. قالت واشنطن بانتخاب رئيس جديد، وقالت دمشق بإصلاحات دستورية تستجيب مطالب حلفائها المسلمين تفضي إلى تسوية سياسية في صلبها انتخاب الرئيس، لوضع إصلاحات التسوية موضع التنفيذ. كان التنازل الكبير الذي منّن مورفي اللبنانيين به، لدى عودته من دمشق إلى بيروت اليوم نفسه، أنه أقنع الأسد بأولوية الإنتخاب على الإصلاحات بعد جهود مضنية. لكن الثمن مكلفٌ: سوريا تسمّي الرئيس الجديد وهو واحد ووحيد. سأل مورفي الأسد مَن يكون. أحاله على نائبه عبدالحليم خدام الذي سمّى نائب عكار مخايل ضاهر رئيساً. رفض الجميل وبطريرك الموارنة مارنصرالله بطرس صفير وقائد الجيش العماد ميشال عون وقائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع وسياسيون استبعدهم الترشيح.

أجابهم مورفي: لا خيار. مخايل ضاهر أو الفوضى.

أشكلت العبارة طويلاً، واعتبرها المسيحيون تهديداً سورياً مباشراً لهم إذا رفضوا انتخاب نائب عكار. بعد سنوات، أتيح لمورفي وقد تقاعد من الخارجية الأميركية أن يُفسّر لأصدقاء لبنانيين مغزى ما قاله: لم يحمل تهديداً من سوريا بالفوضى. بل نبّه اللبنانيين إلى أن عدم انتخابهم رئيساً جديداً للجمهورية سيدفع بلبنان إلى الفوضى. وهو رأى حينذاك أن مجرّد حمله موافقة دمشق على إجراء انتخابات رئاسية انتصار في ذاته يحمل اللبنانيين على إيجاد حل سياسي لمشكلتهم في ما بينهم، ومع سوريا.

لكن الفوضى وقعت عندما أخلى الجميل قصر بعبدا ليل ٢٢ أيلول ١٩٨٨ من غير أن يسلّم مفاتيحه إلى رئيس يخلفه. ألّف حكومة عسكرية انتقالية برئاسة عون وعضوية ستة ضباط هم أعضاء المجلس العسكري، استقال منها للتو الوزراء المسلمون الثلاثة بضغط من سوريا. بعضهم روى في وقت لاحق أنه سمع نبأ استقالته من الحكومة من التلفزيون، من غير أن يُسأل. كانت الرسالة السورية واضحة الدلالة.

بعدما أوحت بإمكان تبنّي ترشيح عون للرئاسة إبّان الحكومة العسكرية الإنتقالية، استعادة لتجربة شهاب، انقلبت عليه واشنطن. ثم تلاحقت التطورات واللعنات. لم تستجب الإدارة الأميركية استدراج الجنرال إياها إلى «حرب التحرير» التي خاضها ضد الجيش السوري في ١٤ آذار ١٩٨٩. ناوأته، فنظم أنصاره تظاهرة ضد سفارتها في عوكر في ٢١ نيسان، أفضت إلى إقفالها وإخلائها في ٦ أيلول بعد ساعات من محاصرتها سلماً. بدأ الأميركيون يتحرّكون من الخارج. تفاقم الصدام العسكري بين المناطق المسيحية والجيش السوري، فتدخّل العرب بتأييد أميركي، انتهى بتسوية الطائف في تشرين الأول ١٩٨٩. بعيداً من الأنظار راقب أحد ديبلوماسيي السفارة في بيروت دافيد ساترفيلد مداولات النواب على نحو أزعج دمشق، فطلب منه وزير الخارجية السعودي سعود فيصل مغادرة مدينة الطائف. آل اتفاق الطائف إلى انتخاب رينه معوّض رئيساً في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ بموافقة أميركية سعودية سورية عكست توافقاً دولياً وإقليمياً على إخراج لبنان من دائرة الصراع.

كان جون مكارثي، السفير الأميركي قد وصل إلى لبنان في أيلول ١٩٨٨ من غير أن يتقدم بأوراق اعتماده من عون، ثم غادر بعد إقفال السفارة، وعاد في ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٩. اليوم التالي وجد نفسه في موقف لا سابق له لديبلوماسي أميركي: عشية تقديمه أوراق اعتماده إلى معوّض، حرّض «القوات اللبنانية» على عون، قائلاً: «بعض الأشخاص يقف في الطريق، وهذا مخيّب للآمال. يفاجئني صمت القوات اللبنانية وصمت الفاعليات في الشرقية. لماذا لا ينتقدون مواقف العماد عون؟»».

في ٢٢ تشرين الثاني اغتيل معوّض، فخلفه الياس الهراوي بعد ٤٨ ساعة. كان اختياره قراراً سورياً محضاً. سلّم الأميركيون بالخيار ما دام جزءاً من الحلّ العربي، وإن سمّته دمشق. في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠ اندلعت حرب المسيحيين على المسيحيين. قتال ضار بين عون وجعجع. قبل أن يُحسم وكان مستحيلاً حسمه قايضت واشنطن سوريا: تأييد طرد الجيش العراقي بالقوة من الكويت في مقابل إطلاق يدها في لبنان. في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠ أطيح عون عسكرياً بموافقة أميركية. هاجمه الجيش السوري فلجأ إلى سفارة فرنسا. في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٠ أعيد فتح السفارة مع السفير الجديد رايان كروكر الذي قدّم أوراق اعتماده الى الهراوي.

كانت قد بدأت حقبة جديدة سلّمت فيها واشنطن بسيطرة سوريا على لبنان حتى يحين أوان تسوية المنطقة، وكسبت دمشق مباركة الأميركيين عبر تحقيقها استقراره بحجّة أن انسحابها منه يعيد إليه الحرب الأهلية. طمأنها الدور السعودي ووجود الحريري على رأس حكومات عقد التسعينات. بعد كروكر (١٩٩٠ - ١٩٩٣)، مارك هامبلي (١٩٩٣ - ١٩٩٤) الذي لم يطل لأسباب صحّية، ثم ريتشارد جونز (١٩٩٦ - ١٩٩٨)، فدافيد ساترفيلد (١٩٩٨ - ٢٠٠١) أكثر السفراء الأميركيين استفزازاً. الأصحّ أنه قدّم للبنانيين خطاب حكومته بفظاظة عبّرت عنها قسمات باردة على وجهه كأن لا نبض فيه: حاد، غير متساهل، عدائي وغير متعاون. حازم بكثير من الغطرسة. حضر جملة استحقاقات: انتخاب إميل لحود رئيساً، انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، آثار وفاة الأسد الأب ووصوله ابنه بشّار إلى السلطة على اللبنانيين. كان عدوّاً ممتازاً وعنيفاً لحزب الله، رافضاً مقاومته ومنتقداً الهجمات جنوباً، وصديقاً ودوداً للحريري ومؤيداً شرساً لبرنامجه الإقتصادي. وشأن أسلافه، لم يكتم أن بلاده لا تغفر للحزب تفجيره مقرّ المارينز وقتله جنودها عام ١٩٨٣. خلفه فنسانت باتل (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)، ثم جيفري فلتمان (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) بعدما كان قد سبقه إلى لبنان الانقلاب الأميركي على سوريا.

كانت الحجارة بدأت تتدحرج على رأس دمشق وصولاً إلى القرار ١٥٥٩ الذي أعلن، باتفاق أميركي فرنسي تبنّاه مجلس الأمن، انتهاء الدور السياسي والعسكري لها في لبنان. لكن سلسلة إنذارات بدأت قبل أشهر: صدور قانون محاسبة سوريا الذي وضعه الرئيس الأميركي جورج بوش موضع التنفيذ في ١١ أيار ٢٠٠٤، بعدما أقرّه الكونغرس في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٣، ووقعه الرئيس في ١٢ كانون الأول، إشعاراً ببدء فرض عقوبات على نظام بشار الأسد. أذِن ذلك بتدهور العلاقات الأميركية السورية بعد سنة على الإحتلال الأميركي للعراق في نيسان ٢٠٠٣: أول المواقف كان من مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي كوندوليسا رايس في ١٢ آذار ٢٠٠٤ في السفارة اللبنانية في واشنطن، عندما ألقت كلمة خرجت فيها على النص، رافضة تعديل الدستور اللبناني للتمديد للحود، وتدخّل سوريا في انتخابات الرئاسة. تلاها نائب وزير الخارجية ريتشارد

أرميتاج في ١٨ تموز و٦ آب، ثم نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى ساترفيلد أكثر من مرة آخرها ١٠ آب. قبله قال فيلتمان كلاماً مماثلاً في شهادته أمام الكونغرس في ٢٨ نيسان، وعندما أدّى اليمين أمام وكيل الخارجية الأميركية مارك غروسمان في ٢٢ تموز نيابة عن الوزير كولن باول، لوجوده خارج واشنطن. كانت لباتل المواقف ذاتها في مناسبات شتى آخرها قبيل مغادرته بيروت في ١٠ آب. أضف عشرات تصريحات نواب وشيوخ أميركيين زاروا لبنان. فرسالة بوش في ٢٤ تموز إلى المؤتمر السنوي لموارنة الولايات المتحدة في فلوريدا، متطلعاً إلى انتخابات رئاسية لبنانية تحترم الدستور ولبنان حرّ من التدخلات الأجنبية.

لم يُمتحن سفير أميركي كفلتمان. يكفي حامل الرقم ٢٣، بعد ١٣ يوماً على وصوله إلى السفارة في ٢٠ آب ٢٠٠٤، أنه شاهد على سلسلة قاتلة للصبر: القرار ١٥٥٩ في ٢ أيلول ٢٠٠٤ إنذاراً لسوريا للخروج من لبنان والكفّ عن التلاعب بنظامه والطعن المبكر بالتمديد للحود الذي أقرّ في اليوم التالي. لم يكن هذا موقف واشنطن من تمديد دمشق ولاية الهراوي في ١٩ تشرين الأول ١٩٩٥ وقاربته على أنه شأن لبناني. لم يكن قد نشأ حينذاك تعارض بين المصالح الأميركية والسورية في المنطقة، ولا احتل العراق، ولا سقط تبعاً لذلك التفويض الأميركي لدمشق إدارة الوضع اللبناني.

شهد فلتمان أيضاً اغتيال الحريري، انفجار ثورة ١٤ آذار، لائحة الإغتيالات والتفجيرات، خروج سوريا من لبنان، انتخابات ٢٠٠٥، حكومة الأكثرية الحاكمة، انهيار الشرعيات اللبنانية مع تفكك حكومة السنيورة في تشرين الثاني ٢٠٠٦ بعد حرب تموز وصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، الإعتصام المفتوح للمعارضة في وسط بيروت في كانون الأول ٢٠٠٦، التحقيق والمحكمة الدوليان، حرب الشوارع المذهبية.

لكن السلسلة لم تنته.

السعودية: العباءة الكثيرة الصبر، الكثيرة الحذر

لم تكن السعودية، كاليوم، لاعباً في تفاصيل الحياة اللبنانية. وحرّي أنها أضحت ناخباً كبيراً. وقد يتأتى دورها من أن سوريا صارت مستعدة للتسليم بحاجتها الملحة وإن في ظل خلاف عميق بين البلدين وشبه قطيعة منذ آب ٢٠٠٦ إلى حضور أكثر فاعلية للمملكة في لبنان إذا تصرّفت حياله بعدالة، وخصوصاً في انتخابات الرئاسة اللبنانية، نظراً إلى تأثيرها المباشر أكثر من أي وقت مضى على السنّة اللبنانيين وتخفيف غلواء التدخّل الأميركي بعد خروج الجيش السوري من لبنان. ذلك أن دمشق بعد صدور القرار ١٥٥٩ وتنفيذ بعض بنوده أضحى دورها

في لبنان مثار جدل سياسي وانقسام في الموقف منه. وتخطياً لتقليد تاريخي هو ديبلوماسيتها الخجولة، فتوعز إلى سواها أن يطلب ما تريده هي أن يكون، باتت الآن تقرّر المواجهة مع جوارها المقلق: سوريا وإيران. لم تعد ما قيل كثيراً: تختفي زمن الأزمات، وتطل زمن الحلول.

لم تلعب كسوريا ومصر والعراق دور منافساً لأحد، لكنها توجّست مراراً: من تخريب جمال عبد الناصر الأنظمة بالثورات، وجنون صدام حسين لابتلاع جيرانه، ودهاء حافظ الأسد للإستئثار بالمرجعية. قلما أتيح لها، كهذه الأيام، على مرّ تاريخها، أن تصبح وحدها المرجعية من غير زعيم آخر يجاورها ويقضّ مضجعها. لم تستطع، وهي التي وحّدت أراضيها في العقود الأولى من القرن الفائت بالتفاهم حيناً وبالقوة أحياناً، أن تكرّر المحاولة على مرّ عهود ملوكها. أن تهيمن منفردة على زعامة العرب.

في سنيها في لبنان رسمت علاقاتها به وبطبقته السياسية بمعادلة كيميائية: إبتكار مكوّنات متجانسة، أو إيجاد وسيلة تؤالف بين الأضداد كي تكون هذه قابلة للتجانس والإجتماع. تكمن النواة الصلبة للمعادلة اللبنانية، في ديبلوماسيتها، في استمرار الإتصال بالتناقضات اللبنانية بغية دفعها إلى الحوار الملائم للإتفاق، واستبعاد العناصر النافرة غير اللبنانية، القريبة والبعيدة. لكنها لم تقل مرة إلا إذا كانت تريد هذه المرة إنها معنية بتسمية الرئيس اللبناني.

مذ كانت مفوضية، في ١٦ شباط ١٩٤٦، في شارع فردان حتى انتقالها إلى شارع بلس وقد أضحت سفارة بات الملك سعود عام ١٩٥٧ ليلة فيها إلى أن أقامت في قريطم، أبصرت المملكة لبنان مستقراً ومشتعلاً.

من أيام الملك عبد العزيز، مؤسّس العرش السعودي (١٩٣٢ – ١٩٥٣)، اتسمت علاقة المملكة بهذا البلد بحوار دائم: مباشر بين البلدين، أو وسيطة بين أبنائه، أو وسيطة بينه وكل من مصر وسوريا لسنوات طويلة. ويكاد يكون الملوك السعوديون، جميعاً تقريباً، خبروا سوء التفاهم الذي شهده لبنان مع هذين البلدين: توسّط عبد العزيز بين بشارة الخوري والملك فاروق عام ١٩٥١، وبينه وشكري القوتلي وحسني الزعيم وخالد العظم وأديب الشيشكلي بين ١٩٤٨ و١٩٥١. وحذا حذوه أبناؤه الذين خلفوه: توسّط سعود (١٩٥٣ – ١٩٦٤) بين كميل شمعون وجمال عبد الناصر، وحاذر فيصل (١٩٦٤ – ١٩٧٥) انتقال خلافه مع عبد الناصر إلى لبنان، وتوسّط خالد (١٩٧٥ – ١٩٨٢) لمصالحة حافظ الأسد مع أنور السادات وياسر عرفات بغية وقف الحرب اللبنانية. مذذاك، تدريجاً، أضحت المملكة شريكاً سياسياً في لبنان، تريد الإضطلاع بدور الوسيط والحكم النزيه. بسببه واجهت خلافات حادة مع سوريا في حقبة فهد (١٩٨٢ – ٢٠٠٥). ثم صار الدور مزدوجاً لخلفه عبدالله منذ عام ٢٠٠٥ مع سوريا وإيران الواسعتي النفوذ في لبنان. لم تعد المشكلة الحدّ من سيطرة دمشق وهيمنتها

على هذا البلد، بل أيضاً الحؤول دون أن يؤدي منع تغلغل طهران فيه سبباً لانفجار نزاع سنّي شيعي يشعل المنطقة برمتها.

كان اللقاء الأول لزعيمي البلدين في القاهرة، في ٢٨ أيار ١٩٤٦، بين سعود ولياً للعهد والشيخ بشارة في اجتماع ملوك الدول العربية ورؤسائها. لكن والده، الملك عبد العزيز، كان أول مَن جعل دور المملكة وسيطاً، في نيسان ١٩٤٨، في حمأة نزاع الخوري والقوتلي على إلغاء الوحدة الجمركية وأزمة النقد بين لبنان وسوريا، وتهديد دمشق بقطع علاقاتها الإقتصادية بجارها الصغير. توسّط أيضاً بعد خلاف نشأ على آثار الإنقلاب الأول في سوريا بقيادة حسني الزعيم، في ٣٠ آذار ١٩٤٩. ومع أنهما لم يلتقيا مرة، كانت بين الشيخ بشارة وعبد العزيز عشرات مراسلات بين ١٩٤٨ و١٩٥١، أبرزها تزامن اغتيال رياض الصلح وملك الأردن عبدالله في تموز ١٩٥١، وشكوك الرجلين في وجود رابط بين اغتيالين طاولا زعيمين عربيين في الأردن، وتأثيرهما على استقرار الدول العربية.

وخلافاً لأبيه الذي لم يعرف لبنانيين عن قرب إلا قليلين، أهمهم شمعون أول رئيس لبناني يزور السعودية ويلتقي مؤسسها في ٧ شباط ١٩٥٣، إلى لبنانيين أثرياء مستثمرين في المملكة كحسين العويني وعارف النعماني ونجيب صالحة فاتحة أجيال متعاقبة من المستثمرين والتجار اللبنانيين، فإن أول أبنائه على العرش، الملك سعود، أرسى علاقات وطيدة مع لبنانيين اضطلعوا بأدوار متفاوتة التأثير. بعضها شخصي كلقائه شمعون للمرة الثانية زائراً المملكة في ٢٣ آذار ١٩٥٧، وبعضها الآخر سياسي مع زعماء سنّة بيروتيين، بينهم مَن نسج وإياه علاقات وثيقة كالعويني وصائب سلام عبدالله اليافي وسامي الصلح. بعض اللبنانيين من غير الوجوه السياسية عملوا في السعودية واقتربوا من عرشها إبان العشرينات، متوسلين التجارة. أبرز الرواد حينذاك، إلى العويني، فؤاد حمزة الذي شغل منصب مستشار الملك عبد العزيز ولعب دوراً مهماً في تخطيط الحدود والسياسة الخارجية. على مرّ العقود التالية، لم ترغب المملكة في أبعد من دور الوسيط وإرساء علاقات صداقة مع الدول العربية، لامبالية في سياسات التدخّل في شؤون الجوار القريب والبعيد.

وقف سعود مع مصر وسوريا ضد حلف بغداد عام ١٩٥٥ الذي مال شمعون إلى تأييده. ثم انضم كالرئيس اللبناني إلى مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ كي يحمي العرش من تهديدين يكادان يطوّقانه: الناصرية والشيوعية. وشارك في القمة العربية الأولى في بيروت في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦. قادته علاقاته هذه إلى التوسّط بين شمعون ومعارضيه بعد الإنتخابات النيابية عام ١٩٥٧: اجتمع في عمان بسلام واليافي والعويني في ٣ حزيران. ثم زار بيروت في ٧ أيلول لساعات قبل أن تنفجر بين الطرفين بعد أشهر «ثورة ١٩٥٨». عاد إليها في ١٠ تشرين الأول لافتتاح دورة الألعاب العربية في المدينة الرياضية. توسّط في الأشهر التالية بين شمعون وعبد الناصر

على رأس الجمهورية العربية المتحدة، مع اندلاع اشتباكات حدودية لبنانية سورية وضلوع الإستخبارات العسكرية السورية في تهريب أسلحة ومسلحين إلى معارضي شمعون. بعد ٤١ عاماً من زيارة سعود، زار شقيقه، ولي العهد الأمير عبدالله لبنان، في حزيران ١٩٩٨. ثم كانت زيارة ثانية للمشاركة في القمة العربية الثانية في بيروت، في ٢٨ آذار ٢٠٠٢. لكن معظم أبناء عبد العزيز وخصوصاً الملوك، قبل تبؤوهم العرش، زاروا لبنان سنوات طويلة وصيّفوا فيه، وأكثرهم تردّداً عليه فهد. وحينما توقف عبدالله في صوفر، زائراً لبنان عبر دمشق بطريق البر، أمام فندق مهدّم استعاد ذكريات قديمة.

لم تكن هذه حال فيصل، باني التاريخ الحديث للمملكة وهيكلية الدولة. لم يضطلع بدور الوسيط، منكفئاً إلى البناء الداخلي بعدما خلف سعود. فطبع المملكة بمواصفاته الشخصية، زاهداً عادلاً. أوجد للمرة الأولى موازنة الدولة وضبط إنفاق العائلة المالكة، ولكنه وجد نفسه في مواجهة جمال عبد الناصر الذي كان سبقه إلى حكم بلاده. مذذاك نشأ صراع بين الزعيمين على مرجعية العرب. قاوم فيصل عبد الناصر في اليمن وإرسال الجيش المصري إلى هناك، واعتبره يتدخّل في شؤون المملكة وسياساتها إذ أضحى الجنود المصريون على حدودها. وتجنّب بدوره التدخّل في لبنان بعدما وجد فؤاد شهاب يتحالف والناصرية على أثر اجتماع الخيمة في ٢٥ آذار ١٩٥٩. ابتعد الملك عن لبنان ما خلا مساعدات مالية وأخرى تربوية واجتماعية وخيرية للسنّة اللبنانيين. كان في المقلب الأميركي مع شاه إيران لمناوأة عبد الناصر، ونقيضه في الموقف من إسرائيل. وكان وعبد الناصر في مقلب العداء لإسرائيل ودعم القضية الفلسطينية واستعادة القدس المحتلة حلمه الدائم للصلاة فيها محرّرة، ونقيضه في الموقف من الإتحاد السوفياتي. كان فيصل مع الشاه ضد موسكو التي لم يرها إلا ملحدة، ومختلفاً مع عبد الناصر على العقيدة. هو ينادي بالإسلام سبيلاً إلى وحدة العرب، وندّه بالقومية العربية طريقاً إليها. حينذاك، لعقود متتالية، لم تكن قد وُلدت اجتهادات عقائدية وأخرى سلفية متشدّدة ومدمّرة قالت، كما منذ مطلع القرن الحالي، بتعارض الإسلام والعروبة وكل حضارة أخرى مغايرة.

لكن الغلبة كانت لعبد الناصر في جعل الناصرية مدّاً قومياً جارفاً.

اختلف الرجلان على لبنان في عقد ستينات القرن الفائت: الزعيم المصري اجتذب الشارع السنّي الذي جذب نفسه، هو الآخر، إلى مساعدات المملكة ومالها لأنها أيضاً مرجع المسلمين، لا قائدتهم. انقسمت زعامة العرب بينهما قبل أن تضرب حرب ١٩٦٧ عبد الناصر. صعدت المقاومة الفلسطينية، فكان فيصل حضنها السياسي ومموّلها السخيّ. أنهكت الحرب عبد الناصر فوقف فيصل وراء لاءات قمة الخرطوم في ٢٩ آب ١٩٦٧، على أثر تلك الحرب: لا تفاوض، لا صلح، لا اعتراف.

أحبَّ فيصل لبنان وتمنى له الخير، وقَلِق من توسّع الناصرية في صفوفه مسلميه، وهو يواجه عبدالناصر على الطرف الآخر من الصراع الإقليمي. قال عن لبنان: «أحب حياته ويحب موتي». كان يغمز بذلك من قناة حملات جرائد لبنانية موّلها السفير المصري عبدالحميد غالب ضد السعودية وملكها. لم تعد بين العرش والبلد الصغير حرارة علاقات شمعون بسعود. في المقابل لم يقف شهاب في صف محور عربي ضد آخر. ولم يكن كحكم طرفاً في الخلاف المصري السعودي. على أنه التصق بعبد الناصر. من أجل أن يحمي الرئيس اللبناني قدرته على الإستمرار في حكم بلده وتفادي انفجار تناقضات سياسية وعقائدية وطائفية، سلّمت سياسته الخارجية بالخيارات الناصرية.

اغتيل فيصل في ٢٥ أذار ١٩٧٥، فخلفه شقيقه خالد الذي رعى قمتي الرياض والقاهرة، في تشرين الأول ١٩٧٦ لإنهاء الحرب اللبنانية. مذذاك بات للمملكة دور آخر. اعترفت بالجيش السوري في هذا البلد، وسعت إلى ضبط دوره عبر اللجنة العربية الرباعية التي ضمت سفيرها علي الشاعر ونظيريه الكويتي عبد الحميد البعيجان والمصري أحمد لطفي متولي وممثل لسوريا هو اللواء محمد الخولي برئاسة الياس سركيس. نيط بها تنفيذ اتفاق القاهرة وسحب الأسلحة الثقيلة من المخيمات الفلسطينية ودخول قوى الأمن إليها وجمع سلاح الميليشيات وتوطيد حكم الرئيس اللبناني. لكنها أخفقت. تراجعت السعودية والكويت ومصر بعدما بدا لها أن إجراءات كهذه ستجعل سوريا وحدها حاكمة لبنان، بإسقاط توازن غير معلن مع السلاح الفلسطيني. كان لبنان وسوريا على طرف نقيض من هذا الموقف. تمسّكا بتنفيذ قرارات قمتي الرياض والقاهرة. وأكثر من أي وقت مضى، شعرت المملكة بأنها معنية بالمحافظة على التوازن العسكري السوري الفلسطيني في لبنان، كوجه غير معلن للتوازن السياسي السوري السعودي فيه، أكثر منها ذوداً عن شرعية الرئيس اللبناني.

كان ذلك أول افتراق بين الدولتين تعبيراً عن خلافهما الذي غذّته على نحو غير مباشر، بعد أشهر، حرب مسيحية سورية في تموز ١٩٧٨، وتأييد المملكة في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع المعنية بلبنان، في ١٥ تشرين الأول في بيت الدين، انسحاب الجيش السوري من الأشرفية وإحلال جنود سعوديين وسودانيين محله، ثم خروجه من المناطق المسيحية كلها، قبل أن تقرّر السعودية، هي الأخرى، سحب وحدتها العاملة في قوة الردع العربية من لبنان عام ١٩٨٠، لئلا تكون شاهدة زور على إمرة سوريا وحدها هذه القوة. قصرت دورها إذذاك على تسديد حصتها في نفقات قوة الردع العربية حتى عام ١٩٨١. لكنها في واقع الأمر كانت تنسحب سياسياً من لبنان، وتتركه فريسة هيمنة سورية مطلقة، غير خاضعة لمراقبة أو محاسبة على نحو ما لحظته لدور دمشق قمتا الرياض والقاهرة.

لم تكن للمملكة كلمة في انتخاب سركيس رئيساً للجمهورية في ٨ أيار ١٩٧٦، ولا من قبله لأي من رؤساء حقبة ما قبل الحرب اللبنانية. ولم تكشف، مباشرة أو مداورة، وجهة نظرها من ترشيح ريمون إده للمنصب. كان ثمة سبب يجعلها تدعم ترشيح «العميد»، هو تأييد ياسر عرفات له. وسبب آخر يجعلها لا تفصح عن هذه الرغبة، هو تأييد كمال جنبلاط له على أنه مرشحه المثالي. إطمأنت السعودية إلى صمود الفلسطينيين في لبنان، وأقلقتها طموحات الزعيم الدرزي إذ يقود حرباً ضد الموارنة اليمينيين الرجعيين من أجل إقامة نظام يساري تقدّمي راديكالي في لبنان.

أعادها إلى لبنان انفجاره مجدّداً. وبعدما كانت توسّطت بين بشير الجميل وسوريا في حرب الأشرفية عام ١٩٧٨، عاد وزير الخارجية سعود الفيصل إلى الوساطة نفسها في حرب زحلة عام ١٩٨١. وفي مؤتمر وزراء الخارجية الأربعة إياهم في بيت الدين، في ٦ حزيران، توقفت الحرب بتسوية موقتة انهارت مع الإجتياح الإسرائيلي للبنان السنة التالية. عندئذ وُلِدت، للمرة الأولى، سابقة اهتمامها المباشر باستحقاق رئاسي لبناني. على نحو مفاجىء دعت بشير الجميل إلى الطائف للإجتماع بسعود الفيصل، بناء على إلحاح فيليب حبيب، الموفد الأميركي الخاص وعرّاب وصول القائد الشاب إلى رئاسة الجمهورية. كان الدور مستتراً في الطائف في ٣٠ حزيران ١٩٨٢. تحت وطأة توازن عسكري وسياسي جديد فرضه الإجتياح الإسرائيلي للبنان، فأخرج سوريا من معادلة إدارة الإستحقاق الرئاسي، أيّدت المملكة انتخاب بشير قبل أن يُعلن هو ترشيحه. لكن ما طلبه الفيصل من بشير ضمانه الشخصي، كرئيس مقبل للبنان، حماية المخيمات الفلسطينية وسكانها المدنيين بعد إجلاء مسلحي المنظمات.

مع انهيار السلطة المركزية لحكم أمين الجميل، بعد حرب الجبل، رعت المملكة حواراً وطنياً في جنيف في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣. ثم بعد انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤ جولة أخرى في لوزان في ١٢ آذار. عَمِل سفيرها في واشنطن بندر بن سلطان والسفير في بيروت أحمد الكحيمي ورجل الأعمال رفيق الحريري على تحقيق مصالحة لبنانية لبنانية، وأخرى بين حكم الجميل وسوريا، فحضر المؤتمرين بصفة مراقب وزير الدولة السعودي ابرهيم المسعود. هادنت المملكة سوريا مرة أخرى، وأقرّت على مضض بوجود جيشها ونفوذها السياسي في لبنان ثمن استعادة استقراره.

كان رينه معوّض أول رئيس للبنان قال العرش السعودي كلمته في اختياره، قبل أن ينتخبه النواب اللبنانيون. شاع في تشرين الأول ١٩٨٩، قبل إنجاز التسوية اللبنانية في مدينة الطائف برعاية سعودية مباشرة من الملك فهد، أنه الرئيس المقبل. في أروقة المؤتمر كان يُنادى سلفاً «فخامة الرئيس». بدا المطلوب رئيساً معتدلاً على صورة الإعتدال السعودي، تعرفه المملكة عن قرب وتثق بتاريخه السياسي وقدرته على التحاور والإنفتاح والإستيعاب، ويكون من أطراف التسوية نفسها، أي النواب المجتمعين في الطائف.

لم يكتفِ الدور السعودي في اللجنة الثلاثية العربية العليا، المنبثقة من قمة الدار البيضاء في ٢٣ أيار ١٩٨٩، التي أدارت تسوية الطائف بإنهاء حال الحرب، بل قدّم تعهّدين أخفقت المملكة في تنفيذهما لاحقاً: إنشاء صندوق عربي لمساعدة لبنان وإعادة إعماره لم يبصر النور، وضمان اللجنة الثلاثية العربية العليا تنفيذ اتفاق الطائف على أكمل وجه تفادياً لاستئثار سوريا بالدور الوحيد. لكن حرب الخليج الأولى، على أثر احتلال صدام حسين الكويت سنتذاك، أسقطت التوازنات الإقليمية برمتها.

قبلت دمشق بمعوّض رئيساً ثمن فرض تسوية متكافئة ببنودها، ولكنها كانت تنطوي على مناورة سورية بارعة هي ربط مهل التنفيذ بتوازن القوى، وهو الرهان الذي أدمنه حافظ الأسد بنجاح دائم لم يجاره فيه زعيم عربي آخر: انتزاع صلاحيات جوهرية من رئيس الجمهورية الماروني تحقيقاً لمشاركة وطنية في الحكم ظاهراً وتمكين حلفائه من عرقلة القرار ضمناً، في مقابل تحقيق السيادة اللبنانية. مغزى ذلك إكساب المسلمين توازناً حقيقياً في المؤسسات الدستورية، في مقابل إخراج الجيش السوري من لبنان. فاقترن هذا الخروج بخطوات تدريجية تبدأ بإقرار الإصلاحات الدستورية. أشكلت دمشق هذا الترابط بعبارة غامضة وملتبسة: انسحاب بعد إقرار الإصلاحات أم بعد إلغاء الطائفية السياسية غير القابلة للإلغاء؟. اغتيل معوّض في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩، وانتخب بعد يومين مرشحها الياس الهراوي الذي تبنى التفسير السوري لتطبيق اتفاق الطائف. أقرت الإصلاحات الدستورية عام ١٩٩٠ ولم يباشر الجيش السوري إعادة انتشاره بعد سنتين. في الحقبة السورية الجديدة انحسر دور المملكة.

كان على سفرائها أحمد الكحيمي، وفؤاد صادق مفتي (١٩٩٩ - ٢٠٠٤)، وعبد العزيز خوجة رعاية دور غير مباشر عبر رفيق الحريري رجلها النافذ، من غير اصطدامها بسوريا التي كانت قد أحكمت سيطرتها على لبنان في عهدي الهراوي ثم خلفه إميل لحود (١٩٩٨). الرئيسان اللذان اختارتهما دمشق لوحدها.

وعلى غرار دور مماثل لحسين العويني، الواسع الثراء، الذي أضحى عام ١٩٤٧ ممثلاً تجارياً وراعياً لمصالح المملكة في لبنان بتعيين مباشر من الملك عبد العزيز وصلة اتصال الشيخ بشارة ورياض الصلح بها، فقادته إلى رئاسة الحكومة، جعلت العلاقة الوطيدة بين الحريري وفهد ولياً للعهد وملكاً إلى ثروته الطائلة والشبكة الواسعة لعلاقاته العربية والدولية معبراً إلى رئاسة الحكومة. كانا رجليّ السعودية القويين. على مرّ عقد تسعينات القرن الماضي، مع التنامي التدريجي لدور الحريري في السلطة، إطمأنت السعودية إلى حضورها العائد عبر رئيس الوزراء، الممسك بمصدري قوة السلطة: السياسة الخارجية والإقتصاد. في المقابل كان قد سلّم على مضض بترك الأمن في يد سوريا وحدها. لذا قيل في عهدي الهراوي ولحود بقيود كبّلت الحريري،

وحالت دون أن يكون وحده الرجل القوي. وكما طمأن الحريري السعودية إلى دورها ومالها في لبنان، عبر الصندوق السعودي للتنمية وسائر مصادر تمويل الإنماء والإعمار، إطمأن بدوره إلى وجود ثلاثة أقوياء في دمشق حلفاء له يحولون دون نشوء تناقض بينه والقيادة السورية. هم عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وغازي كنعان. كان عليه في المقابل السهر على علاقات دمشق بالمملكة، وتجنيبها أي خضة.

مع ذلك كان ثمة أكثر من تساؤل يرافق إدارة الحريري تلك الحقبة: إلى أي مدى كانت المملكة راضية عن التنازلات التي قدّمها لدمشق؟ بل إلى أي مدى كانت هذه بدورها راضية عن المكانة الممتازة التي كانت له لدى العرش السعودي؟

وكما أمكن زعيماً سنّياً بيروتياً كبيراً كصائب سلام أن يوازن في علاقاته مع الخصمين اللدودين فيصل وعبد الناصر على السواء، ويحاورهما ويرى في كل منهما نطاقاً ضرورياً لمرجعية في العلاقة مع لبنان ومسلميه، اضطلع الحريري بدور مماثل بين الملك فهد وحافظ الأسد: أراد الإعتدال والثروة السعوديين اللذين يعيدان لبنان إلى الخريطة العربية والدولية، وفي الوقت نفسه عارفاً بخطر خلاف ينشأ بينه وسوريا، والتي من دونها لم يكن ليصل إلى رئاسة الحكومة. ولأنه يعرف مدى سخائه عليها، وسخائها على إطلاق حركته في العمل السياسي والحكم وبناء زعامة سنّية لا أعداء لها وحمايته الوجود العسكري السوري في لبنان: بقبضتها العسكرية عبر جيشها، والسياسية بسيطرتها على الطبقة المقيمة في رئاسة الجمهورية ومجلس النواب والحكومة، ناهيك بالجيش. قبلهما كان رياض الصلح أول زعيم سنّي لبناني عربي. بمقدار ما نجح كل منهم في رئاسة الحكومة، حظي أيضاً باحترام العرب وتحالفهم معه.

وما كان خبره أحد أبرز سفرائها في لبنان، علي الشاعر (١٩٧٧ - ١٩٨٤)، استرجع تجربته عبد العزيز خوجة مع تحوّلات مماثلة. كان الشاعر الذي خلف أحمد منصور رميح في سفارة بيروت ملحقاً عسكرياً بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٧، فألمّ بالوضع اللبناني وتناقضاته وأسرار تركيبته السياسية والطائفية وتوازناتها بعمق، نظراً إلى طول إقامته في هذا البلد. اتصل بشرائح المجتمع اللبناني وجمعياته وقدّم مساعدات وفيرة. جسّد، سفيراً، العودة السعودية إلى لبنان، وطبع تحرّكه توأمة مع نظيره الكويتي عبد الحميد البعيجان. لكن الكلمة النافذة كانت له.

جمعت علي الشاعر وعبد العزيز خوجة ثوابت الديبلوماسية السعودية: دعم الشرعية الدستورية وإبقاء قنوات الإتصال مع كل الأفرقاء أياً بلغت القطيعة بينهم. دَعَمَ الشاعر حكم سركيس وأقلقته علاقة بشير بإسرائيل ساعياً إلى استعادته إلى الحل العربي. كذلك دعم خوجة حكومة فؤاد السنيورة من غير أن ينقض شرعية لحود، وأقلقته علاقة حزب الله بإيران بسبب قلق المملكة من مشروعها العقائدي والسياسي، ورغبتها في إبقاء الحزب في المعادلة اللبنانية.

كانت سوريا وبشير وحزب الله أقسى تجارب المملكة في لبنان.

بانقضاء ٤٠ عاماً على اعترافها باستقلال لبنان، في نيسان ١٩٤٤، شهدت إحراق قنصليتها في بيروت بعد انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤ على يد حزب الله. أقفلت وذهب الكحيمي، سفيرها الجديد قبل شهر، إلى دمشق لتسيير المعاملات من هناك حتى رجوعها إلى لبنان في آب ١٩٩٤. مذذاك، في الحقبة السورية في لبنان، أعاد الكحيمي، المولع بعلم الأنساب وتاريخ المنطقة وشعوبها والديبلوماسي الواسع الخبرة في شؤون الأردن والعراق وسوريا التي عمل فيها، المملكة إلى لبنان، وإلى دورها التقليدي فيه. فتح قنوات اتصالات مع الأفرقاء اللبنانيين جميعاً ما خلا حزب الله، وقد حفظت المملكة عنه صورة قاتمة. في احتفال في سفارة إيران في بيروت، ساء السفير العائد أن يسمع من بعض الحاضرين كلاماً ينتقد السعودية، في حمأة حملات ساقها الحزب ضدها. قصد الكحيمي السيد محمد حسين فضل الله وسأله ما يقتضي عمله لوقف التعرّض للمملكة «لأن الملك لا يمكنه السكوت عنها». طلب فضل الله استمهاله بعض الوقت. ثم خابره قائلاً: «هل تقدم على ما قد أطلبه منك؟». ردّ السفير بالإيجاب. قال فضل الله: «إذهب واشرب قهوة لدى السيد حسن نصرالله».

من دون مراجعة حكومته، زار الكحيمي الأمين العام لحزب الله في أول اتصال بين المملكة والتنظيم الذي كان قد طُبع بالأصولية والتطرّف والإحتكام إلى الإرهاب، وبأنه أداة إيرانية. كان لقاء المصارحة طويلاً عن مكامن الخلاف بين الطرفين. تدريجاً تحسّنت العلاقة مع تسهيل المملكة سفر وفد من الحزب إلى الحج الذي تزامن وذلك اللقاء.

في تجربتي الشاعر وخوجة ظلت سوريا، التي طاردت باستمرار الدور السعودي في لبنان، هي العقبة. وبانسحاب جيشها من الأراضي اللبنانية في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥، بات حضور المملكة مباشراً وصريحاً. أكثر قدرة في الدور الديبلوماسي واستخدام المساعدة المالية، فلا تستثمر دمشق كالسابق الأول لتكريس شرعية بقائها في لبنان، ولا تقتطع من الثانية الحصة الحتمية كي يبقى لبنان مستقراً. على نحو ما أرساه الملك الأب، تحافظ على موقعها: متأنية، غير صدامية وغير استعراضية، لا تباهي بعضلاتها ولا إبراز قوتها. لا تُستدرج بسهولة إلى عداوة، ولكنها لا تغفر بسهولة أيضاً الإساءة. لا تتدخّل في شؤون داخلية، تحاور الجميع من غير أن تكون طرفاً. هي أيضاً مواصفات سفرائها المتعاقبين. ويكاد خوجة، أستاذ الكيمياء والجيولوجيا، يختصر في ذاته خبرات السنوات الـ٦٣ من علاقات البلدين ومواهب سلفيه. وشأنهما أجاد تركيب المعادلة، وتنبّه باكراً لحركة الأرض تحت قدميه عندما اندلعت شرارة نزاع مذهبي سنّي شيعي: متحفظ، حذر، صبور. آخذاً بسياسة الباب المفتوح، ولا يكف عن التعلق بالحوار.

إيران: من التاج إلى العمامة

ليست الجذور الشيعية والروابط التاريخية والفكرية والثقافية مع علماء جبل عامل وعائلاته، وحدهما، أدخلتا الإمبراطورية الفارسية إلى لبنان. ولا يقتصر الدور المتصاعد للجمهورية الإسلامية اليوم عليهما، متخطياً البعد الديني إلى عقائدي وسياسي وعسكري واجتماعي. بل إلى اندماج في جزء أساسي من المجتمع اللبناني جعله يتناقض والأجزاء الأساسية الأخرى، و«لبنان القديم».

كامبراطورية الشاه، تقرأ جمهورية العمامة لبنان من ضمن سياسة شرق أوسطية. أراد التاج البلد الصغير حائلاً دون اقتراب القومية العربية من قارته الحليفة لإسرائيل وأميركا، فإذا بالعمامة تريده موطىء قدم تبلغ به حدود مواجهة جغرافية مع إسرائيل وفلسطين، وسياسية مع أميركا والغرب. وكما كان جمال عبد الناصر خمسينات القرن الماضي وستيناته، وياسر عرفات شطراً من سبعيناته، وحافظ الأسد الشطر الآخر وثمانيناته وتسعيناته. كذلك إيران اليوم تمسك، كالثلاثة هؤلاء في وقت مضى، بعض مفاتيح انتخابات الرئاسة اللبنانية. وللمرة الأولى يُقال إنها ناخب كبير، معني بالخيارات، لا بالاسم والمرشح.

حزب الله هو الآن صورتها في لبنان، في قلب مجتمع مركّب حساس ومتفجّر، طوائفه بعضها قبالة بعض، ومذاهبه بعضها ضد بعض. أضحى الحضور الإيراني في سياسة حزب الله مصدر قلق، وولاية الفقيه في عقيدته مبعث تخويف.

طبَعَ علاقات إيران بلبنان سوء تفاهم دائم، عَبَرَ متقطعاً. وقف حضورها على طرف نقيض من الإجماع على دورها. لم تحظَ به مع الشاه ولا مع الجمهورية الإسلامية. في الحقبتين كانت مع لبنانيين ضد آخرين، وأحياناً في صلب النزاعات اللبنانية الداخلية. وأكثرها حدّة السجال القائم الآن حول سلاح حزب الله، الإيراني المصدر. لم تكن مرّة صاحبة كلمة مسموعة في خيارات السلطة اللبنانية وقراراتها الوطنية، ولا في التدخّل في شؤونها. لم تختر كسوريا رؤساء ووزراء ونواباً، ولا أشعلت كسوريا ومصر حروباً أهلية في لبنان. من قلب الحرب اللبنانية، في ثمانينات القرن الفائت، وُلِد أحد أكثر مظاهر الخوف منها حينذاك، كجمهورية إسلامية: أصولية متطرّفة عطشى إلى قتل أميركيين وأجانب، وبث الرعب والإرهاب في القلوب.

استبقت لبنان المستقل بفتح سفارة لها في ١٦ نيسان ١٩٤٥، بعد سنوات من حضور دبلوماسي اقتصر على قنصلية عامة لسوريا ولبنان وفلسطين منذ عام ١٩٢٧. بعد أقل من سنة، في ٢٣ شباط ١٩٤٦ افتتح لبنان سفارته في طهران، وكان سليم حيدر سفيره الأول. لكن الحضور الأول انبثق من علاقة شخصية جمعت كميل شمعون رئيساً بالشاه محمد رضا بهلوي، بتبادلهما زيارات

رسمية. بيد أن البعد الأول في علاقتهما أبرزه اقترابهما من حلف بغداد الذي وقعه العراق وتركيا، في ٢٤ شباط ١٩٥٥، قبل أن تنضم إليه، في الأشهر التالية، الإمبراطورية وباكستان. أما لبنان، فأحجم.

قاسم مشترك التقى عليه شمعون والشاه، هو علاقة كل منهما بالولايات المتحدة وبريطانيا. مكّن ذلك الإستخبارات الإيرانية، كنظيرتيها في المملكة الهاشمية في العراق والأردن، من ممارسة نشاط حرّ ومفتوح في لبنان كمركز معلومات وقطب جذب في النزاعات الإقليمية، ومكان مستباح لاجتماع معارضي أنظمة الدول المحيطة به، كما لقادة انقلاباتها المهزومين أو الذين أطيحوا. وبكثير من الحرية غير المشروطة، عملت على الأرض اللبنانية، في عقود الخمسينات والستينات، الإستخبارات المصرية والسورية والعراقية والأردنية والتركية والإيرانية، وكذلك الأميركية والبريطانية والسوفياتية والفرنسية. عبر الأردن تزوّد شمعون سلاحاً موّله الشاه لمواجهة خصومه في «ثورة ١٩٥٨».

في حمأة نزاع بعضه قومي، وآخر على النفوذ في الشرق الأدنى، بدا لبنان ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٨ ساحة تنافس غير متكافىء بين الشاه الأقوى نفوذاً في الخليج، وجمال عبد الناصر الأقوى نفوذاً في المقلب الآخر. فرّق بينهما انتساب الأول إلى قومية فارسية، حليفاً لإسرائيل وأميركا. والثاني إلى قومية عربية عدوّ لهما، يطمح إلى زعامة القارة العربية الواقفة من أكثر من بلد على حدود بلاد فارس. كان شمعون رجل المواجهة في لبنان، لا الشاه. ولم تكن تعوزه الشجاعة والصلابة وقراءة الحسابات الدولية ليقف في وجه زعيم مصري تغلغل نفوذه في البلد الصغير، من غير أن يمسي على حدوده إلا في وقت متأخر من ولاية الرئيس اللبناني. كان خلاف شمعون وعبد الناصر في صلب تفاهم الأول مع محمد رضا بهلوي، وهو التعويل على دعم المحاور الإقليمية والدخول في استراتيجيات الدفاع الدولية كشركاء فعليين، من أجل حماية المواقع والدور في منطقة يكثر فيها الشرهون إلى الحكم والانقلابات والثورات وقلب الأيديولوجيات. ردّ عبد الناصر كان مزدوجاً. كان أيضاً أكثر قدرة على إنهاك الرئيس اللبناني: قاد تحالفاً مناوئاً لحلف بغداد مع السعودية وسوريا، ودخل لبنان من بوابة المعارضين الناقمين على حكم شمعون. انتهى الأمر بهذا البلد وقد أضحى جزءاً من صراع المحورين، إلى دوافع محلية إلى «ثورة ١٩٥٨».

بطيّ صفحتها كسب الزعيم المصري رهاناً كبيراً، هو خروج لبنان من فلك إيران وتركيا إلى آخر ناصري.

وازنت علاقة شمعون بالشاه علاقة دينية وثقافية بين شيعة البلدين، وتجارية بين إيرانيين ورجال أعمال مسيحيين لبنانيين، إلى مساعدات مالية واستثمارات ومنح دراسية. ولأن السياسة الخارجية للرئيس أثارت انقساماً وطنياً، أضحت صورة الشاه عند لبنانيين مناقضة لتلك التي لعبد الناصر عند لبنانيين آخرين. والعكس صحيح.

وخلافاً لمصر، لم تتدخّل إيران عهدذاك في الحياة السياسية اللبنانية في ظل حليفها القوي، مكتفية عن بعد بمقاومة المدّ الناصري.

أفضى انتخاب فؤاد شهاب رئيساً في ٣١ تموز ١٩٥٨ إلى برودة في العلاقات اللبنانية الإيرانية، وقد أصبح الدور الناصري في صلب السياسة الخارجية للحكم اللبناني. في اجتماعهما في خيمة عند الحدود اللبنانية السورية في ٢٥ آذار ١٩٥٩، اتفق شهاب وعبد الناصر على تعاون متبادل: تنسّق الدبلوماسية اللبنانية مع مصر دعماً لسياستها العربية والدولية، ولا يدخل لبنان في أي محور عربي أو دولي مناوئ أو يعرّض المصالح المصرية لخطر. في المقابل يؤيد عبد الناصر سياسة شهاب في حكم لبنان. ونتيجة لمعادلة لبنانية تقليدية، مقدار ما هي تاريخية، تقول بتأثر التوازن الداخلي بالتوازن الإقليمي، انكفأ نفوذ إيران في لبنان بعدما خسر الشاه حلفاءه: قتل ملك العراق فيصل بن غازي في ١٤ تموز ١٩٥٨ في انقلاب عسكري قاده ضده عبد الكريم قاسم بدعم ناصري، وأصبح الأردن محاصراً بين سوريا ومصر فكّي الجمهورية العربية المتحدة. ولم يعد لإيران إلا دور أمني محدود عبر رجال استخباراتها تعقبته بفاعلية الشعبة الثانية اللبنانية، الوثيقة التعاون مع الاستخبارات المصرية في السفارة المصرية في لبنان، وتحت مظلة عبد الحميد غالب.

في عهدي شهاب وخلفه شارل حلو نشط معارضون للشاه، فاتهم الأخير السلطة اللبنانية بحمايتهم وتسهيل تحرّكهم ضده، ممتنعة عن تسليمهم. قاد ذلك، للمرة الأولى في تاريخ البلدين، إلى قطع للعلاقات الدبلوماسية في ٢ نيسان ١٩٦٩ بسبب لجوء أول رئيس لجهاز السافاك هو الجنرال تيمور بختيار إلى لبنان عام ١٩٦٩. بعدما عزله الشاه من منصبه، اختار بختيار جنيف منفى أجرى عبره اتصالات مع معارضين إيرانيين في أوروبا والعراق ولبنان، كان أبرزهم الإمام الخميني. صدرت مذكرة باعتقاله ففرّ إلى العراق، ومنه إلى لبنان.

أغضب تسهيل الحكومة اللبنانية إقامته الشاه الذي طالب بتسليمه إياه. بات الرجل في حماية غير مباشرة للسفارة المصرية تعبيراً عن حجم الصراع المصري الإيراني. رفض لبنان تسليمه انسجاماً مع موقفه بعدم تسليم لاجئين سياسيين، سرعان ما وعد بالتسليم بعد تلاحق جهود ثم أخلّ، فقطعت طهران علاقاتها الدبلوماسية به. عندئذ طُلب من بختيار مغادرة لبنان. قصد مجدداً العراق فاغتاله في ١٢ آب ١٩٧٠، بحيلة انطلت على الحكومة العراقية، رجلان من السافاك تقرّبا منه وتظاهرا بموالاته.

بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في ١٧ آب ١٩٧٠، إيذاناً بانتقال البلاد من الشهابية إلى خصومها الألداء، سعى سليمان فرنجيه إلى إعادة علاقات البلدين إلى طبيعتها. في مناسبة انعقاد مؤتمر وكالات الأنباء الإسلامية في طهران، ذهب وفد لبناني للمشاركة في أعماله ضم مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية محمد صبرا والسفير فؤاد الترك والمدير العام لوزارة الإعلام

رامز خازن. على هامش المؤتمر فاتح الوفد مسؤولين إيرانيين، أبرزهم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا، في معاودة العلاقات الدبلوماسية. وخلص إلى الحصول على ترحيب إيراني إيجابي. لكن مدخل خطوة كهذه، وفق ما أسرّ به مسؤولون إيرانيون، هو أن زيارة شمعون لطهران تساعد على ذلك. فور عودة الوفد استجاب فرنجيه الشرط وخابر سلفه: «هل ترغب في رحلة صيد؟ أعد نفسك. ينتظرونك في إيران على رحلة صيد».

ذهب الرئيس السابق والتقى صديقه القديم، فصدر على الأثر بيان مشترك أعلن عودة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وإيران.

عندما قدّم السفير اللبناني الجديد خليل الخليل نسخة من أوراق اعتماده إلى نائب وزير الخارجية أحمد مير فندريسكي، في أيلول ١٩٧١، بادره الأخير في انتقاد حاد للموقف اللبناني من بختيار: «الدول كالأشخاص. عندما يخطىء الشخص يقتضي أن يعتذر. كذلك الدول». في ٧ كانون الأول ١٩٧٨ خلفه فؤاد الترك آخر سفراء لبنان في الإمبراطورية الفارسية، وأولهم في الجمهورية الإسلامية. ثم جعفر معاوية الذي شهد إيران أخرى في مطلع الثمانينات، غير مألوفة ومثيرة للجدل والخلاف، غير مسبوقة في التعامل مع الدول وفي التحدي السافر والواثق في آن: عمامة تقيم تحتها ثورة تريد مقاتلة إسرائيل وأميركا وفرنسا والغرب من لبنان، وتصطدم بحكم أمين الجميل وتناوئه وتجعله عدواً لها. تنجب تنظيماً سرّياً غامضاً يخطف رعايا أجانب، ويحيل لبنان مرتع إرهاب. آنذاك كان منصور قدر آخر سفراء الشاه في لبنان، فخلفه أول سفراء الجمهورية الإسلامية فخر روحاني.

في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩، عندما غادر الشاه والملكة إيران سقطت الإمبراطورية الفارسية، وأضحت جمهورية إسلامية كرّستها بعد أيام، في الأول من شباط، عودة الإمام الخميني. وُلِدت جعفرية إثني عشرية في السنة ٢٥٠٨ لولادة الإمبراطورية المتهاوية. قبل سنوات، عام ١٩٧١ احتفل الشاه بالسنة ٢٥٠٠ لإمبراطوريته في ما عُرِف باحتفالات «برسوبيليس»، رافقها بذخ بملايين من الدولارات وحضرها عشرات من ملوك القارات الخمس ورؤسائها وزعمائها، كان بينهم سليمان فرنجيه. كانت تلك الاحتفالات في جذور ثورة انبثقت منها دولة إسلامية شيعية هي الأولى المجاورة لدولتين سنّيتين، السعودية وتركيا. كانت أيضاً دولة مذهبية جديدة في الشرق الأدنى في سلسلة ضمّت دولاً عربية وتركيا وإسرائيل.

عاد الدور الإيراني بعمامة. في حزيران ١٩٨٢ بعد مواجهة عسكرية جوّية بين الدولة العبرية وسوريا إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان، أرسلت إيران إلى حليفتها سوريا ١٨٠٠ متطوّع يعملون تحت قيادة «الحرس الثوري» لقتال، تصوّرت أن هذه ستدخله في مواجهة إسرائيل نظراً إلى حجم الخسائر التي منيت بها في سهل البقاع اللبناني. بعد أسابيع من الانتظار والتظاهر في شوارع

دمشق تنديداً بالدولة العبرية، نقلتهم سوريا إلى لبنان. أقاموا معسكرات تجنيد متطوعين لبنانيين وغير لبنانيين وتدريبهم وتسليحهم، سرعان ما أضحى عددهم ١٠٠٠٠، ما لبث أن أكد مسؤول إيراني هو علي رضا المحايري، في ٢٤ أيار ١٩٨٦، أن نشر «الحرس الثوري» في البقاع، متخذاً من ثكنة الجيش في بعلبك مقراً، هو باتفاق عسكري بين سوريا والجمهورية الإسلامية التي وضعت المتطوعين في تصرّف الجيش السوري. تدريجاً راحوا يتدفقون على الضاحية الجنوبية.

كان لهذا الهدف وجهان: أحدهما تصدير الثورة الإسلامية إلى بلد هو الأصغر بين جيرانها وجيرانه، والأبعد، والأضعف من أن تقاوم بنيته الطائفية والسياسية والاجتماعية ثورة إسلامية من دون أن ينفجر. والآخر مواجهة القوة المتعددة الجنسية التي كانت انتشرت في بيروت وضواحيها صيف ١٩٨٢، وإخراجها من لبنان توطئة لدور إيراني عقائدي وعسكري لاقى دمشق في المطالبة بإلغاء اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، وبغية إعادة بناء التوازن السياسي والعسكري في هذا البلد. مدينة لسوريا بتأييدها في حربها مع العراق (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، أحالت إيران الشيعة اللبنانيين في صلب الخيارات الإستراتيجية والسياسية لسوريا في لبنان.

بعد تفجير السفارة الأميركية في المنارة في ١٧ نيسان ١٩٨٣، استهدف تفجير ضخم في ٢٣ تشرين الأول ثكنتي جنود أميركيين في المطار وفرنسيين على طريق الشام، أوقع ما يزيد على ٣٠٠ قتيل. أمهلت حكومة شفيق الوزان إيران سحب متطوعيها في ثلاثة أيام ملوّحة بقطع العلاقات الدبلوماسية. كذلك فعلت مع ليبيا. لم تستجيبا. للمرة الثانية ستنذاك تقطع العلاقات الدبلوماسية اللبنانية الإيرانية. بعد سقوط السلطة المركزية للجميل عام ١٩٨٤ وتأليف حكومة رشيد كرامي، ممثلة توازناً سياسياً جديداً قبضت عليه سوريا، استؤنفت علاقات البلدين. أما ألوف «الحرس الثوري» فكانوا لا يزالون في لبنان. ابتهج الشيعة اللبنانيون بالدور الجديد لطهران، وسلّموا به بعد نزاع سوري إيراني مرير عبّر عنه اقتتال حركة أمل وحزب الله عام ١٩٨٥، وقَلِقَ منه المسيحيون إذ وجدوا فيه تهديداً. أما السنّة فلاذوا بحليفتها سوريا لحمايتهم.

حجب الوجود العسكري السوري في لبنان منذ النصف الثاني من الثمانينيات، وخصوصاً بعد عودة الجيش السوري إلى بيروت في شباط ١٩٨٧، نفوذاً إيرانياً كان ينمو تحت سطح الماء عبر تنظيم كان يربى في السرّ في ظل دعم ديني وعقائدي ومالي واجتماعي وعسكري هو حزب الله أضحت علاقته بالجمهورية الإسلامية عضوية، في السياسة كما في العقيدة. تبنّى حزب الله الفكرة التي أدخلها الخميني إلى المجتمع الديني الإيراني، القائلة بولاية الفقيه الحاكم، التي تجعل خليفة الإمام الغائب هو مرشد الجمهورية في إيران، ومرشد الثورة الإسلامية حيث ثمة شيعة في بلاد العرب والغرب، بحيث يتخطى هؤلاء انتماءهم الوطني إلى انتمائهم إلى المرجعية الدينية الأعلى يطيعونها: المرشد الذي هو الولي الفقيه.

عُدّ حزب الله جزءاً من تفاهم يقضي بأن تكون دمشق واسطة العقد بين طهران والحزب والبلد الصغير المفكك المنقسم على نفسه. حظيت سوريا بمساعدات خيالية من إيران نفطاً ومالاً وأسلحة في مقابل رعايتها حزب الله وتسهيل مدّه بسلاح إيراني.

بعد ثلاث سنوات من العمل السرّي، والقيادة الجماعية، حتى عام ١٩٨٥ عندما كشف عن وجوده ودوره وكلّف ابرهيم أمين السيد أن يكون ناطقاً باسمه، تزّعم الحزب الشيخ صبحي الطفيلي عام ١٩٨٩، في حقبة المتشددين الإيرانيين المنادين بتصدير الثورة الإسلامية إلى كل مكان في الدنيا فيه مسلمون، بما في ذلك لبنان. كانت مقاومة إسرائيل وظيفة في سلسلة للحزب بينها نشر ثقافة دينية وعقائدية ونفوذ سياسي إيراني في لبنان. في مطلع التسعينات كان التحوّل التدريجي على رأس الحزب: السيد عباس الموسوي يخلف الطفيلي في الأمانة العامة عام ١٩٩١. بعدما اغتالته إسرائيل في هجوم جوي على موكبه في ١٦ شباط ١٩٩٢، خلفه السيد حسن نصرالله. مع الموسوي، في الولاية القصيرة لبضعة أشهر، بدأ انتقال اكتملت ملامحه ومبرّراته مع نصرالله بقرارين كبيرين تركا أثرهما في البيئة السياسية اللبنانية: قلل من الحضّ على إقامة جمهورية إسلامية في لبنان، وأعلن اندماج حزب الله في مجتمع سياسي كان ينكره قبلاً، بالترشّح للانتخابات النيابية عام ١٩٩٢. لم تكن تلك وجهة نظر الطفيلي، الشديد التصلّب في طلب تلك الجمهورية، والرافض جهاراً للانخراط في دولة عدّها فاجرة. انشق عن حزب الله، ولزم في حماية سورية مقر إقامته في بعلبك.

بعد الحرب مع العراق، راحت العقلنة تدخل الجمهورية الإسلامية لتحلّ محل المغامرة. إذذاك أخذ الاهتمام بلبنان، بعد تدرّج بطيء، طريقه من يد رجال الدين إلى الخارجية الإيرانية. بعدما عُدّ ملفاً دينياً، أضحى سياسياً.

عند خط فاصل بين إيران شيعية وعالم عربي سنّي وأميركا براغماتية، استعادت سوريا سيطرتها على لبنان وفق معادلة معقدة: سلّمت لها واشنطن مجدداً بوجودها في لبنان من النصف الثاني للثمانينات عاجزة عن توسيع نطاق تدخّلها العسكري ضدها، وترك لها العرب إدارة حكم لبنان تبعاً لاتفاق الطائف في التسعينات، وعَبَرَ في ظلها ومن خلالها النفوذ الإيراني بغزارة. وهكذا استقرت علاقات لبنانية إيرانية تحت مراقبة سورية، من غير أن تثقل على مصالح دمشق أو تقيّدها: مراعاة المصالح الإستراتيجية لطهران في لبنان (وهي نفسها في توازنات تلك المرحلة لحافظ الأسد)، والتفاصيل اللبنانية لدمشق. في ١٢ أيار ٢٠٠٣ كان محمد خاتمي أول رئيس إيراني في الجمهورية الإسلامية يزور لبنان، بعدما كان سبقه في ٨ كانون الأول ١٩٩٧ إلى زيارة طهران الياس الهراوي أول رئيس لبناني منذ الخمسينات، على هامش مشاركته في قمة دول منظمة المؤتمر الإسلامي. ثم كانت زيارة رسمية لخلفه إميل لحود في ٢٠ نيسان ٢٠٠٠.

بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان وانهيار دور دمشق بنشوء أكثرية نيابية وسياسية مناوئة لها، أضحت إيران في واجهة سجال داخلي على صراع إقليمي عمره من عمر التاج، يمر بلبنان وسوريا والعراق، هو أن تكون دولة إقليمية كبرى.

راحت الجمهورية الإسلامية تستعيد الدورين معاً: السوري والإيراني. دخلت في وساطة بين الأفرقاء اللبنانيين المتنازعين من غير أن تخوض في التفاصيل، وثابرت على تأكيد تحالفها مع حزب الله وتسليحه وتمويله في حربه مع إسرائيل، وفاخرت بنتائج حرب تموز ٢٠٠٦، وتبنّت مواقف الحزب من الأزمة الأخيرة وطعنه في شرعية حكومة فؤاد السنيورة، وبرّرت الاعتصام المفتوح في وسط بيروت. التقت كذلك والسعودية على تجنيب لبنان فتنة مذهبية سنّية شيعية تولّدت من أحداث ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧. كان القلق من هذه الفتنة هو القاسم المشترك الوحيد الذي تفاهما عليه. ما عداه، تقف الرياض في صف تيار المستقبل، وطهران في صف حزب الله.

ملحق رقم ٢:

رئيس الجمهورية في الدستور اللبناني

الباب الثاني: السلطات

الفصل الرابع: السلطة الاجرائية

اولا: رئيس الجمهورية

المـــادة ٤٩

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٩/٥/٨ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرئس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز اعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

المــــادة ٥٠

عندما يقبض رئيس الجمهورية على ازمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الاخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

«احلف بالله العظيم أني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه».

المــــادة ٥١

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلا عليها أو أن يعفي أحداً من التقيّد بأحكامها.

المــــادة ٥٢

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء• وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة• أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن ابرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

المــــادة ٥٣

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

١. يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

٢. يسمّي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٣. يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٤. يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو اقالتهم.

٥. يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٦. يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧. يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

٨. يرئس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

٩. يمنح العفو الخاص بمرسوم• أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

١٠. يوجّه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١١. يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٢. يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

المــــادة ٥٤

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصّون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

أما مرسوم اصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

المــــادة ٥٥

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٩/٥/٨ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يعود لرئيس الجمهورية، في الحالات المنصوص عنها في المادتين ٦٥ و٧٧ من هذا الدستور، الطلب إلى مجلس الوزراء حلّ مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة• فإذا قرر مجلس الوزراء، بناء على ذلك، حلّ المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحلّ، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية، وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي اعلان الانتخاب.

تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد.

وفي حال عدم اجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور.

المـــادة ٥٦

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمّت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد احالتها الى الحكومة ويطلب نشرها• أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها.

وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء اعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية• وإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون اصدار المرسوم أو اعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره.

المـــادة ٥٧

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

لرئيس الجمهورية، بعد اطلاع مجلس الوزراء، حق طلب اعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه• وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حلّ من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، واقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً.

وفي حال انقضاء المهلة دون اصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذاً حكماً ووجب نشره.

المـــادة ٥٨

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد ادراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت به، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

المـــادة ٥٩

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧)

لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

المادة ٥٩ القديمة: لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد البرلمان إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

المـــادة ٦٠

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٧/١/٢١)

لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

أما التبعة فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة• ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلّتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع اعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاض تعيّنه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها.

المـــادة ٦١

يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

المـــادة ٦٢

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

في حال خلوّ سدة الرئاسة لأي علّة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء.

المـــادة ٦٣

مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب قانون ولا تجوز زيادتها ولا انقاصها مدة ولايته.

الباب الثالث

أ- انتخاب رئيس الجمهورية

المـــادة ٧٣

قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فانه يجتمع حكما في اليوم العاشر الذي يسبق اجل انتهاء ولاية الرئيس.

المـــادة ٧٤

إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فورا بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلا تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية.

المـــادة ٧٥

إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر.

ملحق رقم ٣

رؤساء الجمهورية* ١٩٢٦ – ٢٠٠٨

رئيس الجمهورية**	البرلمان	الحكومات***	الولاية الحكومية
بشارة الخوري ٢١ /٩/ ١٩٤٣ - ١٨ /٩/ ١٩٥٢ انتخب في ١٢ /٩/ ١٩٤٣ اعيد انتخابه في ٢٧ /٥/ ١٩٤٨		رياض الصلح	٢٥ /٩/ ١٩٤٣ - ٣ /٧/ ١٩٤٤
		رياض الصلح	٣ /٧/ ١٩٤٤ - ٩ /١/ ١٩٤٥
		عبد الحميد كرامي	٩ /١/ ١٩٤٥ - ٢٢ /٨/ ١٩٤٥
		سامي الصلح	٢٢ /٨/ ١٩٤٥ - ٢٢ /٥/ ١٩٤٦
		سعد المنلا	٢٢ /٥/ ١٩٤٦ - ١٤ /١٢/ ١٩٤٦
	برلمان ١٩٤٧	رياض الصلح	١٤ /١٢/ ١٩٤٦ - ٧ /٦/ ١٩٤٧
		رياض الصلح	٧/٦/١٩٤٧ - ٢٦ /٧/ ١٩٤٨
		رياض الصلح	٢٦/٧/١٩٤٨ - ١/١٠/١٩٤٩
		رياض الصلح	١/١٠/١٩٤٩ - ١٤/٢/١٩٥١
		حسين العويني	١٤ /١٢/ ١٩٥١ - ٧/٦/١٩٥١
	برلمان ١٩٥١	عبدالله اليافي	٧ /٦/ ١٩٥١ - ١١ /٢/ ١٩٥٢
		سامي الصلح	١١ /٢/ ١٩٥٢ - ٩ /٩/ ١٩٥٢
		ناظم عكاري	٩ /٩/ ١٩٥٢ - ١٤ /٩/ ١٩٥٢
		صائب سلام	١٤ /٩/ ١٩٥٢ - ١٨ /٩/ ١٩٥٢

* عرف لبنان منذ ولادة الجمهورية مع اول دستور عام ١٩٢٦ ثلاث جمهوريات: الاولى ولدت مع ولادة الدستور في ٢٤ ايار ١٩٢٦، والثانية في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ عندما عدلت حكومة رياض الصلح الدستور بالغاء المواد المتعلقة بالانتداب الفرنسي، والثالثة عند تعديل الدستور وفق اصلاحات اتفاق الطائف في ٢١ ايلول ١٩٩٠.

** التواريخ المعتمدة لرؤساء الجمهورية هي بين بداية تسلم صلاحياتهم الدستورية ونهاية الولاية.

*** التواريخ المعتمدة للحكومات هي بحسب صدور مرسوم تأليف الحكومة وصدور مرسوم قبول استقالتها وتأليف حكومة جديدة.

		فؤاد شهاب	١٨/ ٩/ ١٩٥٢ - ٣٠/ ٩/ ١٩٥٢
كميل شمعون ٢٣/ ٩/ ١٩٥٢ - ٢٢/ ٩/ ١٩٥٨ انتخب في ٢٣/ ٩/ ١٩٥٢		خالد شهاب	٣٠/ ٩/ ١٩٥٢ - ٣٠/ ٤/ ١٩٥٣
		صائب سلام	٣٠/ ٤/ ١٩٥٣ - ١٦/ ٨/ ١٩٥٣
	برلمان ١٩٥٣	عبدالله اليافي	١٦/ ٨/ ١٩٥٣ - ١/ ٣/ ١٩٥٤
		عبدالله اليافي	١/ ٣/ ١٩٥٤ - ١٦/ ٩/ ١٩٥٤
		سامي الصلح	١٦/ ٩/ ١٩٥٤ - ٩/ ٧/ ١٩٥٥
		سامي الصلح	٩/ ٧/ ١٩٥٥ - ١٩/ ٩/ ١٩٥٥
		رشيد كرامي	١٩/ ٩/ ١٩٥٥ - ١٩/ ٣/ ١٩٥٦
		عبدالله اليافي	١٩/ ٣/ ١٩٥٦ - ٨/ ٦/ ١٩٥٦
		عبدالله اليافي	٨/ ٦/ ١٩٥٦ - ١٨/ ١١/ ١٩٥٦
		سامي الصلح	١٨/ ١١/ ١٩٥٦ - ١٨/ ٨/ ١٩٥٧
	برلمان ١٩٥٧	سامي الصلح	١٨/ ٨/ ١٩٥٧ - ١٤/ ٣/ ١٩٥٨
		سامي الصلح	١٤/ ٣/ ١٩٥٨ - ٢٤/ ٩/ ١٩٥٨
فؤاد شهاب ٢٣/ ٩/ ١٩٥٨ - ٢٢/ ٩/ ١٩٦٤ انتخب في٣١/ ٧/ ١٩٥٨		رشيد كرامي	٢٤/ ٩/ ١٩٥٨ - ١٤/ ١٠/ ١٩٥٨
		رشيد كرامي	١٤/ ١٠/ ١٩٥٨ - ١٤/ ٥/ ١٩٦٠
		احمد الداعوق	١٤/ ٥/ ١٩٦٠ - ١/ ٨/ ١٩٦٠
	برلمان ١٩٦٠	صائب سلام	١/ ٨/ ١٩٦٠ - ٢٠/ ٥/ ١٩٦١
		صائب سلام	٢٠/ ٥/ ١٩٦١ - ٣١/ ١٠/ ١٩٦١
		رشيد كرامي	٣١/ ١٠/ ١٩٦١ - ٢٠/ ٢/ ١٩٦٤
		حسين العويني	٢٠/ ٢/ ١٩٦٤ - ٢٥/ ٩/ ١٩٦٤
شارل حلو ٢٣/ ٩/ ١٩٦٤ - ٢٢/ ٩/ ١٩٧٠ انتخب في ١٨/ ٨/ ١٩٦٤	برلمان ١٩٦٤	حسين العويني	٢٥/٩/ ١٩٦٤ - ١٨/ ١١/ ١٩٦٤
		حسين العويني	١٨/ ١١/ ١٩٦٤ - ٢٥/ ٧/ ١٩٦٥
		رشيد كرامي	٢٥/ ٧/ ١٩٦٥ - ٩/ ٤/ ١٩٦٦
		عبدالله اليافي	٩/ ٤/ ١٩٦٦ - ٦/ ١٢/ ١٩٦٦
		رشيد كرامي	٦/ ١٢/ ١٩٦٦ - ٨/ ٢/ ١٩٦٨
		عبدالله اليافي	٨/ ٢/ ١٩٦٨ - ١٢/ ١٠/ ١٩٦٨
	برلمان ١٩٦٨	عبدالله اليافي	١٢/ ١٠/ ١٩٦٨ - ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٨
		عبدالله اليافي	٢٠/ ١٠/ ١٩٦٨ - ١٥/ ١/ ١٩٦٩

		رشيد كرامي	١٥/ ١/ ١٩٦٩ - ٢٥/ ١١/ ١٩٦٩
		رشيد كرامي	٢٥/ ١١/ ١٩٦٩ - ١٣/١٠/ ١٩٧٠
سليمان فرنجية ٢٣/ ٩/ ١٩٧٠ - ٢٢/ ٩/ ١٩٧٦ انتخب في ١٧/ ٨/ ١٩٧٠		صائب سلام	١٣/ ١٠/ ١٩٧٠ - ٢٧/ ٥/ ١٩٧٢
	برلمان ١٩٧٢	صائب سلام	٢٧/ ٥/ ١٩٧٢ - ٢٥/ ٤/ ١٩٧٣
		أمين الحافظ	٢٥/ ٤/ ١٩٧٣ - ٨/ ٧/ ١٩٧٣
		تقي الدين الصلح	٨/ ٧/ ١٩٧٣ - ٣١/ ١٠/ ١٩٧٤
		رشيد الصلح	٣١/ ١٠/ ١٩٧٤ - ٢٣/ ٥/ ١٩٧٥
		نور الدين الرفاعي	٢٣/ ٥/ ١٩٧٥ - ١/ ٧/ ١٩٧٥
		رشيد كرامي	١/ ٧/ ١٩٧٥ - ٩/ ١٢/ ١٩٧٦
الياس سركيس ٢٣/ ٩/ ١٩٧٦ - ٢٢/ ٩/ ١٩٨٢ انتخب في ٨/ ٥/ ١٩٧٦		سليم الحص	٩/ ١٢/ ١٩٧٦ - ١٦/ ٧/ ١٩٧٩
		سليم الحص	١٦/ ٧/ ١٩٧٩ - ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٠
		شفيق الوزان	٢٥/ ١٠/ ١٩٨٠ - ٧/ ١٠/ ١٩٨٢
بشير الجميّل انتخب في ٢٣/ ٨/ ١٩٨٢ استشهد في ١٤/ ٩/ ١٩٨٢			
أمين الجميّل ٢٣/ ٩/ ١٩٨٢ - ٢٢/ ٩/ ١٩٨٨ انتخب في ٢١/ ٩/ ١٩٨٢		شفيق الوزان	٧/ ١٠/ ١٩٨٢ - ٣٠/ ٤/ ١٩٨٤
		رشيد كرامي	٣٠/ ٤/ ١٩٨٤ - ١/ ٦/ ١٩٨٧
		سليم الحص *	٢/ ٦/ ١٩٨٧ - ٢٣/ ٩/ ١٩٨٨
		ميشال عون	٢٢/ ٩/ ١٩٨٨ - ٢٥/ ١١/ ١٩٨٩
شغور ٢٢/ ٩/ ١٩٨٨ - ٥/ ١١/ ١٩٨٩		حكومتين **	
رينيه معوض ٥/ ١١/ ١٩٨٩ - ٢٢/ ١١/ ١٩٨٩ انتخب في ٥/ ١١/ ١٩٨٩			
إلياس الهراوي ٢٤/ ١١/ ١٩٨٩ - ٢٤/ ١١/ ١٩٩٨ انتخب في ٢٤/ ١١/ ١٩٨٩ مدد له في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٥		سليم الحص	٢٥/ ١١/ ١٩٨٩ - ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠
		عمر كرامي	٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠ - ١٦/ ٥/ ١٩٩٢
		رشيد الصلح	١٦/ ٥/ ١٩٩٢ - ٣١/ ١٠/ ١٩٩٢
	برلمان ١٩٩٢	رفيق الحريري	٣١/ ١٠/ ١٩٩٢ - ٢٥/ ٥/ ١٩٩٥
	برلمان ١٩٩٦	رفيق الحريري	٢٥/ ٥/ ١٩٩٥ - ٧/ ١١/ ١٩٩٦

* تسلم الرئيس سليم الحص رئاسة الوزراء بالوكالة بعد استشهاد الرئيس كرامي في ١/ ٦/ ١٩٨٧.

** حكومة شرعية يترأسها العماد ميشال عون وحكومة الأمر الواقع يترأسها الدكتور سليم الحص.

		رفيق الحريري	٧/١١/١٩٩٦ - ٤/١٢/١٩٩٨
إميل لحود		سليم الحص	٤/١٢/١٩٩٨ - ٢٧/١٠/٢٠٠٠
٢٤/١١/١٩٩٨ - ٢٤/١١/٢٠٠٧	برلمان ٢٠٠٠	رفيق الحريري	٢٧/١٠/٢٠٠٠ - ١٧/٤/٢٠٠٣
انتخب في ١٥/١٠/١٩٩٨ مدد له في ٣/٩/٢٠٠٤		رفيق الحريري	١٧/٤/٢٠٠٣ - ٢٦/١٠/٢٠٠٤
		عمر كرامي	٢٦/١٠/٢٠٠٤ - ١٩/٤/٢٠٠٥
		نجيب ميقاتي	١٩/٤/٢٠٠٥ - ١٩/٧/٢٠٠٥
	برلمان ٢٠٠٥	فؤاد السنيورة	١٩/٧/٢٠٠٥ - ١١/٧/٢٠٠٨
شغور ٢٤/١١/٢٠٠٧ - ٢٥/٥/٢٠٠٨			
ميشال سليمان		فؤاد السنيورة	١١/٧/٢٠٠٨ - ٩/١١/٢٠٠٩
٢٥/٥/٢٠٠٨	برلمان ٢٠٠٩	سعد الحريري	٩/١١/٢٠٠٩ -

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

تعريف

منشورات المركز

مؤسسات عصام فارس الثقافية والاجتماعية

تعريف

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية مؤسسة مستقلة وحيادية تهدف إلى المساهمة في تعزيز الوحدة والأمان والازدهار والعدل والديمقراطية في لبنان. يطمح المركز إلى المساهمة في تطوير الحياة العامة في لبنان ليكون منبراً للحرية والنهضة الثقافية وتنمية الفكر السياسي في المنطقة العربية. ويلتزم المركز الأمانة الفكرية في نشاطاته وأعماله الرامية إلى تقديم فهم متوازن وواقعي إلى صناع القرار والرأي العام حول القضايا التي تؤثر على حاضر لبنان ومستقبله. وتشمل نشاطات المركز مروحة واسعة من المواضيع الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحياة العامة في لبنان. ويشارك في هذه النشاطات حشد من المفكرين والمعنيين بالشأن العام لبنانيين وأجانب. وتقسم نشاطات المركز الرئيسية إلى:

- **مؤتمرات متخصصة** تبحث قضايا اساسية تواجه لبنان والمنطقة العربية. وقد نظم المركز ستة مؤتمرات منذ انطلاقته في حزيران ٢٠٠٧ هي: صانعو رؤساء لبنان (٢٠٠٧)؛ العلاقات اللبنانية-الأميركية (٢٠٠٧)؛ الديموقراطية اللبنانية بين الاكثرية والتوافق (٢٠٠٨)؛ التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن (٢٠٠٩)؛ المخيمات الفلسطينية في لبنان (٢٠٠٩)؛ واحياء الدور المسيحي في المشرق العربي (٢٠١٠). وقدمت هذه المؤتمرات توصيات وافكار الى صانعي القرار في لبنان لتعزيز الخيارات الوطنية حول قضايا مؤثرة على لبنان. وينشر المركز ورقة خلفية لكل مؤتمر تطرح القضايا المنوي بحثها، ويقوم ايضاً بإصدار وتوزيع اعمال المؤتمرات ومقترحاتها، ووضعها في المكتبات اللبنانية لتكون في متناول المعنيين.

- **ندوات وطاولات مستديرة** تندرج في إطار «منبر الحوار» وتهدف إلى تنشيط الحوار بين مفكرين وقادة وناشطين يمثلون وجهات نظر مختلفة، ويتداولون

القضايا الراهنة التي تؤثر على لبنان ومستقبله ودوره الاقليمي والدولي. واصدر المركز نشاطات «منبر الحوار» في مؤلفين: «لبنان: ازمات الداخل وتدخلات الخارج» لنشاطات العام ٢٠٠٨، و«عام الازمات والتغيير» لـ ٢٠٠٩. ويعمل المركز على اصدار الكتاب الثالث، «عام الهدوء الحذر» لنشاطات العام ٢٠١٠.

منشورات المركز

في المكتبات اللبنانية

١. «بحثاً عن رئيس يصنع في لبنان» (٢٠١١).
٢. «لا عروبة من دون المسيحيين». (٢٠١١).
٣. «المخيمات الفلسطينية في لبنان: بين الواقع والحلول» (٢٠١٠).
٤. «عام الأزمات والتغيير». ندوات منبر الحوار ٢٠٠٩ (٢٠١٠).
٥. «التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والأمن: هل من دروس للبنان» (٢٠٠٩) باللغتين العربية والانكليزية.
٦. «لبنان: أزمات الداخل وتدخلات الخارج». ندوات منبر الحوار لعام ٢٠٠٨. دار المطبوعات للنشر (٢٠٠٩)، بيروت.

الاوراق الخلفية

١. «النظام الإنتخابي اللبناني: خيارات للإصلاح» (٢٠١١).
٢. «تراجع الدور المسيحي في المشرق العربي – مشكلة عربية أم معضلة مسيحية؟»(٢٠١٠).
٣. «المخيمات الفلسطينية في لبنان: واقع بائس يبحث عن حلول» (٢٠٠٩).
٤. «الديمقراطية التوافقية» (٢٠٠٨).
٥. «لبنان في سياسة واشنطن الشرق أوسطية» (٢٠٠٧).
٦. «الرئاسة اللبنانية في مهب الدول» (٢٠٠٧).

اعمال المؤتمرات

١. «الديمقراطية اللبنانية: بين النظامين الاكثري والتوافقي» (٢٠٠٩).
٢. «العلاقات اللبنانية - الأميركية: ثوابت ومتغيرات» (٢٠٠٨).

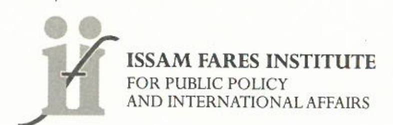
مؤسسات عصام فارس الثقافية والاجتماعية



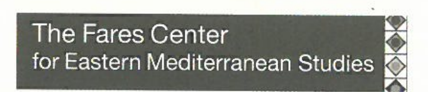
www.fares.org.lb - ffinfo@fares.org.lb
09-639991 & 09-639987



www.green-wedge.com
info@green-wedge.com
09-640298 & 09-640309



ifi@aub.edu.lb
01-350000; Ext: 4150/1



farescenter.tufts.edu - fares-center@tufts.edu
(1)(617) 6276560 & (1)(617) 6273461



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
www.if-cl.org - ifcl@if-cl.org
01-490561 & 03-667663



لا عروبة من دون المسيحيين

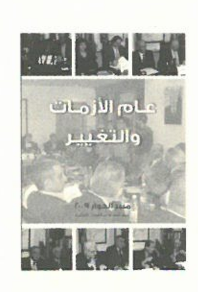
ابراهيم شمس الدين	غالب أبو زينب
انطوان سعد	فؤاد الترك
حبيب افرام	فهمي جدعان
رغيد الصلح	كمال الصليبي
روجيه ديب	محمد السماك
سمير مرقص	محمد عبيد
طارق متري	نبيل عبد الفتاح
عباس الحلبي	نبيل عبد الفتاح
عصام فارس	البطريرك مار نصرالله بطرس صفير

السيد هاني فحص

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية



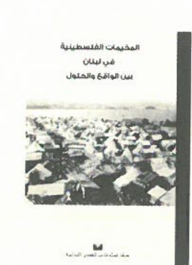
دار النهار للنشر



عام الأزمات والتغيير

منبر الحوار ٢٠٠٩

ابراهيم نجار
آلان عون
انطوان سعد
ابراهيم الأمين
بطرس حرب
بهيج طبارة
بول سالم
بولس نعمان
تيري أندرسون
جبران باسيل
جورج غانم
حسين أيوب
رغيد الصلح
رمزي جريج
سامي الجميّل
سعدون حماده
سليم جريصاتي
صقر أبو فخر
عبد الوهاب بدرخان
عبدالله بوحبيب
عصام فارس
عمر حمزاوي
غسان بن جدو
فادي عبود
فواز طرابلسي
كريم بقرادوني
محسن دلول
محمد رمال
محمد كشلي
منح الصلح
منى فياض
ميشال أبونجم
نجاة شرف الدين
نصري الصايغ
نقولا ناصيف
نهاد المشنوق
نواف الموسوي
يوسف معوض



المخيمات الفلسطينية في لبنان

بين الواقع والحلول

جوزف أبو خليل
خليل مكاوي
رامي خوري
رغيد الصلح
رمزي جريج
روجر دايفيس
زياد الصائغ
سري حنفي
شفيق المصري
صقر أبو فخر
صلاح صلاح
عبد الله بوحبيب
عدنان السيد حسين
عصام فارس
غسان شبلي
فوزي صلوخ
محمد عبيد
محمود العلي
معن بشور
مها يحيي
مهى زراقط
نجاة شرف الدين
وائل خير





التجربة السويسرية في تنظيم الدفاع والامن

هل من دروس للبنان؟

Defense & Security: The Swiss Experience

Implications for Lebanon?

فرنسوا باراس
يورغ شتوسي-لاوتربرغ
لوك فالاي
كورت سبيلمان
امين حطيط
انطوان مسره
باسل صلوخ
رغيد الصلح
روزانا بومنصف
شاهين غيث
عباس حلبي
عبدالله بوحبيب
نزار عبدالقادر
وليد عربيد

(*) الكتاب متوفر باللغتين العربية والانكليزية



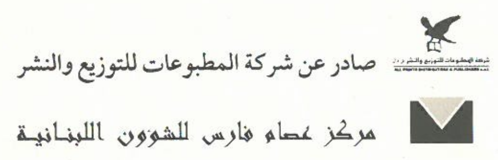
منشورات مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية



لبنان: أزمات الداخل وتدخلات الخارج

منبر الحوار ٢٠٠٨

احمد موصللي	رضوان السيد	عبدو سعد
احمد بيضون	روجيه نسناس	عصام فارس
امين قمورية	رفيق خوري	علي فياض
انطوان سعد	ريتشارد فراي	غالب ابو زينب
بسام كرم	ريتشارد ستراوس	غالب محمصاني
بول خليفة	زكريا رمال	فادي عبود
بول سالم	زياد بارود	فريد الخازن
جاك بيتلو	زياد حايك	محمد عبد الحميد بيضون
جان عزيز	سعدون حمادة	مصطفى علوش
جورج غانم	سمير مقدسي	نهاد المشنوق
جورج قرم	شفيق المصري	وولف ليندر
حبيب افرام	طلال سلمان	يوسف مونس
رغيد الصلح	عبدالله بوحبيب	



صادر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

قريباً في المكتبات اللبنانية

عام الهدوء الحذر

منبر الحوار ٢٠١٠

ابراهيم الامين
ادمون صعب
انطوان زهرا
آرام نيرغيسيان
آرون ميللر
أحمد الغز
أحمد طالب
أمين قمورية
إيلي الفرزلي
تمام سلام
جهاد الزين
جوزف طربيه
حلمي موسى
ربيع الهبر
رغيد الصلح
رفيق خوري

زياد عبد الصمد
سجعان قزي
سمير التقي
سمير الجسر
سمير سعيفان
شارل سابا
شربل نحاس
طلال سلمان
عبد الحسين شعبان
عبدالله بوحبيب
عبدالله عبدالله
عصام فارس
علي فياض
غازي وزني
غسان بن جدو
غسان حجار

غسان شبلي
فارس سعيد
فالح عبد الجبار
فرنسوا باراس
فرنسيس غاي
فهمية شرف الدين
كريم بقرادوني
محمد عبيد
مخايل الضاهر
مصطفى اللباد
مصطفى علوش
ميشال أبو نجم
ميشال اده
نصري خوري
نعمة الله ابي نصر



منشورات مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية

بحثاً عن رئيس يُصنع في لبنان

إن موضوع رئاسة الجمهورية في لبنان محوري في السياسة اللبنانية إن بالنسبة لانتخاب الرئيس، وإن بالنسبة لمواقف الاطراف الداخلية منه وسياسة الدول الإقليمية والدولية. وإن عالج الكتاب جانباً من الجوانب المتعددة المتعلقة برئاسة الجمهورية فالذي يهم اللبنانيين هو الرئاسة ككل، وهذا ما يهمني التشديد عليه: فالرئاسة هي رمز الوحدة الوطنية وهي الرئاسة المسؤولة عن تطبيق الرسالة التي فرضها علينا تاريخنا المتراكم.

دولة الرئيس عصام فارس

في هذا الكتاب أسرار يكتبها الصحافي نقولا ناصيف عن الوقائع والمراحل التي سبقت ورافقت انتخاب الرئيس العماد ميشال سليمان، كما يروي ايضاً قصة التدخلات الخارجية في انتخابات الرئاسة اللبنانية منذ الاستقلال وذلك في أسلوبٍ روائي شيِّق. ويعرض الكتاب آلية جديدة لانتخاب الرئيس، في سبيل الحدِّ من التدخّل الخارجيّ، وتفادي الفراغ وشلل الدولة، بالإضافة إلى ١٩ مقالاً عن رئاسة الجمهورية ومواصفات الرئيس وعوامل «صنعه»، بأقلام نخبةٍ من الشخصيات البارزة.



مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
Issam Fares Center for Lebanon
Sin El Fil, Lebanon
Email: ifcl@if-cl.org
Website: www.if-cl.org